

نايف صياغ

الحياة الاقتصادية

في مدينة وفاق

في منتصف القرن التاسع عشر



Bibliotheca Alexandrina



0112705

دراسات اجتماعية (٢٣)

الإشراف الفني
نهر الخمو
الخطوط :
عبد الرحمن قسيباني

الحياة الاقتصادية
في مدينة دمشق
في منتصف القرن التاسع عشر

الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق : في منتصف القرن التاسع عشر /
نايف صياغه . - دمشق : وزارة الثقافة ، ١٩٩٥ . - ٢٢٠ ص ؛ ٢٤ سم .
(دراسات اجتماعية ؛ ٢٣) .

١ - ٢٣٠٩٥٦١١١ ص ي ١ ح ٢ - العنوان ٣ - مساندة
٤ - السلسلة

مكتبة الاس

الايذاع القانوني : ع - ١٥٧٧ / ١٠ / ١٩٩٥

الافتاء

إلى الروح الطاهرة التي بثت بي روح العلم والتحصيل...

أمي

- والتي سهرت ومنحتني وقتها ورعايتها ...

زوجتي

- والذين أطمح ليكونوا رواداً في البحث والعلم والمعرفة...

ابنائي

- وإلى محبي دمشق أينما وجدوا ...

المؤلف

المقدمة

بدأ الاهتمام يزداد - منذ فترة - بالتاريخ الاقتصادي ، والاجتماعي لبلدان الوطن العربي ، وبخاصة في العصر الحديث . وقد نشط المؤرخون الاجانب في هذا الميدان ، وأخذ بعض الدارسين العرب يتناولون هذه المواضيع بدورهم مما أفاد في التحول عن المفهوم التقليدي للتاريخ الذي كان يهتم فقط بأخبار الطبقة الحاكمة اكثر من غيرها ، ويروي بالاسماء ، والتفاصيل ، أخبار حروبهم ، ومؤامراتهم ، ومنجزاتهم ، دون التعرض الى دراسة حياة طبقات الشعب الاخرى ، والبنى الاجتماعية ، والاقتصادية . وبتطبيق هذا المنهج الجديد ، أصبح التاريخ السياسي نفسه اكثر عقلانية . كما أن التاريخ الاقتصادي ، والاجتماعي ، أصبح هو الاخر وسيلة فهم اساسية ليس فقط للاحداث السياسية ، وانما للاتجاهات الفكرية التي تسود ، أو تنحصر من فترة لأخرى ، ومدى ارتباط ذلك بالطبقات الاجتماعية التي تتبنى هذه الاتجاهات ، أو تعارضها .

وشهد منتصف القرن التاسع عشر متغيرات هامة على مختلف الصعد الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، بفعل تأثير الثورتين الاوروبيتين: الثورة الصناعية ، والثورة الفرنسية ١٧٨٩ ، وما أحدثته من ثورات متلاحقة في أوروبا وخارجها ، واضطرت الدولة العثمانية نتيجة ذلك الى ادخال الاصلاحات في بلادها ، وفي الولايات العربية الخاضعة لها ، ولكنها كانت اصلاحات هدفها خدمة الطبقة الحاكمة ، واحكام سيطرتها .

اما على سعييد الوطن العربي ، فان القرن التاسع عشر يعد نقطة تحول هامة في تاريخه - سواء في المشرق أو المغرب - بسبب شدة المجابهة

بينه وبين الدول الأوروبية الصناعية التي تحولت الى استثمار اقطاره ،
واخضعت اقتصاده لخدمة مصالحها الرأسمالية . وفي المجال الاقتصادي
- الذي يعني به هذا البحث - فقد تبدت المجابهة على صعد متعددة
أهمها : التجارة ، والصناعة . وكانت ردود الفعل المحلية هامة لانه رغم
شدة المجابهة لم تستسلم الفعاليات المحلية للتحدي الأوروبي ، بل طورت
انشطتها الاقتصادية للتأقلم مع الواقع الناشئ ، ونتج عن ذلك فرز
اجتماعي ، وطبقي جديد ، فظهرت البورجوازية المحلية المرتبطة بالغرب ،
وحدثت تبدلات موازية على المستويين السياسي ، والفكري .

ولهذه الاسباب مجتمعة تمّ استعراض بداية عهد التنظيمات
الخيرية التي أعلنها (السلطان عبد المجيد) اثر استلامه السلطة في
الامبراطورية العثمانية عام ١٨٣٩ م ، وبعد انتصار ابراهيم باشا على
جيوش الدولة العثمانية في عهد والده (السلطان محمود الثاني) .

لقد حاول السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) ان يجري
تجديدات في الامبراطورية في بداية عهده ، فأعلن الاصلاحات السياسية ،
والاقتصادية ، والاجتماعية في الامبراطورية . هذه الاصلاحات بمجملها
كانت اصلاحات لخدمة الطبقة الحاكمة بغية احكام السيطرة ، والقضاء
على الفوضى والتسيب .

وصاحب ظهور هذه الاصلاحات متغيرات اقتصادية ، واجتماعية ،
وسياسية ، بعد ان اخذت التجديدات الصناعية والاقتصادية تتغلغل في
المنطقة اثر دخول الاجانب الى دمشق (١) . ومنذ ذلك التاريخ بدأت

(١) دخل اول فنصل بريطاني دمشق في ٢١ رمضان ١٢٤٩ هـ ١٨٣٤ م وذلك في عهد
حكومة ابراهيم باشا ، وكان قبل ذلك التاريخ في بيروت هند ٤ سنوات ممنوعا من
دخول دمشق انظر ز. ي. هرشلاغ ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الجديد للشرق
الاطلس ص ٤٣ .

كذلك ، نعمان افندي قسطلبي ، الروضة الغناء ، في دمشق الفيحاء ، بيروت ،
١٨٧٦ ، ص ٨٩ .

تظهر ملامح تحطيم المجتمع الاقطاعي القديم ، حيث ادى التوسع في عملية التنظيم الاقتصادي ، والسياسي للمجتمع الى تحطيم النظام الزراعي التقليدي المتعفن . واخذت المواجهة الغربية باقتصادها القوي ، وثورتها الصناعية الناشئة ، وسلعها المصنعة التي غزت أسواق دمشق ، تنافس منتجات الحرفيين ، وصناعاتهم التقليدية في دمشق ذاتها . وظهرت مؤسسات اجتماعية ، واقتصادية جديدة ، حددتها المصالح الاجنبية ، ودعمتها فئات كانت تنحو الى التحرر من الطبيعة المحافظة للمجتمع التقليدي المحلي .

كما لوحظ تغير الكثير من العادات واساليب السلوك القديمة ، وبروز بوادر اجتماعية ، واقتصادية ، غير معروفة سابقا .

اما من الناحية الزراعية ، فقد بدأت الدولة العثمانية اصلاحاتها - في هذا المجال - تظهر لأول مرة ، وتم ذلك في اول بادرة اصلاح مشهورة اعلن عنها في (خط شريف كلخانة) الصادر في ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩ م . ويذكر ان حكم (محمد علي باشا) في دمشق بإدارة ابنه ابراهيم قد نقل دمشق وبلاد الشام في بضع سنوات (١) ، من العصور الوسطى ، الى العصور الحديثة (٢) .

وبعد ان عادت ولاية سورية الى السلطان العثماني بدعم من الدول الاجنبية الغربية ، ظهرت تنظيمات اخرى في عامي ١٨٤١ - ١٨٥٦ (٣) . وكان لقانون الاراضي الصادر عام (١٨٥٨) صدى واسعاً ، ومتغيرات اجتماعية ، واقتصادية . وهكذا كان لهذه الفترة الزاخرة بالاحداث ،

(١) دام حكم محمد علي في دمشق من عام ١٨٣١ - ١٨٤٠ .

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور ، المجتمع السكاني في العصر العثماني من العصور الوسطى ، والحديثة . بحث في كتاب (المؤتمر الدولي الثاني للتاريخ بلاد الشام ، الجزء الاول) ، ص ٢٦١ .

(٣) ١٨٤١ ظهور وكلاء الدولة (مجلس الوزراء) ١٨٥٦ ظهور خط شريف همانيون .

تأثير كبير على الاقتصاد السوري ، وخاصة الاقتصاد الدمشقي باعتبار دمشق مركز الفعالية العظمى في الولاية ، فهي المدينة الاهم في كل المنطقة من حيث المكانة الدينية ، والاقتصادية . الى جانب احداث ومتغيرات حصلت في المركز (استنبول) مثل : (الغاء الديوان السلطاني) ، وقيام (مجلس وكلاء الدولة) عام ١٨٤١ ، والمناداة بالمساواة بين الطوائف : ومحاولات القضاء على الرشوة ، والفساد ، وضبط الانظمة والضرائب ، وتحديد الخدمة العسكرية ، ومنع قتل النفس دون حكم ، واعلان الحريات العامة .

كما شهدت الامبراطورية اول عملية تحديث للمدن ونموها ، واخذت الحياة - داخل دمشق - تتغير تحت تأثير التقنيات المستوردة ، والعلاقات الاقتصادية ، والاجتماعية الجديدة .

فكان من نتائج بداية الاحتكاك بالحضارة الغربية الوافدة ، بروز تيار قوى يدعو لتغيير القديم . وبدا ذلك تغييرا سطحيا كالزي ، حتى اصبح الاهالي يعرضون عن شراء الحاجيات المحلية ويبدون الرغبة في اقتناء المواد الاجنبية التي تدل على العصرية ، وتقليد الحياة الاوروبية في اللباس ، والسكن ، وطرق المعيشة بشكل عام .

الى جانب هذا كانت هناك فئات قليلة من الذين عارضوا ذلك التيار ، حيث دعت هذه الفئات الى المحافظة على القديم ، معتبرين ان هذا الاتجاه ، انما هو نوع من الغزو الخارجي الدخيل . واخذت تتكون طبقة برجوازية من التجار ، واصحاب المصانع ، وتجار الاستيراد والتصدير ، والوسطاء ، والسماسرة ، والمرابين . كما انضم الى هذه الطبقة ابناء الاقطاعيين ، واصحاب الاعمال الحرة ، وابناء الاثرياء . بحكم انتمائهم العالي - وارتباطهم اقتصاديا بالطبقة المذكورة .

وفي الزراعة بدأت تتكون ملكيات ، وحيازات متوسطة ، الى جوار المدينة بهدف تمويل السكان . كما ظهرت بعض المناطق الزراعية المرتبطة بالتصدير ، والتجارة ، والصناعة ، والخدمات ، والحرف الناشئة حديثا .

وشهد قطاع الصناعة نشوء طبقة فقيرة عمالية ، عملت في قطاع الصناعة ، والبناء ، والخدمات والنقل ، وغيرها . وهذه الطبقة تكونت من عامة أبناء الشعب ، ومن الحرفيين السابقين الذين تضرّروا بالفتور الصناعي الاوروبي ، وبعض أبناء القرى القريبة من دمشق ، والاحياء الفقيرة المحيطة بالمدينة .

وظهرت تعابير جديدة ، كالمانيفاكتورة ، والورشة ، والكارتيلات التجارية . وفي هذه الفترة التي اشاعت فيها الرأسمالية حرية المراحة لتصدير السلع ، فان الرأسمال التجاري الاجنبي أصبح هو الغالب بين اشكال الرساميل ، والتي تنحو الى تأمين المواد الاولية لمصانع أوروبا . حيث أصبح السوق المحلي مكانا لتصريف السلع الاجنبية ، وتحقيق ارباح اضافية تتناسب ونفوذ الرأسمال السياسي ، واخضاع السلطة المحلية لنفوذه . وتبدّى هذا الرأسمال الى جانب الشكل التجاري تحت شكل جديد هو (الرأسمال المصري) .

وغزت البنوك الاجنبية مدن الامبراطورية العثمانية ، فلعّب هذا الرأسمال دورا أساسيا في حياة دمشق الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية فيما بعد .

ومن جهة أخرى . شاع استعمال العملات الذهبية . والمسكوكات الأخرى . كالبيرة الذهبية بأنواعها : (المحمودية . والمدوحية . والمجيدية) نسبة لاسماء السلاطين العثمانيين -- والبيرة العثمانية .

كما عرّف لأول مرة اصطلاح (مصاري) نسبة للمصريين الذين دخلوا دمشق مع ابراهيم باشا . وكذلك شهدت دمشق في هذه الفترة بداية التعامل بالنقد الاوربي .

لقد كان التعامل بشكل عام بالقرش الفضي الصاغ الميري (١) . كما أن عمليات البيع والشراء ، بدأت تأخذ شكلا جديدا ظهر من خلال وثائق المحكمة الشرعية ، كانتقال العقارات المدنية بين اشخاص يسكنون دمشق ، أو بيع عقارات بين الدمشقيين الذين توسعت املاكهم خارج دمشق ، وعكست الاوضاع الاقتصادية الفئات المختلفة ، والطبقات الاجتماعية المتميزة بحيث وجدت صلات متنوعة بين نرواتهم وأعمالهم ، وبين عقاراتهم . فالبيع المتناثرة في وثائق المحكمة الشرعية بدمشق في ذلك التاريخ ، اوضحت الواقع الاجتماعي للطبقات المتوسطة ، والدنيا ، والتي تتصل حالاتها الاقتصادية بحيازة الارض والعمل بها . وكذلك الفئات الغنية التي تمتلك الدكاكين في الاسواق المختصة ، والطواحين ، والخانات . كما أن عمليات تغيير الحي بنقل السكن الى حي أكثر وجاهة ، يتفق مع الوضع الاقتصادي ، ويدل على درجة الشراء . وبمقارنة سنة بسنة أخرى . وكذلك يتضح وقوع أزمات في حرفة ما ، كحدوث حالات بيع عديدة في الاسواق المختصة بوقت قصير . وزاد من تلك التعقيدات الاقتصادية ، بروز أزمات اجتماعية ساهم الاوروبيون في نسوئها . وخير مثال على ذلك : أحداث عام ١٨٦٠ في كل من لبنان وسورية ، وما نتج عنها من دمار اقتصادي .

الا ان المجتمع الدمشقي حرص على طابعه العربي - الاسلامي أمام الادارة العثمانية الفاشلة في ادارة البلاد . وأدى تيار الحضارة الغربي الى نشوء تأثير حضاري مستمد من الحضارة الوافدة ، والتي بدأت

(١) عبد الكريم رافق ، فزة ، دراسة عمرانية واجتماعية واقتصادية من خلال الوثائق الشرعية ١٢٧٣ - ١٢٧٧ هـ ١٨٤٧ - ١٨٦١ م ، ص ٨٧ .

تطرق أبواب دمشق بشكل خفيف في تلك الفترة ، وظهر جليا فيما بعد عند بزوغ عصر النهضة العربية .

وبرز من خلال معالجة الحياة الاقتصادية : دور المرأة الدمشقية، وحضورها القوي والفاعل ، الى جانب الرجل ، وخاصة في مجال الزراعة . الى أن دورها في التجارة كان قليلا ، وكذلك في الصناعة ، وظهر ذلك من خلال صكوك البيع المثبتة في سجلات المحكمة الشرعية بدمشق . فقد تم رصد مئة حالة بيع وشراء ، بدمشق كان أكثر من نصفها نساء قمن بالبيع ، أو الشراء مباشرة ، أو بواسطة وكيل شرعي . كما اشترت النساء الطواحين ، والدباغات ، ومعاصر الزيتون (١) . وكان أكثرها في غوطة دمشق ، والقرى المحيطة ، حيث عملت جنبا الى جنب مع الرجل ، ومازالت على تلك الحال حتى وقتنا الراهن .

ولما كان تاريخ دمشق يشكل ركنا أساسيا في الوطن العربي من جهة ، والاساس في بحثنا هذا من جهة أخرى ، فقد دأبت على دراسته، وجمعت مصادر ومراجعته المتعلقة لتمكن من تصور الحالة الاقتصادية في هذه الفترة ، متتبعا المحاولات التي قامت بها الدولة العثمانية ، وولاتها ، وما طرأ على دمشق من تطورات اقتصادية انشأتها الظروف التي أدت الى تكوين الحالة الاقتصادية التي اقتضت دراسة كافية النواحي من زراعة ، وصناعة ، وتجارة ... الخ .

ولا يسعني أولا وآخرا الا أن أسجل شكري لكل الذين ساهموا في اخراج هذا البحث .

والله ولي التوفيق

المؤلف

(١) انظر سجل رقم ٢٧١ ص ٤٥ تاريخ ٨ محرم ١٢٥٨ هـ ١٩ شباط ١٨٤٣ م .

الفصل الأول الزراعة

١ - لمحة تاريخية عن نشوء الملكية الزراعية في سورية :

قام الانتاج في المجتمع الاقطاعي على مبدأ استغلال الفلاحين من قبل طبقة الاقطاع على مختلف فئاتهم من مدنيين ، ورجال دين ، ورجال دولة . ففي أوربا تكون المجتمع الاقطاعي الغربي من طبقتين رئيسيتين متصارعتين هما : الاقطاعيون ، والفلاحون ، الى جانب فئات قليلة مثل : التجار ، والحرفيين . وأدى صراع الطبقتين الرئيسيتين الى انهزام الاقطاع منذ نهاية القرن الثامن عشر .

أما في المشرق فقد كان للاقطاع وجوه أخرى مختلفة عن الاقطاع الاوربي ، فالنظام الاقطاعي في المشرق تمثل عموماً في رجال الدولة المقيمين في المدن . وظهرت هذه الفئة في الوطن العربي بشكل قوي منذ القرن التاسع عشر الميلادي ، واستمرت حتى أواخر الخمسينات من القرن العشرين ، ولا زالت بقاياها موجودة هنا وهناك وبأشكال مختلفة (١) .

نوع الملكية :

بقي نظام الاقطاع في الدولة العثمانية على سابق عهده حتى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، وأمام استبداد الاقطاعيين

بالأراضي ، وامتناعهم عن تقديم الأموال المترتبة على اقطاعاتهم فقد انتقل كثير من الاقطاعات - وبمرور الزمن - الى حكم التملك الشخصي .

ولجأ السلطان (سليم الثالث ١٧٨٩ - ١٨٠٧ م) الى وقف الاقطاعات المنحلة ، وادخال ايرادها في الاوقاف العامة . واستمر هذا الوضع في عهد السلطان (محمود الثاني ١٨٠٧ - ١٨٣٩) لأن الزعماء الاقطاعيين كثيرا ما اتفقوا مع الولاة على شق عصا الطاعة ، وامتناعهم عن تقديم الخدمات المطلوبة منهم للدولة . الا أن الاجراءات التي اتخذها السلطان (سليم الثالث) بوقف الاقطاعات المنحلة كان لها أثر هام في إلغاء النظام الاقطاعي فيما بعد . وفي العقد الأخير من حكم السلطان (محمود الثاني) حدث تحول هام في الأرض والزراعة في بلاد الشام عامة ، واستطاع (محمد علي باشا) أثناء حكمه في سورية أن ينهي الاقطاع كنظام (٢) . وشهدت الزراعة في سورية ابان عهد الادارة المصرية تنظيما زراعيا متقدما اذا ما قارناه بالانظمة السابقة، فقد أدخل (محمد علي) تحسينات هامة على الزراعة ، فحرر الفلاحين، ومنحهم حق الشكوى على الملتزمين بغية ربطهم مباشرة به، وأزاح الملتزمين الذين كانوا يشكلون حاجزا بينه وبين الفلاحين ، حتى أن هؤلاء الفلاحين استهتروا بالملتزمين بعد أن كانوا أذلاء أمامهم ، وألغى الاقطاع ، وسادت المساواة بين الطوائف ، وعمرت القرى ، واستصلحت بعض الأراضي الزراعية ، وبلغ عدد القرى التي اصلحت حتى عام (١٢٥٢ هـ - ١٨٣٦ م) ٨٥ قرية تضم (١٠٣٧) فدانا من الأراضي الصالحة للزراعة . وتركزت الحملة المصرية آثارا واضحة على جميع الأصعدة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والادارية . وعلى الرغم من المزايا العديدة التي أتصفت بها ادارة ابراهيم باشا في بلاد الشام ، الا أن الضرائب الكبيرة ، والتجنيد الاجباري ، ومصادرة الحيوانات وتسخيرها لنقل مؤن وعتاد الجيش ، واحتكار المحاصيل الزراعية ، اضر بالزراعة ، وافقدها العناصر الشابة (٣) ومع ذلك فان الزراعة بلغت درجة من التحسن بفضل اجراءات الامن التي اتخذها المصريون (٤) يضاف اليها إلغاء الاصول الاقطاعية قبل أن تلغىها

الإدارة العثمانية رسمياً عام (١٨٣٩) أثناء صدور خط كلاًحانة ، وكان لذلك فائدة كبيرة في تحسن زراعة القطن(٥) وبعد خروج المصريين من بلاد الشام كثرت الرشاوى ، ونقصت المداخل ، وكثرت غارات البدو على الزروع ، وفقد الأمن على الحياة والأملك معا ، وعادت الفوضى الى سابق عهدها(٦) . كانت الأراضي الميرية والتي تعود رقبته لبیت المال خاضعة للسلطان(٧) وكان الأخير مالكا للأرض حكما وله الحق أن يتصرف بأمورها . وعلى الرغم من أن العثمانيين ادخلوا نظام الاقطاع العسكري الى الاناضول ، والبلقان ، الا أنهم لم يتمكنوا من ادخال هذا النظام الى جميع الاقطار العربية(٨) . ولكن هذا لا يعني أن السلطة العثمانية لم تمس الملكية الزراعية الاقطاعية ، أو الفلاحية في الاقطار العربية ، بل سعت - وفي مختلف العهود - للسيطرة ، والاستيلاء على الأراضي ، وتحويلها الى ملك للسلطان ، أو للدولة الاقطاعية . فقد منحت الدولة العثمانية حكام الولايات ، والاولوية ، اقطاعات مقابل دفع هؤلاء مبلغ للسلطان ، وضرورة محددة للخزينة ، وهذا المنح لا يعني تملك الأرض ، ولا يتعدى كونه تفويضا بحق جباية الاموال ، مع الحرص على بقاء الأرض بيد الفلاح مشروط بدفع الضرائب الى صاحب الاقطاع ، أو أو من ينوب عنه(٩) وحدث بعد ذلك تحول كبير في حيازة الأرض الحق ضرراً بالغا بالفلاح ، فقد تحولت أراض واقطاعات الى أملاك خاصة بطرق شرعية كالتي يمنحها السلطان ، أو غير شرعية بوضع اليد عليها ، ثم تتحول الى اوقاف من قبل ملاكها الجدد ، إضافة الى الأراضي التي حولها السلاطين من أملاك دولة الى أوقاف عامة(١٠) وتزايدت هذه الأراضي الموقوفة عما كان عليه الوضع سابقا ، وقسمت الى قسمين :

١ - القسم الأول :

هو ما كان ملكا شخصيا وأوقفه صاحبه وفقا للشرع ، واعتبر هذا النوع عائدا للوقف ، وتجري عليه شروط الوقف ، ولا يخضع للمعاملات القانونية .

٢ - القسم الثاني :

وهو الاراضي التي اوقفها السلاطين أو من ناب عنهم ، فقد جرى بحقها المعاملات القانونية ، وبقيت رقبتهما لبيت المال .

اما الاراضي الملك ، فقد قسمت الى قسمين ايضا :

الاول : اراض مملوكة من قبل الاقطاعيين ، أو أمراء ومتنفذين ، وتجار ، ورجال دولة .

الثاني : الاراضي الفلاحية : وهي ملك الفلاحين الاغنياء ، والمتوسطين ، وبعض الفقراء . وكانت حيازة الارض تجري بطرق شتى : كاحياء الموات ، أو الاستيلاء عليها بالقوة ، أو شرائها بأسعار زهيدة (١١) وقد زخرت المراجع بمئات الامثلة عن محاولات الاستيلاء على الاراضي المروية في غوطة دمشق ، أو محاولة الاغنياء استرداد جزء من اراضيهم بثمان زهيد ، أو توسيع ملكيتهم باستغلال حاجة الفلاح ، أو الاقطاعي ، أو الملاك (١٢) ويروي كرد علي (١٣) عن كيوان/عامل السلطان في دمشق كيف استولى على بساتين (الربوة) و (المزة) وما زالت المنطقة تحمل اسمه حتى اليوم. كما سجلت معظم الاراضي باسم متنفذي المدينة، حيث طمع الفلاح المظلوم بحماية المتنفذين الذين سارعوا لحمايته ، وبسطوا نفوذهم على أرضه . وهذا ما يفسر امتلاك عدد من عائلات دمشق الغنية لعدد من القرى المحيطة بالمدينة ، كما استولى الصيارفة ، والنجار ، والمرابون ، والميسورون على اراضي الفلاحين ، والملاكين العاجزين عن دفع ديونهم نتيجة الازمات الزراعية ، أو عند عجزهم عن دفع الضرائب المترتبة عليهم . وتحول حق التصرف في الارض من قبل الفلاح — بمرور الزمن — الى ما يشبه (حق الملك) من حيث الاستثمار ، أو التأجير والرهن ، والتنازل ، والبيع ، مع استمرار بعض الفوارق منها :

— ان حق التصرف يسقط بعد استعمال الارض لمدة خمس سنوات تعود بعدها الارض للدولة (١٤) ومنها ايضا : عدم جواز وقف هذه الاراضي للامال الخيرية الا بعد الحصول على موافقة الدولة .

وبهذا الاسلوب تم تحويل كثير من الاراضي الميرية الى املاك خاصة أو وقف وامتلاك هذه الاراضي عن طريق السلب ، والتحايل ، اصبح قاعدة تقريبا لتلك اليهود . فقد كان الوقف وسيلة لخلق الملكيات الزراعية الكبيرة ودعمها (١٥) فاراضي الملك ، والوقف ، والميرية هي الانواع الاساسية للارض من حيث الوضع القانوني . فالاراضي تضم أملاك الدولة (كالمستنقعات المجففة ، والمواقع غير النافعة لاحد ، والاراضي المتروكة ، والساحات ، والبيادر ، والمرابي) أما أملاك الدولة الخاصة (أملاك الحاكم الاسلامي) فهي تضم مساحات واسعة . فقد بلغت أملاك السلطان (عبد الحميد الثاني) في سورية وحدها (١١١٤) قرية تقدر بحوالي ١٥ مليون دونم (١٦) وزعها على المقربين ، والموالين وانصاره المقربين ، والباقي استثمر من قبل ادارة خاصة ، وشكل لها ديوانا خاصا اسماه (ادارة الجفتلك الهمايوني) وعادت بعد عزله الى الاراضي الميرية (١٧) .

الاصلاحات :

بعد خروج محمد علي من سورية ، وعودة العثمانيين اليها عام ١٨٤١ طاف رجال الوالي العثماني في ولاية سورية يشرحون مضمون خط شريف كلخانه الذي صدر بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٥٥ هـ ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩م وأهم ما جاء في هذا الخط : وضع حد للفوضى، التي كانت تسود الاراضي العثمانية عامة قبل هذا التاريخ . وتبين للوهلة الاولى ان الدولة جادة في السيطرة على اراضيها (١٨) فالقى القانون الالتزامات ، والخراج . واصبحت الاراضي الزراعية بموجبها تدفع العشر التي تمت جبايته عن طريق الالتزام وتولى الموظفون الجباية مباشرة بعد أن كانت هذه الضرائب تستوفى في الاصل عن الاراضي العشرية

وبنسبة ١٠٪ من المحصول الزراعي ، و ٢٠٪ من المحصول الطبيعي ، ثم شملت الاراضي الحراجية بدءا من عام ١٨٥٥ ، واصبحت نسبتها ١٢٫٦٣٪ ، كما اقر الخط ضريبة الويركو (١٩) واعتبرها من الضرائب المباشرة ، وبموجبها قسم الويركو الى قسمين :

اولا : ويركو المتمتع وقرض التجار تبلغ نسبته بين ٣٠ - ٤٠ من الالف من مجموع الربح السنوي .

ثانيا : ويركو الاملاك الذي خول زعماء القرى توزيع ضريبة الويركو على قراهم . وبهذا وضع بيد هؤلاء الزعماء سلطة مكنتهم من السيطرة على الفلاحين .

واعتبر الخط ان الخدمة الالزامية العسكرية دون نظام هي احد الاسباب التي ألحقت الضرر بالزراعة ، ووعدت السلطة بإبقاء الايدي العاملة في الزراعة والتجارة ، وعدل القانون من استخدام العساكر طيلة الحياة ، والاستعاضة عنه بطريقة المناوبة ، وان تكون الخدمة اربع ، أو خمس سنوات ، وبذلك ألغى الاقطاع العسكري ، واختفت مساوئه ، كما ألغيت مصادرة الاموال (٢٠) والبدع ، والضرائب غير الرسمية ، ونظمت الضرائب بفعل القوانين والانظمة ووضعت في دور الاصلاح والتجديد ، واصبحت ضريبة الويركو ، والبدل العسكري ، ورسم الاغنام ، من الايرادات الرئيسية في ولاية سورية ، بالإضافة الى رسم الطابو والمحاكم ، وبعض رسوم متنوعة ، وحاصلات متفرقة . واجاز الخط أيضا وجود سماسة يتمهدون دفع الاموال مع فوائدها من الملتزم الذي يتأخر عن دفع الاموال في حينها ، وبقي هذا الحال حتى عام ١٨٥٦ عندما ألغاه خط (شريف همايون) .

— كان لاعلان خط كلخانة هذا صدى عميقا ، فقد رحب الاهالي بالاصلاحيات الجديدة ، وشعروا لأول مرة أن الدولة جادة في إزالة الظروف السيئة التي استمرت طويلا ، وبذلك أوحت الى الدول الأوروبية

أن هناك اصلاحاً يجرى في الدولة العثمانية ، والحقيقة هي أن هذا الإصلاح مجرد دعاية قلمت بها الدولة انقاء التدخل الأوربي في أمورها تحت شعار (ضعف الدولة وعجزها عن إدارة رعاياها ، وخاصة رعاياها المسيحيين) (٢١) . إلا أن التغيير الجذري الحاصل أدهش عامة الناس . فالوالي الذي كان يقتل ، ويستقل ، وينهب سابقاً ، أصبح الآن يعلن أن السخرة والظلم ، والغرامات ، والتكاليف الشاقة ، ألغيت وأصبحت في عداد الماضي . واعتبر هذا الانقلاب خطوة إصلاحية هامة من جانب السلطة العثمانية . كما سعت السلطة الى تدعيم حكمها المركزي في بلاد الشام عامة ، مستفيدة من آثار الحكم المصري بقضائه على حكم الباشوات والمتنفذين (٢٢) .

ومن هنا كان لهذا الخط أثر " هام " ، وأهداف " بعيدة " منها : محاولة السلطان ضمان المساعدة من الدول الأوربية ، وليس اصلاح الخلل الداخلي فحسب ، بل ضمناً أيضاً الأمان على الروح ، والمرض ، والمال ، واصلاح الإدارة ، واجراء القرعة العسكرية دون تعسف ، وجباية الأموال وتوزيعها وفق مقتضيات الشريعة ، والقضاء على الرشوة . وكان من جراء ذلك أن تحسنت الحالة المالية ، وسمع الموظفون الجدد شكاوى المظلومين إذ أخلص الإداريون الجدد في عملهم ، وطبقت الدولة العدالة في جمع الضرائب ، وصرفت أموال الدولة في موضوعات أساسية شرعية ذات فائدة (٢٢) ، وألغيت الامتيازات .

الخط الهمايوني ١٨٥٦ م :

صدر هذا الخط في عهد السلطان عبد المجيد (جمادى الآخر ١٣٧٢ هـ ١٨ شباط ١٨٥٦ م) وتم اعلان هذا الخط بعد انتصار الدولة العثمانية وحلفائها (انكلترا ، فرنسا ، ايطاليا) على روسيا في حرب القرم ، وقبل أسبوع واحد من انعقاد مؤتمر باريس ، حيث اتخذ السلطان من صدور هذا القانون خطوات اصلاحية - ايجابية شاملة

لخير رعايا الدولة ، فأقر كافة المبادئ التي وردت في خط كلخانة الأنف الذكر ، وقد تركزت بنود هذا الخط حول اقرار حقوق ، ومصالح الطوائف غير المسلمة . واهتم الخط أيضاً بالتأكيد على مبدأ المساواة لكافة رعايا الدولة ، وحققهم في خدمتها . كما ورد بهذا الخصوص :
التأكيد على اتخاذ التدابير اللازمة لاجراء بنود الخط الى حيز التنفيذ ، والسماح للأجانب بالتملك في الدولة العثمانية كالمواطنين الاصلاء ، ومنع موظفي الدولة من الالتزام الضريبي . واعتبرت هذه التعليمات قانوناً معمولاً به بعد ان أُحيل الى الصدر الاعظم لتنفيذ مضمونه ، والعمل بما جاء فيه .

أما في عام ١٨٥٨ فقد صدر نظام استيفاء الواردات العشرية والرسوم ، من الملتزمين . وصدر قانون الأراضي الذي سنفرده له فصلاً خاصاً . ثم صدر عام ١٨٥٩ لأئحة تعليمات حول سندات الطابو التي وردت في قانون الأراضي . وقبل هذا التاريخ لم يكن هناك اهتمام بتسجيل الأراضي ، واعطاء صكوك رسمية . كما كانت الأوراق الموجودة بيد المالك ، أو المتصرف بالأرض ، عبارة عن أوراق غير رسمية تسمى (حجة) وفيها شهادة الشهود ، وتوقيعهم بانتقال الأرض من مالك لآخر ، ويذكر فيها حدود الأرض بشكل غير دقيق . وقد تضيع هذه الأوراق ، أو ت تلف ، حيث لا تسجل لدى دوائر الدولة ، وهنا يكتفي صاحب الأرض بشهادة الفلاحين الشفوية ، وهذا برهان كاف ، وبديل الأوراق ، أو الحجج الرسمية .

طريقة حيازة الأرض :

في أواخر القرن السابع عشر ظهرت طريقة جديدة لجمع العائدات ، والالتزام الضرائب (٢٤) . وحصل عدد كبير من التجار الدمشقيين بالإضافة الى الأسر الفنية على ملكيات واسعة وعديدة ، حيث بيعت بعض الأراضي بالزاد العلني . وقد حقق هؤلاء مكانة هامة بعد أن أعلنت الدولة العثمانية تمديد فترة الالتزام السنوي بين عامي (١٨٥٤ - ١٨٥٦) ،

فحصل الأغنياء على حيازات خاصة تمتد ملكيتها طيلة العمر (٢٥) . وهكذا أصبح أصحاب الملكيات الكبيرة أشبه بالمستغلين . ومن خلال سيطرتهم على الفائض الزراعي ، والمزارعين ، والأسواق التي يباع فيها الفائض ، أصبحوا فئة قوية في دمشق وريفها ، وقد يتضح أن هؤلاء أصبحوا أغنياء بسبب طريقة العيش التي يتمتعون بها ، ومن خلال المدارس . والمقاهي ، والقصور التي بنوها في دمشق وغيرها . وقد انضم هؤلاء في أسر غنية ، وتشكل منهم مجلس المدينة بين عام ١٨٤١ - ١٨٦٠ ، وهذه الأسر المتنعمة كان يطلق عليها تسمية (اهل العرض) (٢٦) . وقد كان في دمشق المدينة خمسون عائلة بارزة الفنى والجاه ، تميز منها بضعة عائلات منقسمة من حيث المركز الطبيعي الى فئتين :

الاولى : بيروقراطية مالكة للأرض .

والثانية : علمانية مالكة للأرض أيضاً .

وكانت الأولى هي الأقوى بالنسبة لسيطرتها على المراكز الدينية والبيروقراطية ، وصلتها وثيقة بالسلطة الحاكمة في استنبول ، وراثتها أكبر . وقد امتزجت هاتان الفئتان فيما بعد في طبقة تربة واحدة ، وشكلتا معاً نخبة الصفوة السياسية في دمشق . وتميزت بامتلاك الأراضي الواسعة ، وكانت هناك أسر أقل ثراء منها تمتلك الأراضي والأوقاف ، إلا أنها لم تجمع الثروات التي تساوي ثروة الفئتين السابقتين (٢٧) . كما برزت بعض العائلات الميسورة والتي نشأت من أصول اقتصادية ، ومعظمها حديث الثراء قبل عام ١٨٦٠ م . وتطور حال هذه العائلات الاقتصادي المتوسط ، الى حالة الثراء الأوسع . فأصبح المرابون الأقوياء ، والأثرياء الكبار منهم بفضل تجارة القمح العائدة للمدينة بالدرجة الأولى . أما ملكيتهم للأرض فبقيت بدرجة متوسطة ، كما تملك بعض العائلات المسيحية الأراضي الزراعية ، وأقاموا صلات مع الأسر الفنية والبيروقراطية . وامتدت ملكيات بعض الأسر خارج مدينة دمشق ، كحوران والجولان . ووصل الحال ببعضهم

الى امتلاك مساحات كبيرة من اراضي دمشق مثل : أسرة (شمدين) .
وجاء في كتاب (حلية البشر) (٢٨) أن علي العطار (١٧٤٢ - ١٨٢٧)
الذي اثبت انحدار أسرته من سلالة الرسول (ص) قد غير اسمه الى
آل الحسيب ، وقام ابنه أحمد ١٧٩٢ - ١٨٧٦ بمتابعة طموح أبيه ،
وحصل على أرض قرب دمشق منحتة اياها الحكومة العثمانية ، وكما
غير منزله من حي العقبة الشعبي ، الى حي القنوات الارستقراطي في
الخمسينات من القرن التاسع عشر ، وما أن أنت سنة ١٨٦٠ حتى
أصبح أحمد الحسيبي واحداً من الأشراف والوجهاء الأغنياء في دمشق ،
وكبيراً من زعمائها ، وزعيماً لحي القنوات .

كما ورد في سجلات وثائق المحكمة الشرعية بدمشق (٢٩) . أن أحد
فلاحي دمشق وهو الحاج (أحمد الشماشجي) قد اشترى كامل أراضي
قرية الديماس . وورد أيضاً : شراء قرية العلاقية منطقة (وادي المجم) ،
وقرية الشبعا بناحية المرج من قبل شخص واحد (٣٠) . وهذا يدل على
اتساع الثراء لدى اهالي دمشق ، وامتلاك الأسر الدمشقية الغنية بعض
قرى الفوطة وما يحيط بالمدينة . ويقوم الشاري بتوزيع الأرض على
الفلاحين ، أو يؤجرها للقيام بزراعتها ، والاستفادة منها . كما وردت
إشارات تدل أيضاً على شراء قرى بكاملها بما فيها من حيوانات ، وآلات
زراعية ، وأشجار مثمرة ، ومياه للسقاية . أو استئجار مساحات
واسعة للزراعة الصيفية ، والشتوية ، لمدد مختلفة ، واسعار مختلفة .

هذا الثراء رافقه فقر مدقع . فبعض الأسر لا تعرف إلا العمل في
الزراعة ، وكذلك باقي الفئات الشعبية التي تعتمد على جهدها
الشخصي ، أو تستأجر الأرض وتعمل بها مقابل أجر ، أو محاصصة ،
أو أجر عيني ، أو أجر يومية ، أو سنوية حسبما يتفق عليه مع صاحب
الأرض وطالب العمل (٣١) . وقد ساعد المتنفذين والأغنياء على استثمار
جهود الآخرين تلك النظم التي اعتمدها السلاطين العثمانيين في اقطاع
وزرائهم ، أو ممثليهم ، وخدمهم ، مساحات واسعة من الأرض الزراعية ،

يتصرفون بها كيفما يشاؤون . فقد خصص بعض السلاطين أراض واسعة للانفاق منها على أوجه الخير ، إلا أن وكلاء هذه الأرض ، والمشرفين عليها ، استغلوها أبشع استغلال . فساموا فلاحها أبشع أنواع السذاب والاذلال . وعمد بعض الملوك الصغار لوهب أراضيهم للسلطان . أو ممثليه ، طمعا في حماية أولادهم من الجندية ، ورعايته لهم . وقد ساعد على نقل الملكيات الصغيرة الى ايدي الأسر الغنية أيضا استغلال الأسر المتنفذة ضعف الفلاحين ، وجهلهم ، وتأخرهم . فسجلت أراضيهم بأسماء المتنفذين . وكثير ما اقترنت هذه الانتهازية بتهجير الفلاحين جماعيا وطردهم من قراهم وأراضيهم (٢٢) .

وحيال ذلك قامت الدولة بعدة اجراءات اصلاحية لوضع حد للفساد ، وادارة الأوقاف ، كان من أهمها :

١ - منع نقل ملكية الأرض الموقوفة إلا بموافقة السلطان . أو من ينوب عنه .

٢ - الاشراف المباشر على الأوقاف ، والمالك اتخذت الدولة اجراءات سنوية بحيث ترسل تقارير وافية عن 'اواردات لكل وقف الى استنبول . كما عين في دمتيق ادارة الأوقاف كان من مهامها تعيين مفتش للأوقاف ، وتوزيع ريعها على المتنفعين (٢٣) .

الا أن المتنفذين والاغنياء ، حاولوا دون تطبيق هذه القوانين حيث كانوا ينتفعون من هذه الأوقاف بالاشراف عليها ، وكان التنافس قائما على أشده بالنسبة للأوقاف الكبيرة . وقد استعملت الرشوة . وأوان عديدة من الفساد ، لحيازة هذه الأرض والاستئثار بها . وكثيرا ما ذهب بعض المتنفذين الى استنبول لنيل الاشراف مباشرة من السلطان على وقف ما .

ولهذا طرد بعض المشرفين على الاوقاف لصالح مرشحين أكثر حظوة وأوسع نفوذاً لدى السلطان، (٣٤) .

واستغل هؤلاء مال الوقف لصالحهم الشخصي . ومهما بلغت اضرار الوقف من الاختلاسات التي قام بها مديرو الوقف الاقدمون ، فان خلفاءهم لم يتقدموا بالشكاوى ضد سابقينهم ، ذلك لأن في صمتهم ما يتيح لهم السير في نفس الطريق . ولم يكن مفتشوا الاوقاف الذين تولوا مناصبهم بالورانة احسن من متولي الاوقاف الذين طالما حولوا املاك الوقف الى املاك خاصة عن طريق القوة ، أو الرشوة ، أو الخديعة . وبقيت الامور على حالها حتى عام ١٨٦٣ (٣٥) .

طريقة استغلال الاراضي :

يبدو أن المتنفذين في السلطة هم الاغنياء بحكم انتمائهم الاجتماعي والاقتصادي فالاسر القوية في دمشق كانت تجمع بين رؤساء الحاميات المحلية السابقين ، والتجار والمرايين والبيروقراطيين الصاعدين في سلم الوظيفة وقد جمع هؤلاء ثروات طائلة وعملوا في خدمة الحكومة المركزية العثمانية ، فاوكلت الدولة لهم المراكز العليا فاستغلوا مراكزهم لفوائدهم الاقتصادية (٣٦) .

وكانت بعض اراضي الاغنياء تهمل لاتساعها وعدم اعتماد اصحابها على الارض في معيشتهم مثل اصحاب المناصب الادارية ، أو العاملين في التجارة والصناعة ، أو الامراء الاثرياء وغيرهم . اما الملكيات الصغيرة فكانت تستثمر من قبل مالكيها مباشرة ، تساعد أسرته في استقلالها .

وهناك طريقة الاستغلال وذلك بواسطة فلاحين موسمين (مربعين) وهذا النوع يتم في الملكيات المتوسطة ، والتي لا يستثمرها مالكوها مباشرة أو يأنف افراد أسرهم من العمل بها .

وبهذه الطريقة على المالك أن يقدم للفلاح الحيوانات والادوات ،
والبذار والسكن أحيانا مقابل أن يحصل الفلاح (المربع) على ربع
المحصول مقابل عمله (٣٧) وفي حالات أخرى كان عمل الفلاح كالاتي :

يقوم الفلاح بحرث الأرض بواسطة دوابه ، ومحراثه الخشبي ،
ويقدم البذار اللازم . أما الملاك فلا يقدم الا الأرض . وفي موعد الحصاد
يرسل صاحب الأرض وكيله عنه يسمى الوقاف لمراقبة جني المحصول
فيحصى على الفلاح كل شيء ، ويلزمه بالسكن ، وإطعامه ، وخدمته ،
والصرف على كل ذلك من حصة الفلاح الخاصة . وكان هم هؤلاء
الوقافين الإثراء على حساب الفلاحين ، والملاكين معا ، وكثيرا ما كانت
تقسم الحاصلات الزراعية بنسبة (ثلاث حصص) حصتين للفلاح وحصة
واحدة للمالك وهذا غالبا ما يتم في الأراضي البعلية ، وكان جشع المالك
يلحق الضرر والفقر بالفلاح كفرض اثاوة مثل : السخرة التي يلتزم
بها الفلاح مع دوابه ، وان تعمل زوجة الفلاح في بيت المالك وقصره ،
وحرث أرض خاصة للمالك دون أن يعطي الفلاح منها أي نصيب . هذا
عدا الزام الفلاحين الفقراء بتقديم هدايا الى المالكين مع سخرة نقل
الحطب واصلاح الطريق أوصل الى قصور الملاكين ، وفرض ضرائب
نقدية على كل بنت من بنات الفلاحين قبل زواجهما (٣٨) الخ .

أما الأراضي المروية : فهناك نوع من الاستثمار بواسطة المستأجرين
حيث يقوم المستأجر بجلب عدد كاف من العمال ، فيعملون بالمياومة ،
أو لقاء اجرة نقدية . وتقسم الأرض هنا الى قطع صغيرة بعد حرثها ،
ويسلم كل فلاح قطعة منها ، ويقدم له البذار والمياه ، بينما يقدم الفلاح
جهد الشخص ، ويسمى هنا (البستاني) وتتراوح حصته ما بين ٢٠-
٣٠ بالمئة من المحصول (٣٩) .

أما في غوطة دمشق : فقد كانت الأراضي مقسمة بنسب غير عادلة :
لأن أصحاب الوجاهة والثروة - كما رأينا - يتصرفون بمساحات واسعة
جدا ، والفلاح ليس له في تلك الأرض الا ما يقدمه من جهد ، وعرق ،

والاراضي الواسعة التي يملكها الاثرياء مصدر ارزاق الفلاحين الصغار حيث يُمن لهم العمل بها . وكان الاثرياء يخصصون ريع مساحات واسعة من الارض الزراعية للانفاق منها في اوجه الخير ، وبالمقابل كان بعض الفلاحين الصغار يهبون اراضيهم ، ويقدمونها للسلطان ، اولولياء الامر ، طمعا في حمايته - كما مر معنا - . وقد سجلت اراضي واسعة باسم السلاطين العثمانيين بهذه الطريقة (٤٠) ، وسجلت املاك كبيرة باسم المتنفذين في المدينة ، وسجلت هذه الاراضي في سجلات الطابو لصالح الاغنياء ، وحرم الفلاحون الصغار منها (٤١) . ولولا هذا الظلم الذي لحق بالفلاح لما تيسر لهؤلاء المتنفذين من امتلاك عشرات القرى ، ولما تنازل البعض عن اراضيهم لأصحاب النفوذ لتأمين حمايتهم مما حرم بعض الفلاحين من الارض عندما ادخل في اذهانهم بأن تسجيل الاراضي انما هي حيلة الغرض منها احصاء سري للخدمة العسكرية . واقتربت هذه الانتهازية بتهجير الفلاحين ، وطردهم من املاكهم وقراهم .

ولعل اكثر الفلاحين تعاسة هم اولئك الذين يعيشون على الاراضي التي يجمع المتزعمون ضرائبها لحساب خزانة الدولة ، اذ ان عقودهم كانت لمدد قصيرة ، وهؤلاء كانوا يلاقون من قسوة المتزعمين الذين يسومونهم العذاب والقسوة وحرمانهم من اتعابهم طوال العام .

وكان اكثر ملاك الارض ظلما اولئك المشرفون على املاك الوقف ، فهم يبيعون الشراء جراء عملهم هذا دون النظر الى حالة الفلاح وبؤسه ، وشقائه اضافة الى هذا الشقاء الذي يلاقيه الفلاح من سوء المواسم الرديئة في سنوات الجفاف ، وعدم كفاية المحصول .

ويورد (كرد علي) (٤٢) ، انه كثير ما اضطر الفلاح الى ان يقرن زوجته الى جانب فدانه لاستكمال حراثة ارضه) او لضيق ذات يده في ايجاد وسيلة لحراثة الارض او سقايتها وكما أن حاجة الفلاح الملحة الى النقود الكافية لاستثمار ارضه بصورة جيدة اجبرته على الاستدانة واقتراض المال اللازم من المرابين بفوائد مضاعفة .

ومن هنا كانت غلة الارض لا تكاد تكفي للانفاق على حاجاته الضرورية . وقلما نجد فلاحا بالمعنى الصحيح في سعة وثراء (٤٣) فهو يكدح طوال العام ليحصل على نسبة من القوت له ولعيله . والى جانب هذا فان الحرث ضعيفة حيث لا تحرث الارض عميقا بسبب هزال الابقار التي لا تطعم الا التبن ، من جهة أخرى يستحيل على الفلاح تخزين محاصيله للوقت الذي ترتفع به الاسعار لانه في حاجة ماسة للمال . والسعيد من الفلاحين من لا يثقل الدين كاهله ، وعاش طليقا من برائن المرابين (٤٤) .

وقد يتعرض الفلاح الى كوارث أخرى مثل : غارات البدو على الاراضي الزراعية . والتي تعد خطرا ماثلا على الفلاح ، خاصة في القرى المحيطة بالغوطة . اما الغوطة نفسها فقد كانت محمية الى حد ما حيث كانت المصدر لتموين قافلة الحج الشامي السنوية . ولهذا كانت السلطة تفرض على البدو ضعفا سياسيا سلميا او محاربتهم بالقوة المسلحة احيانا بغية منع غاراتهم على الزروع ، خاصة أيام القحط والفلاء . وكان الفلاح يكثر احيانا من الزوجات لاستغلال ارضه استغلالا كاملا ، دون الحاجة للعمال الغرباء ، وتوفير اجورهم . ومن الفلاحين من اصبح ذا ثراء وانتقل الى أعمال أخرى كالتيجارة ، وغيرها . ولكنهم أقلاء . وكان هم الفلاح ان يؤمن قوت يومه ، وانحصر معظم موارد الانتاج بأيدي الاثرياء القلائل ، والاقطاعيين ، ولم يبق لصغار الفلاحين الا دخل قليل لا يقيم اودهم ، فاهمل هؤلاء شأن الارض ، ولم يجدوا الحافز لتحسين المحاصيل مما كان له الاثر البالغ في تأخر الزراعة من جهة ، وهبوط الحياة الريفية ، وانتشار الفاقة والمرض من جهة أخرى (٤٥) وكان يفرض على الفلاح تقديم كمية من الحبوب ، او الخضار ، او الفاكهة كل سنة بحسب الاتفاق . وكثيرا ما كان المالك يسعى بكل جهده للحصول على أكبر نفع ممكن من الفلاح وارضه دون اعتبار لحالة الفلاح ، مع انه (اي المالك) قد لا يزور ارضه الا للنزهة ، واذا ما اقترض الفلاح بعض المال اللازم ، فان المالك يقرضه المال بفوائد باهظة جدا تصل

أحيانا الى الضعف(٤٦) وقد لا يتفرغ المالك للإشراف على أرضه فينبى عنه وكىلا ، ويصبح هذا الاخير سيداً حقيقيا في غياب صاحب الارض الاصلي .

وقد أدت هذه الامور مجتمعة الى الحاق الاذى بالزراعة ، والفلاح على السواء . ونستنتج من دراسة واقعها ان طرق المحاصصة تسيء الى استثمار الارض وانتاجها. فهي تشبط هممة الفلاح على بذل الجهد اللازم لان نتيجة جهده تذهب الى جيوب صاحب الملك ، وحصلة الفلاح الضئيلة لا توفر له شيئا من المال والادخار ، وان حدث ، فان النسبة الكبرى للمالك .

كما ان محاولة استغلال الارض لأقصى مدى دون العناية باخصاب تربتها يضر بها ، وبالمواسم القادمة . وان عدم حصول الفلاح على القروض الطويلة الاجل ، والاضطرار الى الاقتراض من المالك - وهو الغالب - يترك المجال للأخير الى اغراق الفلاح بالدين حتى لا يترك أرضه ويستغله ظلما دون شفقة .

ونتيجة لذلك فإن الثروة الزراعية تبقى متدنية وتنتهي بافكار الفلاح واهمال الارض .

طريقة الايجار :

تجرى هذه الطريقة بين المالك الاصلي ، والفلاح المستأجر ، حسب اتفاق يحدد المدة ، وبذل الايجار والتعيين ، وبعض الشروط الاخرى . ومدة الايجار لا تنقص من سنة ابدا ، كما انها لا تزيد عن ثلاث سنوات . واذا زادت هذه المدة تسمى عقدا ، والعقد عادة يمتد ثلاث سنوات يكون قابلا للتجديد وحسب الاتفاق(٤٧) .

وقد يتوجب على المستأجر ان يؤدي الى المالك بعض الخضار والفواكه مهما كانت ظروف الانتاج . ويحق للمالك ان يأخذ حطام الاشجار اليابسة ، ولا يحق للمستأجر ان يأخذ الا بعض الاغصان فقط .

يبدأ الإيجار غالبا مع بدء الزراعات الشتوية (تشرين الأول والهاضي) ويجري تسليم الأرض بما فيها من مزروعات من قبل المستأجر القديم بعد تقييم ثمن المزروعات ، وما تشمله الأرض . وقد كان استيفاء الإيجار من المحصول هو الغالب لاعتقاد المالك ان استيفاء الإيجار عينا يستوفى قبل نقل المحصول من البيدر ، واعتقاد المستأجر انه ينجو من تحمل الخسارة في حال تردى المواسيم .

طريقة التضمين :

وهذا النوع يجري في الأرض المشجرة لاستغلال ثمارها ، وذلك لموسم واحد فقط يشمل في الغالب نوعا واحدا من الثمار . وهنا يقوم مالك الأرض بالعناية بأرضه ، وسقاية أشجارها حتى بعد الضمان . أما المستأجر (الضامن) الذي يشتري الثمار على شجره فلا يترتب عليه سوى الجني . وهنا يلعب الوسطاء دورهم في الاقتراض من تجار السوق مقابل تصريف المنتجات اليهم . وقد يختلف وقت الضمان باختلاف المحصول الزراعي ، فيكون عادة في شهر ايار ، وبعد عيد الخضر خ.فا من الصقيع الذي يلحق الضرر بالمحصول بينما وقت ضمان الكرمة (العنب) يكون في شهر آب ، وكذلك الزيتون في اشهر متأخر . ولهذه الطريقة سيئات جمة منها : عدم اكتراث الجاني باغصان الاشجار فيكسرهما مما يؤدي الى ضعف الحمل في السنة التالية .

طريقة المفارسة :

يقدم صاحب الأرض هنا الأرض عارية ، ويتعهد المستأجر بفرسها شجرا مشمرا ، وهنا تكون مدة الاتفاق اكبر حيث تحتاج الاشجار الى امد طويل حتى تنتج ، فالكرمة تحتاج من ٢ - ٦ سنوات ، والزيتون من ١٠ - ١٢ سنة .

وعندما تبدأ الاشجار بطرح ثمارها يقتسم المحصول بين صاحب الأرض والمستأجر بنسبة يحددها الاتفاق وهنا نجد فضلة واحدة هي

ان الفراس يشرف على الاشجار ويرعاها ، وليس كالضامن الذي لا يهيمه منها الا جمع الثمار لموسم واحد .

الاستثمار الشخصي :

ويتمثل باستغلال الفلاح أرضه بنفسه ، وهنا تسيّد هذه الطريقة في الارض ذات المساحات الضيقة ، فيستغلها الفلاح بمعاونة افراد أسرته ، فهو لا يحتاج للعمال الا في وقت الحصاد اذا دعت الضرورة لذلك . وهنا يجد الفلاح ما يشجعه على تحسين أرضه ، والعمل على اخصابها وتنقيتها من الاعشاب والاحجار فيزيد الانتاج ويمكن تنظيمه ، كما يجد المالك انجع الطرق لتحسين انتاجه ، والعناية بأرضه ، ويجد كذلك طريقة الاقتراض المتوسط ، والطويل ، بتقديم املاكه ، أو قسما منها رهنا ، لقاء ما يستلفه من دين . ولعل هذه الطريقة تفسح المجال والفرص الفنية لاستغلال امثل الطرق للعمل في الارض الصالحة للزراعة ، وتزيد من فرص العمل للفلاحين .

الا أن عمل الفلاح بدائي وآلاته بدائية ، وطرق الحصاد والقطاف الشاقة بعيدة عن التطوير والتحديث . أما الملكيات الكبيرة التي يستغلها اصحابها بانفسهم فهي قليلة ومحدودة . ويعود ذلك الى اعتبار المالكين الاثرياء يفضلون السكن في المدينة وقلة اهتمامهم بامور الزراعة ، واكتفائهم بدخلهم ، وايجار املاكهم ، ويعتبرون املاكهم ومزارعهم موردا يؤمن لهم المكانة الاجتماعية ، والنفوذ السياسي . وكانت الملكية عند هؤلاء تقاس بعد (المربعين) أي بالاستثمارات العائلية ، فلا يقولون فلان يملك كذا فدانا من الارض ، أو له أرض مساحتها كذا ، بل يقولون ان فلانا يملك خمسين ، أو مئة مربع . وكثيرا ما كان الاغنياء يتباهون بجهلهم حدود املاكهم ، أو عدد مربيعهم ، حيث كان يتولى امورهم وكلاء ، ولا يرى صاحب الارض أرضه الا حين جني المحصول وتوزيعه (٤٨) وكانت الى جانب الملكيات الكبيرة حيازات صغيرة ، أو مجزأة الى قطع أصغر ، وهي الشكل السائد في الاستثمار . وقد جمع نظام الملكية ،

ونظام الاستثمار الى جانب مساوىء الملكية الكبيرة على الصعيدين الاجتماعي ، والاقتصادي مساوىء التنظيم المرتبط بالحيازات الصغيرة والمجراة ، وغير القادر على الاستفادة من تطوير الزراعة ، وتقديمها ، مما يقود الى ضالة الانتاج ، والمردود ، والتفاوت الطبقي واللامساواة الشديدة في توزيع الدخل الزراعي . وكانت النتيجة استمرار الجمود والاستغراق في التخلف والتبعية ، والاتكالية ، وعدم تحمل المسؤولية ، خاصة عندما يعلم الفلاح أن نتيجة جهده ، وعمله ، سيذهب الى غيره . وانه سيتعرض لشتى الموانع والمراقيل في سبيل ما يمتلك ، وشعوره بعدم تحقيق الآمال المرجوة يقل من عزيمته ، ويوهن ارادته . فلا يبذل الجهد اللازم ويتقاعس عن العمل ، فتسوء حاله ، ويضطرب حال المجتمع ككل .

وهنا نلاحظ أن طرق استغلال الارض قد ارتبطت بحجم الملكية فأصحاب الملكيات الصغيرة . غالباً ما استثمروا أرضهم بطرق مختلفة ، وأدوات زراعية بدائية . وعلى الرغم من كثرة شيوخ الأوقاف الخيرية ، والأهلية ، جراء الظلم ، وشدة الاستبداد ، وحرصاً من الأهالي على تجنب ألاملاكهم وضياعهم من المصادرة . فقد قام البعض بمحاولات شتى لانقاذ هذه الأراضي من نظام الوقف بطرق شرعية أو بطرق التحايل ، وأخرجوا الارض من الوقف الى الملك الخاص . وقد حاول بعض المتنفذين أن يجعل من الغوطة كلها اقطاعاً ، أو يمتلكوا أكثرها بالاغتصاب ، أو بالشراء ، أو المفارسة بالقوة (٤٩) .

لقد اتبع الاغنياء ، وأصحاب النفوذ ، أكثر من طريقة للاستيلاء على اراض الغوطة من مالكيها الاصليين . وقد روى (محمد كرد علي) عن لسان احد معمرى المرج الدين ادركوا حكم ابراهيم باشا الشام قال : (٥٠) ان سبب خروج الاملاك من يد الفلاحين الى الافندية هو ان كل ما كان يقع من دين ، ومظلمة ، وغيرهما . كان يلقي على (حجز

الضيعة) فتجمعت هذه الديون على القرية حتى اضطر أهلها الى بيعها بأرخص الاثمان صفقة واحدة ، ومن الفلاحين من تسردوا في القرى ، أو عاشوا فلاحين عند أرباب الاملاك الجدد . وقد أوشكت (دوما) أكبر قرى الغوطة في القرن التاسع عشر أن تفرقها الديون ، وأراد أهلها أن يتنازوا لدائنيهم عن نصفها ، ويبقى لهم النصف الآخر) . ويضيف . . لو لم تلغ قاعدة (حجز الضيعة) لخرجت نصف أراضي الغوطة أو أكثرها من أيدي مالكيها الأصليين . . .) .

ومن الوسائل التي لجأ اليها الاثرياء لانتزاع أراضي الفلاحين من أصحابها في القرن التاسع عشر ، الربا ، والتزام الضرائب من الدولة ، فالفلاح الفقير بصورة عامة والذي لا يعيش الا من محصوله السنوي - حتى اذا كانت المواسم سيئة - مهدد بالهلاك مع أسرته ، فيضطر لالتماس العون من التجار الاغنياء في المدينة ، فيمدد التاجر بالمال مقابل فائدة تبلغ أحيانا ٣٠ - ٤٠ بالمئة من رأس المال . ويتراكم هذا الدين سنة بعد سنة ، والتاجر ينتظر تراكم الديون حتى يتخلى الفلاح عن أرضه للدائن ، ويبقى الفلاح عاملا على الأرض التي تحولت من يده الى يد الدائن . وهنا يصبح صاحب الأرض الاول ، مزارعا لدى الثاني ، وعلى نفس الأرض . .

وعندما يتمكن الدائن من الاستيلاء على أراض واسعة بهذه الطريقة يسعى لدى السلطات الى التزام الجباية من فلاحيه ، فيدخل هؤلاء تحت سلطته الفعلية ، ويتحكم بهم كيفما شاء . وهكذا نرى ان الاملاك الواسعة تجمعت بأيدي تجار المدن واغنيائهم ، وتحول المالكون الأصليون الى مزارعين . فالحصصة المتروكة لهم كانت لا تتجاوز الحد الأدنى للمعيشة ، وكانت الثروة التي تنتجها الارياف يذهب أكثرها الى المدينة حيث الحكام والدائنون ، وأرباب الأرض والمتنفذون (١٥) .

ومن هنا نجد أن سبب امتلاك القرى ، والمزارع ، والمساحات الكبيرة في الغوطة ، يعود الى سوء التوزيع الذي ساد في تلك الفترة ،

وان اكثرية الفلاحين في قرى الفوطلة يعملون رجالا ، ونساء عند
اسيادهم الذين يعيشون في مدينة دمشق .

بعض المظاهر الاقتصادية للفلاحين :

كانت المحاصيل تزرع للفداء العادي لدى الفلاحين ، وكان ثداء
الفلاح من محاصيله الزراعية ، كالقمح والعدس ، والشعير ، والبرغل
مع اللبن .

اما اللحوم ، والبطوى ، فلا تؤكل الا في المناسبات ، والأعياد . أما
الملابس فكانت من الصوف ، والشعر ، والجلد . وكان البعض يزرع
القطن لغزله ، ونسجه في المنازل (٥٢) .

وكان الفلاح يحاول أن يكرس المنتجات المتنوعة لسد احتياجاته .
ونجد أحيانا أن المناطق التي تطور فيها التخصص قد حصلت على
محمولين في نفس المنطقة . وكانت أدوات الفلاح الزراعية تصنع محليا
كالمحراث الروماني الخشبي ، الذي تجره الثيران ، والبغال ، والنوارج
لدراسة المحاصيل ، والمذراة ، وغيرها من وسائل بدائية تساعد الفلاح
في عمله الحقل والبيدري . أما المباني التي كان يسكنها الفلاح ، كانت
عبارة عن بيت يسكنه وأسرته ، واصطبل لحيواناته ، وجميعها مبني
من الطين ، والخشب والحجر والطين أحيانا . وكلها ذات طبقة واحدة .
وفي حال الترفه فان بعض القادرين يبنون طابقا ثانيا (٥٣) ، وكان الفلاح
في القرى يعتمد على حيواناته أكثر من فلاح دمشق الذين لا يقتنون
الا الأبقار ، وبعض الماعز ، فهناك فلاحو القرية الذين اقتنوا الماعز والأغنام ،
الى جانب حيوانات الحراثة . وكانت حيواناتهم اللبونة (ماعز - غنم -
أبقار) ترعى على مقربة من القرية أيام الشتاء والربيع ، وفي أيام الصيف
والخريف فيذهب الغنم والماعز بعيدا الى البادية طلبا للمرعى . ويعتمد
هؤلاء الذين يقومون برعايتهم على منتجات حيواناتهم من لحم ، ولبن ،
وجلد . ويعيشون في خيام مصنوعة محليا (٥٤) .

وكان هناك من يمتلك مغزلا يدويا يحول انتاجه من الحبوب الى القطن الى ملابس وخيام وسجاجيد ، وبسط ، يسدون به كفاتهم ويستفنون عن النقود التي توفر لدفع الضرائب والرسوم التي ستدفع نقدا . ولايجاد هذه النقود فانهم يعرضون بعض انتاجهم اليدي للبيع ، او يبيعون قسما من غلاتهم الموسمية . وكثيرا ما كان الفلاحون يجدون صعوبة في ايجاد النقود لدفع الرسوم المترتبة عليهم .

٥ - انواع المزروعات :

تربة غوطة دمشق طينية ، كلسية ، جيدة الخصوبة . وقد اولاهها الاهالي عنايتهم الكاملة ، وزرعوا الارض الواحدة على مواسم عديدة في السنة الواحدة ، واستغلوها احسن استغلال . ونظرا لجودة التربة ، وغزارة المياه ، ومناسبة الفصول ، فقد تعددت المحاصيل ، واعتمد اهلهما الزراعة بالدرجة الاولى ، وخاصة في الفوطة والقرى المحيطة بها.

وتعد دمشق بحق وليدة الفوطة ، ولا يمكن التفريق بينهما ، فتاريخ الفوطة مرتبط كل الارتباط بتاريخ دمشق ، والعكس صحيح . وهذا الارتباط الوثيق بين دمشق وفوطتها ، يستند الى الطبيعة الطبوغرافية للمنطقة . فإراضي الفوطة التي تتلقى رواسب بردى النهرية ، مع رواسب السفوح العارية (قاسيون) يشقها بردى ويرويها . ومن بردى أخذت الفوطة دوام اخضرارها ، وخصوبة تربتها . ومن مياهه استقت الارض والانسان . وقد اجمع الباحثون على أن دمشق (جنة الارض) (٥٥) . لنضارتها وكثرة مياهها ، وبساتينها ، وحدائقها ، فالشجر هو الشكل الخاص ، والمظهر المميز لأراضي الفوطة ، والمحاصيل الزراعية الاخرى تزرع عادة تحت الاشجار المثمرة ، او في مساحات صغيرة الى جانبها .

وقد اتبع الدمشقيون واهالي الفوطة نظاما خاصا لزراعة الاشجار ، تميز في مظهرين . الاول : زراعة الاشجار في كامل الارض وهنسا

تختلف المسافة ما بين الاشجار وباختلاف نوع الاشجار نفسها . وهذه المسافات غير منتظمة هندسيا . ولا يزرع في تلك الحيازات التي غالبا ما تكون كبيرة سوى الاشجار ، وهذا النظام يسمى (مشجر) أما النوع الثاني : فتزرع الاشجار على أطراف الارض المشجرة ، وتترك المسافة الداخلية لزراعة بقية المحاصيل المختلفة ، وهذا النظام يدعى (مسنن) . وتأتي المحاصيل الشجرية بالدرجة الاولى من حيث الاهمية ، يليها المحاصيل الاخرى كالخضار ، والحبوب . والمزروعات العلفية .

يزرع في الفوطة غالبا محصولان في السنة ، الاول : زراعة شتوية كالحبوب ، والعلف والشوندر .

والثاني : محصول صيفي أهم غلاته : الخضرة ، والذرة ، والنباتات الصناعية ، والقنب ، واليانسون ، والسهمس ، والتبغ ، والقطن .

فالزراعة الشتوية التي تعد مؤونة للماشية والحيوانات في الشتاء كالعلف - البقية والحلبة يليه محصول القنب . والزراعة الخضرية وتسمى (صيفية) ثم يتبعها زراعة القمح (شتوية) .

وفي حزيران تأخذ الخضار مكان القمح - ولاسيما الكوسا ، والباذنجان ، والبطيخ ، (صيفية) وهكذا تتكرر الدورة من جديد كل سنتين .

ويسود في الفوطة نظام زراعي كثيف اذ يستفيد الفلاح من كل شبر في أرضه ، فعلى أطراف الارض تزرع الاشجار المثمرة بكافة أنواعها ، وبين هذه الاشجار تزرع الخضار ، والحبوب ، والمحاصيل الشتوية ، والصيفية . وفي الارض التي تفتقر الى الري الدائم تكثر اشجار الزيتون ، وزراعة الحبوب . ويمكننا أن نميز في الفوطة عدة مجموعات من الزراعات :

١ - الخضر والفاكهة .

٢ - الحبوب والفاكهة .

٣ - الحبوب والزيتون والفاكهة .

٤ - الكرمة والحبوب .

فالخضر ، والفاكهة ، يلزمها جهد متواصل ، فالفلاح لا يدع الارض تستريح ، ويكثر السماد لاستغلالها بشكل دائم ، ويستغل موسمين متلاحقين ، ففي الشتاء ينتج الملفوف ، والقرنبيط ، والشوندر ، واللفت ، والجزر ، وفي الربيع (نيسان وايار) الهليون ، والبازلياء . وفي (الصيف) البندورة ، والباذنجان ، والكوسا ، والقثاء ، والفليفلة ، واللوبياء ، والبامياء ، والبصل ، والخيار . ويمكن ان ينتج هؤلاء في موسمين ايضا .

الاول : في (ايار) .

والثاني : في (تشرين الثاني) . اضافة الى رعاية الاشجار المثمرة التي تطرح ثمارها بالتتالي بدءا من العوجا ، والمشمش ، والجانرك ، والسفرجل ، ثم الدراق ، والخوخ والتفاح ، يليها قطاف الجوز في منتصف ايلول .

أما الحبوب التي تلي زراعتها زراعة الخضر ، وتتم تحت اشجار الفاكهة فتتمثل المحاصيل في :

القمح بالدرجة الاولى : ثم يليه الذرة ، والفلول ، والبطاطا ، والبطيخ ، ومعظم زراعاته صيفية . اما زراعة الكرمة (العنب) فقد كانت تقوم مقام الحبوب في بعض القرى مثل قرى (حزة) عين ترما ، وقبر السيدة زينب ، ودوما وداريا .

وقد كان لتأثير المياه على الزراعة أثر بالغ الأهمية ، فالأراضي التي تروى كل ١٥ يوم مرة قد تصلح لزراعة الأشجار المثمرة ، أما الأراضي التي تروى كل أسبوع مرة فإنها تصلح لزراعة الخضار . وقد حددت فروع الماء أنواع الزراعات في الفوطاة إلى مناطق مختلفة ، فالفوطاة الغربية تزرع الخضر ، والفاكهة ، وهذه المنطقة تمتد من الصالحية حتى كفر سوسة ، وتقدم هذه المنطقة جزءاً هاماً من الخضار التي تستهلكها مدينة دمشق ، والمنطقة الواقعة وراءها تسودها أشجار الفاكهة والحبوب ، وعلى المصاطب التي تحيط منخفض بردي من الشمال ، والجنوب ، تنتشر زراعة القمح وأشجار المشمش ، وفي الشرق تتجاور الخضار مع القنب ، والحبوب . وفي شمال الفوطاة تسود زراعة الحبوب ، والفاكهة .

وفي المناطق القليلة الأرواء مثل : جرمانا ، بيت سحيم ، ببيلا ، عقربا ، يلدا ، نجد زراعة الحبوب ، أما الأشجار المثمرة فتبدو متقاربة على أطراف المجاري ، متباعدة في الحقول .

والى الشرق نجد أشجار الزيتون في الأراضي التي لا تروى إلا كل أسبوعين مرة ، ثم تختفي أشجار الزيتون لتحل محلها شجرة الكرم (العنب) مثل (دوما) وأصبح لكل منطقة شهرة ببعض المحاصيل تتميز بها عن غيرها مثل : الصالحية تشتهر بالبقول والخضروات ، ومثلها كفر سوسة والقابون ، واشتهرت جسرين بالحلبة والخيار . وعرفت حرسنا بالبيقية ، واليانسون ، والسمن ، وعربين باللوز ، وزملكا بالأجاص . ودوما بالبطيخ الأصفر ، وبالأخشاب .

الحبوب :

أما الحبوب فقد نالت العناية الكافية من فلاحي الفوطاة نظراً لاعتمادها في معيشتهم كونها مصدراً هاماً لعلف حيواناتهم (كالتبن) . وكان القمح والشعير الصنفين الغالبين في الزراعة خاصة في القرى

المحيطة بالمدينة . أما الذرة الصفراء فقد كانت العناية بها غير كافية ، والاهتمام بالقمح يهمل تلك المحاصيل الثانوية . فالقمح يوجد في الغوطة والقرى المحيطة بها ، وعلى درجة أكبر في سهول حوران ، وقد زرع أهالي دمشق منه ما يسد حاجاتهم الغذائية نظراً لاعتمادهم على زراعة الخضراوات ، وسهولة بيعها ، وارتفاع أسعارها النقدية . خاصة في الأماكن القريبة من سوق المدينة مثل : جوبر ، بيت سحم ، ببيلا ، يلدا . كما أن الاهتمام بالزراعات العلفية كالحلبة ، والبيقية ، والفصة ، من قبل مربى حيوانات الألبان ، كان لها تأثير على امتداد المساحات المزروعة قمحاً . وقد اعتمد الفلاح في القرى ، والريف المجاور للغوطة ، على القمح اعتماداً كلياً ، لأنه من هذا المحصول يسد نفقاته ، وديونه ، ويدفع أجور أصحاب الأرض . والمياه ، وجباة الضرائب ، وحراس البيادر ، ويخزن مؤونته الشتوية من دقيق ، وبرغل ، والباقي إذا وجد - يأخذ طريقه الى سوق المدينة . ويلي القمح من حيث الأهمية محصول الشعير . ويزرع في الغوطة من أجل حبوبه . وتبنه ، لتفدية الحيوانات . أو يستعمل علفاً أخضر لحيوانات الألبان والخيول ، ولا يزرع منه بكميات كبيرة في الغوطة إلا ما يسد حاجة الفلاح ، وأكثر مناطق زراعته صحانياً ويزرع كالقمح ، إما مروياً ، أو عفيراً وتفضل زراعة العفير نظراً لتحمله الجفاف . وقد يبقى دون سماد لأن كثرة السماد تسبب الى ميلان الساق ، وتضر بالسنابل . وأما الذرة الصفراء ، فقد تجود في أراضي الغوطة ، وتتم زراعتها بعد جني الفول ، وتعطيها جذور القطاني سماداً طبيعياً ، وتزرع بعد زوال برودة الطقس وذلك في نيسان ، وأيار . أما الذرة البيضاء فتزرع خريفية . وتقطف الذرة الصفراء في آب أما البيضاء فتتأخر حتى تشرين الثاني .

الخضراوات :

تنمو الخضار في فترة زمنية بسيطة ، ولكنها تحتاج الى التربة الخصبة ، والمياه الوفيرة . ولأنها ذات رأسمال صغير فان الفائدة التي

يجنيها الفلاح منها كبيرة ، لذلك أقبل فلاح الغوطة على الاكثار منها ، وكما أن تنوعها أفاده في انقاء شر ثقلبات الأسعار . وقد ساعدت مياه بردى على استغلال أراضي الغوطة في زراعتها استغلالاً موزعاً بانتظام طيلة السنة .

زرع اهالي دمشق اراضيهم الواحدة مراراً ، وأعطتهم غلات متنوعة ساعدهم في ذلك جودة التربة ، وغزارة الماء ، ومناسبة الفصول .

وقد تعددت أنواع الخضار ، فالتربة التي وجدت في الغوطة تعتبر من أجود أنواع الترب لهذه الزراعة ، فقد نمت الخضار بشكل جيد في التربة الرملية الطينية ، فالبطاطا ، والهليون ، والجزر ، والشوندر ، والمقايي ، والفاصولياء ، والبازلياء والبذور ، جادت زراعتها في هذه التربة .

أما التربة الغرينية : فقد كانت مناسخاً مناسباً لنمو الكرنب ، والقنبسط ، والكرفس ، والخرشوف ، والفول . أما التربة السوداء : فهي وسط مناسب لزراعة معظم أنواع الخضار ، وهذه التربة منتشرة في بساتين دمشق ، وضواحيها ، غنية بالعناصر السمادية ، وتحفظ بالرطوبة الصالحة لنمو النباتات ، وإضافة الى جودة التربة فقد وفر الفلاح السماد البلدي (العضوي) اللازم للنباتات الخضرية أيام الحرث ، وبالكميات المطلوبة في خبرة متوارثة ، ومع وجود السماد تنوعت زراعة الغلات التي تعطي الأرض نوعاً من السماد أيضاً كالقول ، والحلبة ، والبيقية ، وغيرها . وسميت هذه المحاصيل محاصيل (السماد) . وقد يجهل فلاح الغوطة تعداد أنواع المزروعات الخضرية إذ لا يقدر على احصائها ، وإذا ذكرت له نوعاً منها يوافقك على وجوده ، وقد تخضع هذه الغلات لدورات زراعية ثابتة ، فالبستاني داخل الغوطة وخارجها ليس في حاجة الى ذلك ، خصوصاً إذا توفرت له وسائل حرث ، وسماد بلدي ، وأياد للتعشيب ، وماء للري . فإذا توفر له ذلك يصبح همه تعاقب الخضار والبقول على أرضه بانتظام ، وقد تقسم

الأرض الى مساكب صغيرة لزراعة الخضار في آن واحد ، حيث لا تلبث في الأرض طويلاً كالخرشوف ، والنعناع ، والطرخون ، والهليون ، والفجل ، والبقدونس ، والهندباء ، والكزبرة ، وتجعل المساكب على شكل أحواض لتسهيل سقايتها . ويلزم تلك الزراعة عناية وجهد كبيرين ، كالتعشيب ، والسماذ حول كل نبتة ، مثل السلق ، والخس ، والملفوف ، والقنبيط ، وإزالة الأوراق الصفراء ، أو القص ، والتجريد . أما الخضار الصيفية فتتطلب سقاية دائمة منتظمة ، وتتواجد أيضاً نباتات تتحمل الجفاف كالصبار . أما الخضار المبكرة فانها تتطلب عناية فائقة لعدم تحملها الإهمال ، وهناك نوع من الخضار له موعد سقاية كالبنندورة ، والكوسا ، والباذنجان ، حيث لا يمكن سقايتها عند اشتداد حرارة الشمس ، كما تتوقف السقاية عند اشتداد سرعة الريح ويتم السقاية ليلاً ، أو في الصباح الباكر ، وكذلك عملية الجني ، فلها موعد خاص كالبنندورة والبايمايأ ظهراً ، والكوسا مساءً ، لأن ساق البنندورة يتأثر عند القطاف ظهراً ، كما أن الكوسا تفقد ماءها بالتعرق عند القطاف ، أما البايمايأ فتدبل أوبارها الشائكة عند الظهيرة .

أنواع أخرى :

عرفت القوطة زراعات عديدة منها غلات غذائية ، ومنها غلات ذات قيمة نقدية كالقطن ، والقنب للصناعة . فالقطن ضروري لعمل النسيج ، والقنب لصناعة الجبال ، والأكياس . كما يستخرج من بذوره القنبز غذاء الطيور . ومن بذور القطن والقنب ، يستخرج الزيت الصالح لصناعة الصابون ، كما تستعمل أعوادهما وقوداً منزلية .

وقد كثرت زراعة القطن في أطراف دمشق مثل داريا ، ودامت زراعته مزدهرة حتى منتصف القرن التاسع عشر .

أما التبغ ، فقد بدأت زراعته بين عام ١٧٥٢ - ١٧٨٤ واشتهرت منطقة كفر سوسة بزراعته ، ومن أنواعه : (حسن كيف) والعطوس ،

ومنه أيضاً : السبعواوي والكوراني ، وهو المرغوب شعبياً ، والكفر سوساني ، والحسن كيف هو الأدنى (٥٦) . كما زرع التبغ في المزة ، وداريا ، والقدم ، وبساتين القنوات ، وباب سريجة . وقد جنى المزارعون أرباحاً طائلة منه . وقد يزرع بعد جني محصول البطاطا ، وهو غير مجهد للأرض ، ويعتبر من الزراعات السمادية لها ، ويزرع بطريقة البذر ، أو الشتل ، وغالباً ما يزرع بين الملفوف ، والقنبيط ، ويتم القطف بعد (عيد الصليب) . حيث تشبك الأوراق في خيوط ، وتكدس في صناديق للتخمير ، وإلى جانب هذه الأنواع هناك : اليانسون ، والكتان ، ودوار الشمس ، والفصة . ويتضح مما تقدم أن الفوطة بزراعتها الكثيفة ، واروائها الجيد ، تعطي أكثر من محصول واحد ، ولا نجد فرصة لراحة الأرض . وبالمقابل نجد الفلاح يمدّها بالسماد العضوي الوفير ، وتكون الزراعة في كل شبر من الأرض .

أما خارج الفوطة كالمرج مثلاً : فلا يمكن تعداد المواسم ، وتكون الزراعة شتوية فقط (قمح شعير) فالظروف الطبيعية تفرض حياة اقتصادية انتقالية بين النشاط الزراعي في الفوطة ، وأعمال الري التي يمارسها سكان المرج الذين يعتنون بتربية الحيوانات على حساب المساحات الزراعية .

الأشجار المثمرة :

أشهر ما في الفوطة أشجارها ، وثمارها ، وأزهارها . واعتنى أهالي دمشق بأشجار الفوطة وتفننوا فيها ، ويقال : أنه كان في الفوطة أشجار تحمل الواحدة منها أربعة أنواع من الفاكهة (كالمشمش ، والخوخ ، والتفاح ، والأجاص) ويقول كرد علي (٥٧) : أنه ما يزال موجود إلى يومنا هذا ، أشجار من الكرمة تطرح العنب الأبيض والأسود ، والأحمر معاً ، وشجرة التوت تطرح التوت الأبيض ، والأسود . وقد شوهدت شجرة تحمل اللوز ، والمشمش ، والخوخ ، بجذر واحد ، وعلى أغصانها تسلفت شجرة من العنب . وقد كان للأشجار قداسة نظراً لاهتمام

البستاني بالأشجار . وقد وجد في الفوطه النخيل ، واللوز ،
والحمضيات . ولا تزال أشجار النارج ، والكباد موجودة حتى الآن .
كما وجدت أشجار البندق والكستناء ، وانتشرت أشجار التوت بشكل
واسع في منتصف القرن التاسع عشر نظراً لازدهار صناعة الحرير في
تلك الفترة . أما أشجار المشمش ، والجوز ، فهي من أكثر الأشجار
عدداً ، وشهرة . وعرفت الفوطه ٢١ نوعاً من المشمش ، و ٥٢ نوعاً
من العنب (٥٨) .

ويأتي العنب في المرتبة الثالثة ، وأخذت بعض المناطق شهرتها من
هذه الأشجار كعربين التي اشتهرت باللوز ، وزملكا بالكمثرى (الاجاص)،
ثم التفاح ، والزيتون ، والاجاص ، والدراق ، والخوخ ، وقد نجد هذه
الأنواع في مزرعة واحدة ، أو بستان واحد ، وقلما نجد مزرعة واحدة
متخصصة بنوع واحد من الفاكهة ، فالتنوع هو الطابع المميز في مزارع
الفوطه وبساتينها . أما التين والسفرجل ، والرمان ، والصبار ، فهي
أقل شأنًا من بقية الأشجار التي ذكرناها . كما وجدت أشجار الآس ،
والزعبوب ، والليمون بأنواعه ، الى جانب الأشجار العقيمة كالصفصاف،
والحور ، والفار ، والدلب ، والدردار ، وهذه تزرع للاستفادة
من أخشابها .

ومن الأشجار أيضاً : شجر المحموده ، والاشتوان والراوند ،
والحماما .

وهناك أنواع أخرى مثل الترياق ، الفاروق ، الراوندان ، واللوز
المر ، والابهل ، والقراصيا ، والزيزفون ، والزعفران ، وأنواع لم يرد
ذكرها كالأرز ، والبسلة ، والحلباء ، والقرطم ، وأنواع القشاء ، والرجلة،
والبقلة اليمانية . ومن الشجر : الفار ، والزعرور ، والبلوط ،
والسنديان ، والأترج ، والآس . ومن الرياحين : ورد ، نرجس ،
بنفسج ، ياسمين ، نسرين ، نيلوفر ، ريحان ، بان ، هيلان ، زنبخت ،

والتمر حنا . ومن الأشجار أيضاً : الشوح ، والأوكالبس والاكاسيا ،
والشمش الهندي (أكبي دنيا) .

٦ - تصريف المنتجات الزراعية :

تقع مدينة دمشق وسط غوطتها ، التي تخرج منها بقولها ،
وفاكهتها ، وألبانها . ومن اقليم حوران القريب ، تأتي الحبوب اللازمة ،
لدقيقها ، وغذائها اليومي ، وفي سهول المرج ، والجولان ترعى ماشيتها .
والريف المحيط بالمدينة وبالغوطة يخدمها ويقع في مجال نفوذها ويمدها
بفائض منتجاته ويتزود منها بكل حاجياته لقد تشكلت علاقات تجارية
وثيقة بين دمشق والمناطق الزراعية المجاورة ، وقد وصف الأوربيون
كيف أن الفلاحين في القرى المجاورة يزودون الأسواق الدمشقية يومياً
بالمواد الغذائية الضرورية ، كالطعام ، والخضار ، والفواكه ، والبطيخ ،
والفريك ، الى آخر ما هنالك من غذاء . وقد تخصصت قرى عديدة ،
وأرياف في نوع واحد من التسويقات في المدينة ، فالقرويون في منطقة
داريا يهتمون بالكروم الجيدة ، وسكان القرى الأخرى ينتجون الحبوب
من أجل السوق الدمشقية ، وأهالي حوران ينتجون القمح ، والفحم
البلدي ، وقد اتبع نفس التخصص في مدن أخرى كحلب والقدس .

وهذه المعلومات توضح الأثر الذي تركه التخصص في الزراعة على
العلاقات التجارية المحلية ، بينما كانت تجارة المزروعات للفلاحين تزدهر
بشكل واضح ، والعلاقات التجارية تدفع نقداً في السوق . أما مؤجرو
الأراضي فكانت تجبى منهم الاموال بواسطة جباة تجمع من الفلاحين
ضرائب المزارع ، وكثيراً ما كانت المزارع تدفع عينا . ومن هنا نجد أن
الفلاح لم يتصل مباشرة بالسوق بهذه الطريقة .

ونظراً لاعتماد السكان في القرى على الزراعة ، فقد كانت القرية
تمثل وحدة اقتصادية مستقلة تسعى لتأمين حاجاتها المختلفة ، ثم ترسل
بفائضها الى المدينة لتحصل بضمنه على بقية متطلباتها ، وسارت القرية

في عهد العثمانيين ضمن هذا الاطار الاقتصادي المفلق السائر في معظم اجزاء الريف حتى وقت غير بعيد . وكل ذلك فرض نوعا معينا من المحاصيل التي تحتاجها القرية ، بغض النظر عن هذه المحاصيل الزراعية مجزية كانت أم غير مجزية . وتطور ريف المدينة ، وازداد مع الزمن سلطان المدينة على الريف ، فاستلم دفعة توجيهه الاقتصادي . وسرعان ما طبع الريف بطابع اقتصادي اقليمي راسخ ، تميز بتركيزه حول المدينة ، وسوقها الاستهلاكي الكبير وحمل الريف اعباء تموين المدينة ، وسد حاجاتها بالفلات الغذائية ، وموادها الأولية اللازمة لاستهلاك المدني اليومي ، أو تموين قافلة الحج الشامي . وكان المؤثر الاقتصادي يدل على أن فائض الريف يذهب الى المدينة ، بينما لا ترد المدينة الى الريف إلا اليسير ، فهي لا توفي ثمن ما يحمل اليها ، لأنها تقتطع منه أجرة الأرض التي تملكها ، أو لسداد الفوائد عن الديون التي فرضتها المدينة على الريف . وقد مر معنا كيف اقتطع الاثرياء قرى كاملة من الريف استمدت منها وجودها وغناها . وقد وجد ريف دمشق ليكون لخدمة حقيقية لسدى الحياة الاقتصادية في المدينة ، حيث يتم اتصال الوحدات الاقتصادية للمنطقة المحيطة بدمشق . وهنا يمكننا القول أن القروي كان مظلوماً في حركة الاسعار التي يسيطر عليها المستغلون ، ففي كل سنة يجب على القروي ، والمثقل بالديون والحاجات الضرورية ، أن يسلم محاصيله غالبا في وقت انخفاض الاسعار ، فلا يتحقق له من مواسم الخير سوى النفع القليل ، وتأتي سنوات عجاف يضطر فيها للمزيد من الاستدانة . وهكذا فإن الاسواق التي يمتلك زمامها الاثرياء في المدن أبقت الفلاح في رق مستمر . أما السوق الخارجية فالفلاح ليس له فيها نصيب ، وبقيت بأيدي الاثرياء من أبناء المدينة وحدهم .

ويمر تصريف المنتجات الزراعية بمراحل ثلاث :

١ - التجهيز والتسبئة .

٢ - النقل الى الاسواق .

٣ - التسويق .

فالمرحلة الاولى تتم في الحقل ، او القرية ، وبحسب نوع المحصول حيث تضم الخضار في اضمومات صغيرة متجانسة ، توضع في وعاء مصنوع من الخيش (شليف) يحمل على دابة ، اما البندورة فتوضع في صناديق خشبية (سحاحير) مختلفة الحجم ، تصنع محليا من الخشب ، أما الفاكهة فتحتاج الى عناية اكثر ، وتصنف الى عدة درجات ، وتفرز كل على حدة ، يتناسب فرزها مع سعرها وقابليتها للتلف ، ويغلف بعضها بأوراق الاشجار اوقايتها أثناء النقل .

أما المرحلة الثانية : النقل الى السوق ؛ فهي غالبا ما تنقل على عربات تجرها الحيوانات (او على ظهور الحمير ، وهذه الطريقة ما زالت ماوفا الى يومنا هذا ، وخاصة في نقل الخضار ، والفاكهة . وغالبا ما يتم النقل من القرى البعيدة ليلا حتى تصل مع مطلع النهار الى سوق المدينة .

التسويق :

وهي المرحلة الأخيرة ، وتجرى عادة في أسواق المدينة كسوق الخضرية الرئيسي لبيع الجملة (سوق الهال) ، ويعتبر هذا السوق مركزا رئيسيا لجميع المحاصيل الزراعية من فاكهه ، وخضار ، وفيه فئة من التجار الذين يرتزقون من مهنة التصريف كوسطاء ، أو سماسرة ، ومنهم تجار الجملة الذين يملكون محلات خاصة ، ويقوم هؤلاء التجار بتصريف المحصول ، وذلك بشراء كامل المحصول من المنتج ثم بيعه لحسابهم الخاص ، أو احساب الفلاح لقاء عمولة متفق عليها ، وتختلف هذه العمولة حسب نوع المحصول ، وذمة التاجر . كما ان العمولة تزيد في الحاصلات المعرضة للتلف مثل : الخضار ، والبندورة ، وتقل في

الحاصلات الأكثر تحملا للعوامل الطبيعية كالبطاطا ، والبصل . وتزيد العمولة أيضا اذا كان الفلاح المنتج مدينا للتاجر خاصة وأن هؤلاء التجار قد يمدون الفلاح بالأموال اللازمة للزراعة قبل جني المواسم نظير فائدة معلومة ، ويكون الفلاح هنا ملزما ببيع محصوله لذلك التاجر الدائن ويشترى الأخير المحصول بالسعر الذي يناسبه دون منافس .

والفئة الثانية من التجار تسمى الوسطاء (السماسرة) فهم يساعدون تجار الجملة في تصريف المحاصيل المعدة للبيع . منهم من يجمع طلبات تجار المفرق ويعمل على تنفيذها ويبيع ويشترى من تجار الجملة بالمساومة لقاء عمولة ، أما الخضرية (تجار المفرق) يشترون ما يحتاجون اليه يوميا من تجار الجملة ، أو السماسرة ، لبيعها بدورهم في محلاتهم الخاصة المنتشرة في جميع انحاء المدينة للمستهلك مباشرة . وإذا كان سوق (الخضرية) يشكل المركز الرئيسي للمحاصيل الزراعية (فواكه - خضار) في مدينة دمشق فهناك سوق (البزورية) الكائن في وسط المدينة القديمة الى الجنوب من الجامع الأموي ويمتد شمالا وجنوبا مسقوفا بألواح معدنية على شكل اسطوانتي ليقبي رواده حجر المدببة ، وامطار الشتاء ، وهو المركز الرئيسي لبيع البذور .

ونظرا لكثرة الفلال التي تأتي سوق البزورية ، فان التجار يستأجرون مستودعات ثانوية ل تخزينها ، وذلك في الخانات القريبة من السوق ، وكان في المدينة سنة ١٨٦٠ م ثلاثون سوقا رئيسية وجميعها تتركز في قلب المدينة اضافة الى الأسواق الأخرى التي تنتشر في انحاء مدينة دمشق لخدمة المناطق السكنية فيها . وكذلك تحتوي هذه الأسواق على خانات لبيع البضائع التي اشتهرت بها منذ القدم . وقد تجمعت هذه الخانات في المنطقة الكائنة بين الجامع الأموي والقلعة . وسوق مدحت باشا ، حيث يوجد سوق كبيرة تجارية يتموت منها الجنوب السوري (حوران - جبل العرب) ومن الأسواق المشهورة : سوق الخضرية ، سوق الحرير ، سوق الصاغة ، سوق القمح . سوق الخيل ، وسوق الغنم ، الخ .

اما في غوطة دمشق وقراها المجاورة فكانت كل قرية تنتج كفافها اليومي ، وكانت المبادلات التجارية ضعيفة الى حد ما الا ان التجارة المحلية القائمة بين القرى المجاورة اتاحت للناس اشباع الكثير من حاجاتهم ورغباتهم ، ومن قرى الغوطة ، ومدينة دمشق ، نجد ان الغوطة التي تمثل مركزا حيويا للانتاج الزراعي ، أصبحت بمرور الزمن مركزا هاما للمبادلات التجارية بين البدو والحضر ، وازافة الى هذا فقد تطورت الى نقطة اتصال بين الطرق الرئيسية ، والممرات الطبيعية التي تخترق المنطقة الجبلية . وموقع دمشق الجغرافي جعلها تتميز بصفات كثيرة : فهي سوق تجاري ، وممر الزامي ، وموقع زراعي هام ، ونشاطها الزراعي ، وموقعها الاستراتيجي ، استدعى بالضرورة قيام مبادلات تجارية بين اقاليم ذات موارد مختلفة ، واقامة صلات دائمة مع هذه الاقاليم ، والمناطق المجاورة ، وتعداها لتصل المبادلات التجارية الى ابعد من ذلك بكثير حيث نجد مبادلات تجارية بين دمشق وشمال افريقيا ، والسودان ، وأمريكا الشمالية ، وأوروبا ، والهند ، والأناضول وغيرها من بلدان العالم .

الى جانب ذلك فان قافلة الحج كان لها مواسم تجارية رائجة ، وكانت دمشق تجني ارباحا طائلة من قافلة الحج السورية ، والتي كانت في المقدمة من حيث حجمها ، وأهميتها ، وكان اعداد الحجاج لهذه المناسبة تستغرق ثلاثة أشهر ، تحتاج الى التزود بوسائل النقل ، وأدوات الخيام ، والطعام ، لآلاف الحجاج ، وهذا أدى الى وضع اقتصادي تمتعت به دمشق طوال العهد العثماني .

وكان التجار يأخذون معهم بضائع بلادهم ، ويبيعونها اثناء رحلتهم الى الديار المقدسة ، ويشتررون بالمال : التوابل ، واللؤلؤ ، والموسلين ، والفلفل الهندي ، ويبيعون ذلك في العودة .

الأسواق الدورية :

هذه الأسواق ، تقع عادة في الاحياء البعيدة عن السوق المركزية . وهي أسواق يجري العمل فيها أياما محدودة في الاسبوع ، وعرفت بأسماء الاسبوع ، كسوق الجمعة في حي الشيخ محيي الدين ، وسوق الاحد في حي اليهود ، وسوق الخميس في حرستا . يطرح الفلاح بضاعته في هذه الأسواق ، ويبيع منتجاته ، دون وسيط ، الى الزبائن الذين يرتادون هذه الأسواق بكثرة في أيام انعقادها طلبا للرخص ، وعدم توسط السماسرة . وقد ورد في الروضة الفناء (٥٩) أسماء أسواق دمشق نكتفي بذكر الأسواق التي تخص الزراعة مثل : سوق الجبالين ، سوق الجمعة لبيع متطلبات الفلاحين ، سوق القطن ، سوق البزورية ، سوق باب الجابية لبيع العطار ، سوق السلاح او التتن ، سوق السروجية لادوات الخيل ، سوق الارز ، سوق الخيل ، سوق الجمال ، سوق الخضرية ، سوق الحمير ، سوق المحايرية (لصنع السحاحير) سوق العمارة (للمواد الغذائية) ، سوق السنانية (لبيع الأغنام) .

الاسواق المحلية :

ويقصد بها أسواق القرى نفسها ، اذ تستهلك القرية جزءا من انتاجها لتأمين حاجة السكان المحليين ، وقد يتسع هذا السوق فيمتد الى قرى مجاورة ، ويصبح اشبه بسوق مركزي صغير ، كما هي الحال في دوما ، وحرستا ، وهنا يجد الفلاح سوقا اقرب من سوق المدينة المركزي لتصريف منتجاته الزراعية ، ويوفر على نفسه مشقة الطريق ، وكلما كبرت القرية اتسع سوقها ، وصرفت منتجاتها محليا ، وقد يكون السوق ذا صورة عكسية ، فتأخذ القرية المنتجات من المدينة لتبيعها في القرية .

الباعة الجواله :

دأب أهالي القرى والمزارع المجاورة للمدينة لزرع مساحات صغيرة ،
يبيعون منتجاتها بالمفرق بأنفسهم في الحقل مباشرة ، أو ينقلونها الى
المدينة على ظهور دوابهم .

وقد يتم البيع بهذه الطريقة الى المستهلك مباشرة ، أو الى تاجر
المفرق دون وساطة السماسرة ، ويكون باتفاق مسبق بين الفلاح ،
والبائع ، أو بعرض هذه البضاعة على المستهلك داخل الاحياء ، أو بين
بيوت السكن مباشرة . ويلجأ هؤلاء الى بيع منتجاتهم (بالشليف)
ويسمون هؤلاء الباعة عادة (بالشليفة) ، وقد يبيع هؤلاء بضاعتهم بصرمة ،
أو يمشون طيلة النهار بين البيوت . وهناك نوع من التجار الذين يعرضون
بضاعتهم على الارصفة ، واماكن اردحام السكان ، والمارة ، واماكن
اعتاد الناس شراء حاجاتهم منها ، وهنا يطمح البعض لشراء الفاكهة
طازجة ، أو بأسعار اقل نوعا من سعر السوق . وهناك أنواع أخرى
للبيع ، والتسويق ، منها : الضمان ، حيث يبيع المنتج غلاته قبل نضوج
المحصول ، وبصفقة واحدة ، وهنا يتجنب المنتج مسؤوليات الحراسة ،
والجمع ، والفرز ، والتعبئة ، والنقل ، وغيره .

الصناعات الزراعية :

صنع أهالي دمشق من غلاتهم الزراعية اصنافا عديدة ، فائقونها ،
وبرهوا فيها ، ومن الصناعات الزراعية في تلك الفترة : قمر الدين ،
النقوع ، الدبس ، الزبيب ، الزيت ، السمن ، العرق ، والنبيذ ، النشا ،
الجبن ، والطحين .

١ - القمر الدين :

واشتهرت به كل من قريتي زملكا وعربين . وطريقة صناعته .
يعصر المشمش في غربال بواسطة اليد ، ويخرج العصير من الغربال الى

أرض مفروشة بالاسمنت ، أو الى الواح خشبية بعد طليها بقليل من الزيت ليسهل رفعه عن الالواح بعد نضجه ، وتوضع الالواح تحت اشعة الشمس مقدار يوم ونصف ، ويعطي عصير كل ٤ ر ٥٠ كغ مشمش كيلر غراما واحدا من القمر الدين ، والفائض عن حاجات السوق المحلية يصدر الى مصر ، وشمال افريقيا ، وتصدر منه دمشق اكثر من ٣٠ ألف قنطار . سنويا .

٢ - النقوع :

عبارة عن ثمار المشمش المجففة ، حيث تجفف الثمرة مدة أربعة أيام ، ثم تكبس بين الكفين (يدويا) ، وتترك يومين آخرين ، وتدور أطرافها بالاصابع ، تترك يومين آخرين ايضا ، فتجف وتعطي كل خمسة مقادير من المشمش مقدارا واحدا من النقوع .

٣ - زيت المشمش :

وكذلك فان المشمش يستخرج الزيت من بذوره بواسطة المعاصر .

٤ - الدبس :

تعصر حبات العنب في المعصرة وتدوس بواسطة حجر كبير ، ويوضع العصير في قدر كبير ، ويغلي على النار حتى يصبح دبسا ، ويعطي كل ١٠٠ رطل عصير العنب ٦٠ - ٨٠ رطلا دبسا ، وقد اشتهرت قرى معربا ، ودوما ، وعربين وداريا بصناعته ، وقد وجدت معاصر للدبس في قرية السيدة زينب في تلك الفترة .

٥ - الزبيب :

يصنع في القرى التي تجود زراعة العنب فيها ، وصناعة الزبيب سهلة اذ يقطس العنب بماء فيه مزيج من « املاح البوتاسيوم » وزيت الزيتون ، ثم يفرش على أرض ترابية (مسطح) لمدة ثمانية أيام فيصبح

زيبيا ، وكمية العنب تعطي ربعها زيبيا ($\frac{1}{4}$ من العنب) واجود انواعه في دمشق وضواحيها وكان يستخرج من العنب الدربلي في جيرو ، والرحيبة ، والريحان ، ودوما .

٦ - الزيت :

يسحق الزيتون بواسطة حجر اسطواني داخل وعاء مستدير من حجر تديره الحيوانات ، ثم يكبس هذا المزيج الناتج ، ويفرق الزيت عن الماء والعناصر الغريبة بتركه حتى ينفصل عن الماء حيث يطفو الزيت على السطح ، أما التفل فيسحق ويكبس ، ويستخرج منه زيت أسود (الجفت) ، ويستعمل في صناعة الصابون .

٧ - الخمير :

ويصنع في دمشق ، والنهك وحمص ، وفلسطين ، ولبنان . وطريقة صنعها هي : يوضع عصير العنب في دنان كبيرة ، ويضاف اليه بعد أن يختمر اليانسون بنسبة ٣ غرامات لكل كيلو غرام من العصير ، ثم يقطر العرق بأوعية تسمى (انبيق) فيعطي ربع العصير تقريبا ، وقد تزداد نسبة الكحول فيصبح (عرق مثلث) أي يعطي الثلث من العصير . أما النبيذ : فتخزن حبات العنب داخل وعاء محكم لمدة ٤٠ يوما ، ثم تعصر ، وتصفى ، وتترك حتى اوائل فصل الشتاء ، ويعبأ بزجاجات ومنه الحلو والمز ، فالز : هو الذي يتخمر مع العنقود ويعصر معه .

٨ - النشا :

يستخرج من القمح ، اذ ينقع في الماء لمدة عشرة أيام ، ثم يسحق بعدها بحجر الرحي ، ويمرس في الماء عدة مرات حتى يخالط الماء ، ثم يترك ليترسب النشا في القعر ، ويعطي قنطار الحنطة ٦٥ - ٧٠ رطلا من النشا ، أما التفل فيقدم علفا للجمال .

٩ - الجبن والالبان :

فهى صناعات يدوية رائجة حتى الان . وطريقة صنعها معروفة .

١٠ - الدقيق (الطحين) :

وصناعته كانت بواسطة المطاحن ، التي تديرها قوة الماء ، وكان في دمشق عدد كبير من المطاحن القائمة على مجاري نهر بردى ، وموزعة داخل مدينة دمشق وضواحيها . وقرى القوطة . وتشير وثائق المحكمة الشرعية بدمشق الى اماكنها ، واسمائها (٦٠) .

العطور :

كان الاهالي يجنون بعض النباتات من اعالي الجبال كالمحموده ، والاشنوان ، والحماما ، وتستعمل هذه النباتات في صناعة الترياق ، والفاروق ، والرواند . واستعمل الاهالي ايضا : الكباد ، والزعفران ، لصناعة العطور .

وكان لحي المزة شهرة قديمة بهذه الصناعة المستخرجة من زهور ، وورود دمشق ، وضواحيها ، وكان اخراجه يتم بالكركات ، والاناييق . ويقول كرد علي (٦١) :

(القرع والانبيق التان لصنع ماء الورد ، والسفلى هي القرع ، والعليا على هيئة المحجمة هي الانبيق) وقال ايضا : (ان غير هذه الكركة كركة اخرى يستخرج منها الماورد ، وغيره من المياه ، بلا ماء بوقسود الحطب . وذلك بعد حشو القرع بالورد ، ولسان الثور ، وزهر النوفر ، او البان او زهر النارنج ، والشقيق ، والهندباء ، او بورق القرفل المزروع بدمشق ، وكان المستخرج يحمل الى سائر البلاد الجنوبية ، والحجاز ، وما وراء ذلك الى الهند ، والصين ، ويسمى هناك الزهر) او الزهير (٦٢) . وكان في دمشق نوع من العطر يسمى الغالية ، وهي عبارة من مسك ، وعنبر ، يعجنان بالبان .

ومن الصناعات أيضا العسل : واشتهرت به منطقة جبل سنير ، وكذلك صناعة الصابون ، وكانت من أنجح الصناعات ، ويصدر الى أقطار العالم ، ويزيد ثمنه عن الأنواع الأخرى بنسبة ٥٠٪ وعموما فقد كانت الصناعة في تأخر لعدم وجود المواد الأولية ، حيث غلب طابع التصدير في نفس الفترة .

أما بعض الصناعات كالمطاحن التي تدار بقوة الماء ، ومعاصر الزيت والدبس ، والسيرج ، والمصابين ، فقد كانت رائجة ، وتنتج إنتاجاً جيداً ، وتصدر قسماً لا بأس به ، كما سيمر معنا لاحقاً . وكذلك كانت صناعة اللبن ، والأجبان ، والزبدة ، والسمن ، وصناعة الحلويات ، وأشكالها ، وأنواعها ، والنشا ، ونسيج القطن ، والصوف ، والحريز ، وحياسة الشعر والديما ، وصناعة الجبال ، ولفائف التبغ وغيرها من الصناعات اليدوية . وتعد الصناعة رائجة وتفي بحاجات الاستهلاك المحلي ، ويصدر الباقي . وتأتي صناعة القمر الدين - من المشمش - وعلى الأخص النوع الكلابي في رأس قائمة الصادرات الزراعية . وكانت دمشق مركز تجارة المشمش وما يصنع منه ، ويصدر القمر الدين ، والنقوع ، وبزر المشمش الى مصر والآناضول ، وإلى دول أمريكا الشمالية ، فالمشمش ، والقمر الدين . وبزر المشمش ، لهم تجارة واسعة ورائجة .

ومن الكرمة يصنع العناب الى جانب الدبس ، والزبيب ، والخل ، والنبيذ . ويصدر قسماً كبيراً من هذه الصناعة .

وكذلك زيت السيرج الذي يستخرج من السمسم ، ومادة الطحينة . ويصدر منها خارج دمشق .

وتصدر دمشق من المواد الزراعية المصنعة ، الجبال ، الى أرمينيا ، وجهات سورية ، وأنحاء الامبراطورية العثمانية . ولدمشق تجارة عظيمة مع أهل حوران في الحنطة وغيرها ، وتصدر كميات كبيرة من الطحين ، والبرغل الى بيروت .

وكان لتجار الحبوب أهمية كبيرة ، وأصبح لها نقابة تسمى نقابة تجار الحبوب ، وكان لدمشق علاقات اقتصادية مع المناطق الأكثر بعدا ، والتي تعتمد على الزراعة البعلية ، وعلى السهول المنتجة للحبوب ، والمواشي . وكانت النشاطات الاقتصادية تتصل بها مباشرة . وهذا القطاع له موسمين هامين اولهما : وقت حصاد الحبوب في أيار وحزيران ، والثاني : موعد الحج السنوي ، ولما كان موسم الحج يحتاج الى الحيوانات والحبوب ، فقد كانت هذه البضاعة سببا في المضاربات التي شكلت أعمالا تجارية رابحة .

أما تصدير المواد خارج مدينة دمشق فقد كانت المدينة تعتمد على تصريف مصنوعات المتفرقة على البلدان المجاورة كفلسطين ، والعراق ، ومصر ، والأقطار العربية الأخرى .

وبقول محمد كرد علي (١٣) : (لو أحصينا أنواع الصادرات الى 'بلدان الأجنبية نجد أن أكثر من ٩٠ ٪ من هذه الصادرات هي غلات ، أو مصنوعات زراعية ، أو حيوانية . وكذلك الواردات الحكومية نرى أن نحو ٥٠ ٪ منها هي واردات زراعية مثل : عشر المستغلات ، والضريبة على الأرض والماشية ، وواردات أملاك الدولة ، وواردات الحراج وغيرها) .

أما عندما دخل الأجنبي وسيطا بين الفلاح والسوق ، فقد حصل التجار الأجانب على المحاصيل الزراعية بأثمان بخسة ، ففي وقت جمع الضرائب والفلاح يكون بأمس الحاجة للنقود ، يتوجه التجار ، ووكلاء التجار الأجانب ، مستغلين وضع الفلاح البائس المحتاج ، بتقديم النقد الضروري له لقاء رهن محصوله القادم ، بفائدة تصل أحيانا الى ٣ - ٥ ٪ شهريا ، أو شراء المحصول كله لقاء ثلثي ، أو نصف ثمنه . وبهذا استولى التجار على المحاصيل بأثمان رخيصة ، وقد تراوحت فوائدهم بين ٣٦ - ٦٠ ٪ في السنة (١٤) .

كانت سورية تعتمد الزراعة في اقتصادها الأساسي ، ففيها كان يعمل بين ٦٠ - ٧٠٪ من السكان ، ولهذا كان الانتاج الزراعي يشكل غالبية صادرات البلاد ، وكانت صادرات دمشق في رأس قائمة المدن السورية ، وأهم صادراتها هي : الحرير الخام ، والقطن ، وزيت الزيتون ، والتبغ ، والصوف والجلود . وكانت مصر تستورد من سورية كميات كبيرة من غزل الحرير ، ومواد خام أخرى مما تحتاج اليه مصانع النسيج كالقطن وجوز العفص ، والنيلة ، وبذر السمسم والصابون ، والزيتون ، والتين والمشمش المجففين ، والتبغ .

وقد كان لهذه الصناعات الزراعية أهمية قصوى في رفع مراكز بعض الأسر التي اعتمدت عليها ، وسيطرت عليها ، ودرت هذه الصناعات أرباحا طائلة مكنت أصحابها من شراء الأراضي وتوسيعها ، واعتمدت عليها لمواردها المالية . ومع ازدياد الطلب على الانتاج الزراعي في الأسواق الخارجية واضطراب بعض الاقطاعات المستغلة لتدعيم اقتصادها السلمي (البضاعي) ، لجأت هذه الاقطاعات الى نظام السخرة ، واستخدام العمال ، حيث كانت مزارع الأثرياء تدار من قبل الفلاحين الذين يقدمون للمالك الأصلي نصف الانتاج . وتطور الفلاح الى مستأجر ، ومزارع يدوي ببطء ، وعبر مراحل عديدة . ولم يكن للمستأجر أرضا يملكها ، وكان معرضا للطرد التعسفي ، وبقي مرتبطا بشكل اجباري بصاحب الأرض ولم يستطع تركها . ويتضح مما تقدم أن الزراعة هي الأساس في اقتصاد دمشق وضواحيها فاذا كانت نسبة العاملين في الزراعة تتراوح بين ٦٠-٧٠٪ من السكان، فقد كانت نسبة العاملين في الصناعة ، والتجارة ١٠-١٥٪ من السكان فقط ، بيد أن أكثر من ٦٠٪ من سكان الشام يعملون في الفلاحة راسا - أو بالواسطة . وكثير من الناس لا عمل لهم غير الفلاحة . ولهذا كان الانتاج الزراعي يشكل غالبية صادرات البلاد . ومع ازدياد الطلب على هذه الصادرات ، فان الاقطاعيين كانوا يجبرون فلاحهم لانتاج نوع معين ، أو أن الفلاحين المتماسكين اقتصاديا ينتجون المواد الأولية الصالحة للتصدير نظرا لسهولة بيعها . وبالمقابل نجد من يدفع أجور عماله عينا لقاء حصة (عن طريق المحاصصة) . وفي

ضوء العلاقات الاقطاعية السائدة ، والقائمة على الملكية الكبيرة ، والمتوسطة للأرض ، والملاكات الصغيرة القليلة الشأن ، من حيث الحجم والانتشار ، واهمال الزراعة من انها المورد الاساسي لقوة المجتمع . وبقيت الأرض مهمة . وادوات الانتاج بدائية . خاصة في القرى البعيدة عن الفوطة ، ونتج عن هذا الوضع أن الاقطاعي ، وصاحب الاراضي الواسعة ، لم يصبح سيد الأرض المطلق فحسب ، بل وسيدا في أمور الدولة أيضا .

من هنا فاننا نلمس أن مستوى المعيشة في الريف ، والقرى هي بصورة عامة ضعيفة ، وتصل أحيانا الى درجة بائسة تدعو للاشفاق . فهناك الفقر المدقع ، والتدني في مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من الفلاحين الذين يعيشون على نتاج الأرض ، أو الاجر اليومي لقاء مجهودهم الشخصي ، خاصة في أماكن الزراعات البعلية ، وعدم مقدرتهم على حيازة الأرض . حتى أن معظم سكان القرية الواحدة بما فيهم متوسطي الحال ، أو ذوي الاملاك المتوسطة ، فإن حالتهم بائسة ، والفقر يكاد يعم الجميع . فالفلاح في معظم هذه المناطق (الريف ، والقرية) لا تتوفر له سوى مسببات العيش الضرورية على الرغم من الجهد ، والتعب المضني ، طيلة العام . وقوت الفلاحين اليومي طوال العام يقتصر على الخبز ، والبرغل ، واللبن في حال توفره . وفي كثير من الاحيان كان الفلاح لا يأكل خبز القمح ، بل خبز الشعير ، والذرة ، ويبيع القمح - أن توفر - ليسد احتياجاته الضرورية ، ومتطلباته الملحة

وكثير من الفلاحين لا يأكلون بيض دجاجهم ، أو لبن ماشيتهم ، ويستخرجون من اللبن الزبدة لبيعها ، ويأكلون حساء اللبن المتبقي ، وذلك لتوفير ثمن الاحتياجات الهامة ، ودفع الضرائب ، أو شراء اللباس وغيره من الحاجيات . ومنهم لا يأكل اللحم الا في المناسبات ، ومنهم من يجمع الخضار من البراري أيام الربيع . أما لباس الفلاحين فهو بشكل عام بسيط ، ولا يشتري الفلاح أكثر من ثوبين في العام ، وبيوت الفلاحين بسيطة ، كثيفة ، يخيم عليها الفقر والعوز ، وأحيانا يشاركه

فيها حيواناته . ويتبع الفلاح طريقة واحدة في تأمين غذائه من جني المحاصيل ، وتصفية الحساب مع المالك ، وقيمة الضرائب ، واجرة الحراس ، ويخزن نصيبه من مؤون العام المقبل ، وبذار الموسم القادم . وكثيرا ما كان الفلاح يخرج بنتيجة خاسرة ، فالمحاصيل لا تسد ديونه ، ويبقى يرزح تحت نير الدين ، والذل ، والفقر والحرمان ، ففي القرية أول ما تطالعك سمة الكآبة ، وخاصة تلك القرى التي يمتلكها الاقطاعيون ولم يكن هناك مدارس (٦٥) ، ولا وسائل حضارية ، ولا حالة صحية جيدة . فالفقر ، وسوء التغذية ، تمنح ملامح مميزة للقرية وسكانها .

ومساكن القرية لا تتوافر فيها الشروط الصحية خاصة البيوت التي تعود ملكيتها للاقطاعي فتبقى دائما في وضع غير لائق صحياً ، فالسكان لا يهتمه نظافته ، أو تحسينه ، أو العناية به . اما المالك فلا يهتمه إلا الربح ، ولا يبالي بحال الفلاح ، وينحصر جل تفكيره بتأمين السكن اللائق له ، والحياة الرغيدة لأسرته .

ويتضح كذلك : أن الملكية الزراعية قد تطورت في دمشق وغوطلتها ، والقرى المجاورة لها ، ولكن هذا التطور كان مردوده عكسياً ، فالمساحات الواسعة ، أو القرى العديدة ، مملوكة لفرد واحد ، أو لعائلة واحدة ، الى جانب أكثرية من الفلاحين ، أو السكان الذين يعتمدون على الزراعة في معيشتهم ، ولا يملكون من الأرض شيئاً ، أو يملكون حيازات صغيرة لا تكاد تكفيهم قوت يومهم ، وتؤمن لهم الكفاف من العيش الذي لا يسمن ولا يغني . وإذا كنا المحدثين الى الاقطاع ، وللووقف ، وأمراء الجند الذين حصلوا على الأراضي في العهود العثمانية ، فيمكن القول إذن : أن هذه الوسيلة لم تكن الوحيدة في تمليك المساحات الواسعة لقلّة من السكان ، فهناك أسباب ، ووسائل مختلفة استعملت في عهود متعاقبة ، وكانت كلها سبباً ، وعاملاً في تجمع المساحات الواسعة في يد المتنفذين ، وحرمان الفلاحين العاملين فيها . ومن هذه الأساليب التي أدت الى نشوء الملكيات الكبيرة ما يلي :

١ - الاقطاع :

لما كانت الاراضي تابعة للسلطان يوزع منها لمن يشاء ، فقد حصل الكثير من المقربين ، والمخلصين ، والأنصار ممن ينتمون اليه ، أو الى أعوانه بصلة ما على اقطاعات بهذه الطريقة ، ونجد حتى الآن عائلات من كبار الملاك تعود ملكيتها الى زمن السلاطين العثمانيين .

٢ - الأوقاف :

أسس الأثرياء والمتنفذين أوقافاً ، وتبرعوا بإنشاء دور علم وإحسان ، وفي بعض الأحيان استفادت سلالات هؤلاء من هذه الأوقاف حتى أن السلاطين كثيراً ما حولوا من الأراضي باسم الوقف ، وهذا الوقف عبارة عن هبة ، أو منحة من السلطان ، ويعين لهذا الوقف وكلاء من قبله ، وهؤلاء الوكلاء يتوارثون هذا الوقف بمعرفة السلطان لضمان مستقبلهم ، فاستغلوا هذا المنصب ، وتصرفوا بأموال الوقف حسب أهوائهم ، وسمحوا لأنفسهم بحق التنازل لأبنائهم . وهؤلاء أصبحوا من الأسر الغنية ، وذوي الأملاك الواسعة ، كونهم وكلاء أرثيين ، أو أمناء على أوقاف هامة . وبعضهم من نسب نفسه الى قرابة الرسول (ص) ليصبح من الأشراف ، أو بدل اسم أسرته لما تطورت حالته الاقتصادية ، وراثته المستجد . ومنهم من انتقل الى حي أكثر وجهة يتناسب مع ثروته الجديدة ، ووضع الاجتماعي ، أو صاهر العائلات الغنية وتمتع بنفوذ اجتماعي ، وسياسي .

٣ - الاستيلاء :

استولى عدد من المتنفذين في المدن على عدد من القرى بالشراء أو بالقوة أو بالتحايل ، أو بطريقة المزاد . وسجلوا تلك الأراضي بأسمائهم فازدادت ملكياتهم اتساعاً ، وخسر الفلاحون الفقراء معظم أراضيهم .

٤ - الشيوخ والربا :

لما كانت حالة الفلاح بائسة فقد اضطر الى الاستدانة من الممولين في المدينة ، أو من الاثرياء في الريف بفائدة خيالية بلغت أحيانا ٦٠ ٪ ، وأمام هذه الفوائد الباهظة عجز الفلاح عن السداد ، وتراكت الفوائد ، وازدادت الديون عليه . ومن هنا اضطر لتسليم ارضه الى الدائن ، وبقي فيها بصورة مزارع ، أو رحل عنها وبقيت ملكاً للدائن .

٥ - التحايل :

حصل بعض المتنفذين على أملاك كبيرة بطرق شتى كسواء حصاة شائعة صغيرة من أراضي القرية ، وعن طريق هذه الحصاة يؤلب الشركاء على بعضهم ، ويرشي أحد الأطراف ، وينتصر لفئة دون أخرى بالمال ، والطرق المتلوية ، الى أن يجمع في يديه القسم الأكبر من أراضي القرية ، ومن ثم يستولي على أراضي القرية بكاملها ، وبهذه الطريقة يجعل من أبناء القرية أجراء في تلك الأرض يحرقونها مقابل أجرة متفق عليها ، بينما ينفرد هو بملكيتها . وبهذه الطرق ، وأمثالها ، تجمعت الملكيات الكبيرة بأيدي القلة من الاثرياء ، وحرم الفقراء ، وصغار الفلاحين من أرضهم . وظلوا أجراء ، وعمالا ، في أملاك هؤلاء المتنفذين .

تلك هي بعض صور أحداث الملكيات ، والاقطاعات الكبيرة ، الى جانب الفئات التي تمكنت من الاثراء بسبب جمع العائدات ، أو التزام الضرائب ، أو بسبب التجارة ، أو الحصول على الأملاك الكبيرة بالمزاد العلني ، أو من خلال السيطرة على الفلاحين ، والأسواق ، والمزارع . ومن كل هذه الطرق منفردة ، أو مجتمعة ، نشأت تلك الملكيات الكبيرة في دمشق خلال هذه الفترة .

الحواشي :

- ١ - عبد الله حنا ، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولسان ١٨٢٠ - ١٩٢٠ قسمان ، بيروت ، بدون تاريخ ، القسم الاول ، ص ٨ .
- ٢ - عبد العزيز محمد عوض ، الادارة العثمانية في ولاية سورية ، ١٨٦٤ - ١٩١٤ ، تقديم الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٢٢٨-٢٢٧ .
- ٣ - ماجد فخري وشاكر مصطفى ، بهجة المعرفة ، موسوعة علمية مصورة ، مجموعتان وعشرة أجزاء ، طرابلس - ليبيا ١٩٨٣ ، مجلد ٣ ، ص ١٣١ .
- ٤ - علي الحسيني ، تاريخ سورية الاقتصادي (الاقتصاد روح الحرية والاستقلال) دمشق ١٩٤٢ ، ص ١٦٣ - ١٦٤ .
- ٥ - محمد عوض ، ص ٢٣٩ .
- ٦ - محمد كرد علي ، دمشق مدينة السحر والشعر ، مصر ، بدون تاريخ ، ص ٤١ .
- ٧ - عبد الهادي عباس ، الارض والاصلاح الزراعي في سورية ، دمشق ١٩٦٢ ، ص ٢٠ .
- ٨ - ناصر الدين سعيدوني ، نظرة في اراضي الميري ببلاد الشام أثناء لامهد العثماني ، بحث في كتاب المؤتمر الثاني لتاريخ بلاد الشام ، الجزء الاول ، ص ٣٧٦ .
- ٩ - عبد الله حنا ، القضية الزراعية ، ص ١٩٧ .
- ١٠ - هاملتون جب وهارولد بوون ، المجتمع الاسلامي والغرب ، جزآن ، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر ، دون تاريخ ، ج ٢ ، ص ٨١٠ .
- ١١ - محمد كرد علي ، خطط الشام ، ستة أجزاء ، مطبعة الشرق ، دمشق ، ١٩٢٥ ، ج ٤ ، ص ١٠٢ .
- ١٢ - عبد الله حنا ، القضية الزراعية ، ص ١٠٢ .
- ١٣ - كرد علي ، خطط ، ج ٤ ، ص ١٠٢ .

- ١٤ - صلاح وزان ، من التخلّف الى التطور الاشتراكي في القطاع الزراعي ، دمشق ١٩٦٧ ، ص ٣٢ .
- ١٥ - كرد علي ، خطط ، ج ٤ ، ص ١٩٢ .
- ١٦ - عبد الله حنا ، القضية الزراعية ، ص ٩٩ ، وكذلك وزان ، ص ٣٥ .
- ١٧ - عبد الله حنا ، القضية الزراعية ، ص ١٤٤ .
- ١٨ - بهجة المعرفة - مجلد ٣ ، ص ٦٧ .
- ١٩ - الويركو : كلمة تركية تعني جزية او خراج ، او رسم ، وهي ضريبة تفرض
بـ ٤ بالالف .
- ٢٠ - محمد عوض ، ص ٢٣٠ .
- ٢١ - المصدر نفسه ، ص ٢٣٤ .
- ٢٢ - عبد الله حنا ، تحركات العامة في دمشق وحلب في القرنين ١٨ - ١٩ ، المؤتمر الثاني
لتاريخ بلاد الشام ، ج ٢ ، ص ٢٣٨ .
- ٢٣ - بهجة المعرفة ، ص ٦٧ .
- ٢٤ - علي الحسني ، تاريخ سورية الاقتصادي ، ص ٢٣٠ .
- ٢٥ - فيليب شكري خوري ، طبيعة السلطة وتوزعها في دمشق ، المؤتمر الثاني لتاريخ
بلاد الشام ، جزآن ، الجزء الاول ، ص ٤٥٣ . سيذكر لاحقا (فيليب خوري ،
ص ، كذا) .
- ٢٦ - المصدر نفسه ، ص ٤٥٥ .
- ٢٧ - ليندا شليشر ، بعض مظاهر الاعيان بدمشق ، المؤتمر الثاني لتاريخ بلاد الشام ،
الجزء الاول ، ص ٣٢٩ - ٣٣٠ .
- ٢٨ - عبد الرزاق البيطار ، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ، ثلاثة اجزاء ،
تحقيق ، محمد بهجت البيطار ، دمشق ١٩٦٨ ، ج ٣ ، ص ٩ ، سيذكر لاحقا
عبد الرزاق البيطار ، ص ..

- ٢٩ - وثائق المحكمة الشرعية بدمشق ، سجل رقم ٣٧٦ ص ١٥ ، ١١ محرم ١٢٥٩ هـ
١١ شباط ١٨٤٣ م وكذلك سجل ٣٦٧ ص ١٦ ختام جمادى الثاني ١٢٥٧ هـ
١٨ آب ١٨٤١ م .
- ٣٠ - سجل رقم ٣٦٧ ص ٨٣ ، ١٨ رجب ١٢٥٧ هـ ، ٥ ايلول ١٨٤١ م .
- ٣١ - عبد العزيز الدورى ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، بيروت بدون
تاريخ ، ص ١٢٧ .
- ٣٢ - أحمد محمد الزعبي ، التحويل الاشتراكي الزراعي في سورية ، دمشق ١٩٦٦ ،
المقدمة ، ص ، ب - ج .
- ٣٣ - كرد علي ، خطط ج ٤ ، ص ١٣٨ .
- ٣٤ - فيليب خوري ، ص ٤٥٣ .
- ٣٥ - محمد عوض ، ص ٢٤٧ .
- ٣٦ - فيليب خوري ، ص ٤٥٣ .
- ٣٧ - عبد الرزاق الهلالي ، قصة الارض والفلاح والاصلاح الزراعي في الوطن العربي ،
ط بيروت ، ١٩٦٧ ص ١١٩ .
- ٣٨ - ز ، ي ، هـ شلاغ ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط ،
بيروت ، ١٨٧٢ ، ص ١٤٧ .
- ٣٩ - الهلالي ، ص ١١٩ .
- ٤٠ - انظر ص ١٥ .
- ٤١ - الزعبي ، أحمد محمد ، التحويل الاشتراكي الزراعي في سورية ، المقدمة
ص ٣٤ .
- ٤٢ - محمد كرد علي ، خطط الشام ، ج ٤ ، ص ١٣٨ .
- ٤٣ - جب هاملتون ، وبون هارولد ، المجتمع الاسلامي والغرب ، ج ١ ، ص ٩٩ .
- ٤٤ - عبد القادر العظم ، علم الاقتصاد والتوزيع ، ٣ اجزاء ، ج ١ ، ص ١٣٢ .
- ٤٥ - محمد وهبي ، أزمة التمدن العربي ، ص ١٦٧ .

- ٤٦ - صفوح خير ، غوطة دمشق ، ص ٢٣٩ .
- ٤٧ - سبيلات المحكمة الشرعية بدمشق ، سجل رقم ٣٦٧ ، ص ١٦ ، ٢٧ جمادى الثانية ١٢٥٧ هـ - ١٩ آب ١٨٤١ م
- ٤٨ - رزق الله هيلان ، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المتخلفة ، ص ٢٦٠ .
- ٤٩ - محمد كرد علي ، غوطة دمشق ، ص ١٠٢ .
- ٥٠ - المصدر نفسه ، ص ١٠٦ .
- ٥١ - عبد الله حنا ، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان ، ص ٨٣ .
- ٥٢ - شارل عيساوي ، تاريخ الاقتصاد في الشرق الاوسط ، ص ٢٢٢ .
- ٥٣ - المصدر نفسه ، ص ٩٦ .
- ٥٤ - المصدر نفسه ، ص ٦٩١ .
- ٥٥ - نعمان قساطلي ، الروضة الفناء ، ص ١١٥ .
- ٥٦ - القاسمي ، محمد سعيد ، ومحمد جمال الدين ، قاموس الصناعات الشامسة ، ج ٢ ص ٣٣٧ .
- ٥٧ - محمد كرد علي ، غوطة دمشق ، ص ١٤٥ .
- ٥٨ - محمد كرد علي ، خطط الشام ، ج ٤ ، ص ١٥٥ .
- ٥٩ - نعمان قساطلي ، الروضة الفناء ، ص ٩٧ .
- ٦٠ - وثائق المحكمة الشرعية بدمشق ، سجل رقم ٣٦١ ص ٧٩ ، ٧ شعبان ١٢٥٦ هـ تشرين الاول ١٨٤٠ م .
- ٦١ - خطط الشام ، ج ٤ ص ١٥٦ ، ١٥٧ .
- ٦٢ - محمد اديب آل نقي الدين الحصني ، منتخبات التواريخ لدمشق ، ٣ اجزاء ج ٣ ، ص ١٩٤٣ .
- ٦٣ - خطط الشام ، ج ٤ ، ص ١٩٨ .
- ٦٤ - بدر الدين السباعي ، اصواء على الراسمال الاجنبي ، ص ١٩ .
- ٦٥ - نعمان قساطلي ، الروضة الفناء ، ص ١١٨ .

الفصل الثاني

المياه

وطرق السقايت

طريق السقايت :

تجري عملية الري في غوطة دمشق بطريقة التناوب ، الا بمض مناطق صغيرة يوجد فيها الماء بشكل دائم ، وتوضع المياه (مياه نهر بردى وتفرعاته) تحت تصرف كل قرية لمدة تتراوح بين عشرة أيام وخمسة عشر يوما حسب حاجة الزراعة ، وعند انتهاء المدة المقررة للقرية تتابع المياه جريانها لتروي اراضي القرية الاخرى ، وهكذا حيث يستفيد الجميع من عملية الري ، وفي هذه الحالة تسير الاقنية لتروي الارض الاولى وتتابع سيرها لري الارض الاخرى وعندما تكون الارض الاولى قد اخذت كفايتها(١) .

ونظرا لاعتماد اهالي الغوطة على الزراعة ، والتي تعد بحق اساس المعيشة لهم ، فان الري يأخذ من فلاح الغوطة جل اهتمامه ، ويبدى الفلاح نشاطا ظاهرا ايام السقي ، خاصة ايام الصيف فيواصل جهوده - ليلا نهارا - حتى يستغل كل قطرة من المياه ، وقد اعتنى اهالي دمشق بالماء ، وأقاموا على مياه الري المتدفقة من فروع بردى - الرئيسية - دعائم متينة بنوها على الفروع لاجل اغلاق الفتحات ، وأعدوا ألواح خشبية ، ومعدنية لعمل السدود حتى يسهل اغلاقها وقت الحاجة .

أما الاقنية الصغيرة التي يصنعها الفلاح داخل الارض المراد سقايتها فإنه بعد أن يشعر بارتواء الارض ، وبعد أن يأخذ المحصول كفايته ، يقوم الفلاح بسد الاقنية ببعض الحشائش والطين ، ويفتح قناة اخرى حتى تتم سقاية الارض بكاملها مقدرا المدة التي يجب أن يستغل بها الماء ، ومساحة الارض المراد سقايتها .

تبدأ عادة اعمال الري في غوطة دمشق في شهر نيسان ، وتستمر طوال فصل الصيف ، والخريف ، ونظرا لكثرة اعمال السقاية ، وممايرأق ذلك من نضوب مجرى النهر ، واستغلال المياه للسقي في مجرى النهر الملوي ، فان المياه المتبقية في النهر لايتجاوز جريانها بعض الجداول الصغيرة ، والتي لا تكاد تكفي سقاية الاشجار ، وبعض المزارعات الصيفية .

أما في منطقة المريج : فتكاد تكون اعمال الري في ايام الصيف شبه معدومة ، ولا يستفاد من الري الا في ايام الشتاء ، وعندما لايشغل مياه النهر احد من فلاحي الغوطة (٢) . واستخدم فلاح الغوطة منذ القديم جميع الطرق ، ومختلف الاساليب ، للانتفاع بالمياه ، واستثمار الارض خير استثمار ، بنية الحصول على اكثر من موسم واحد في السنة الواحدة ، نظرا لخصب الارض ، ووجود الماء .

وعلى الرغم من ان اراضي الغوطة كلها تقريبا تروى بالراحة ، فان بعض المناطق القريبة على نهر يزيد مثلا كانت تقام عليها نواعير تدار بقوة الماء الجارية في النهر ، وكانت هذه النواعير قائمة الى فترة قريبة ، وكان هناك أنواع عدة من النواعير منها :

الناعورة الخشبية : ويديرها الحيوان بدلا من قوة جريان الماء ، وتأخذ هذه النواعير ماءها من السرابات المقامة على جانبي النهر ومتصلة بمجرها ، الى جانب نواعير حديدية تديرها الدواب أيضا ، الا أن هذه الأنواع من النواعير الأخيرة كانت تستعمل بكثرة في كروم دوما . كما استعمل الدواب الفارسي لرفع منسوب المياه في الاراضي المرتفعة ، وقد

نظمت الجداول والاقنية ، ووزعت في أراضي الفوطة بحيث تروي كل جزء منها من المياه الجارية دون اللجوء الى الآلات ، لرفع هذه المياه الى فيما ندر ، ومن هنا كانت الفوطة دائمة الخضرة ، متواصلة العطاء ، كثيفة الزراعة ، تروي من مياه بردى اضافة الى بعض الاقنية الآتية من نهر الاعوج في الجنوب ، حيث يعتبر نهرا بردى ، والاعوج ، من اكثر الانهار في بلاد الشام استغلالا ، واستفادة . وهناك نهر منين في الشمال ، وبعض السواقي ، والمصاصات ، والعيون ، تساعد في الارواء .

تصريف مياه الري

لم يكن في غوطة دمشق قوانين ضابطة ، تستطيع التحكم في مسألة توزيع مياه الري قديما ، وكان التصرف غير المنضبط أحيانا يقف عائقا دون ارواء الأرض ، أو يشير الخلافات والنزاعات ، بين الأهالي ، أو بين قرية رقرية ، أو بين أحد الأشخاص وقرية أخرى . وذلك في حال عدم وجود مياه كافية خاصة أيام الصيف ، والخريف ، أو سنين الجذب . وفي هذه الحالة كان من المستحيل إيجاد حالة نامة لتوزيع المياه بالتساوي حيث كل حيابة أرض تختلف عن الأخرى في حاجتها للماء ، وكان الأساس هو الدور في اروائها بغض النظر عن المدة التي تستغرقها عملية الري . ولذا كان التدمير ، والخلاف ، قائمين . أما في حال تواجد الماء الكافي لارواء الأرض ، فان الأمور طبيعية وهادئة ، ولكن عندما كانت الاقنية تتمطل لسبب ما ، كان على الجميع ان يعيدها الى طبيعتها ، وعندها تبدأ المشاكل في جمع الضرائب ودفع أجور المشرفين على المراقبة ، أو الى عمال الاصلاح .

أما في القرى البعيدة فقد لجأ الفلاحون الى استعمال الدورات الزراعية لمدة سنتين ، أو ثلاث سنوات ، كزراعة بعليّة عندما تكون الحاجة لماء كبيرة . ولا من مصدر ماء سوى الأمطار ، فكانت كل ملكية ، أو كل صاحب ملك ، يتبع أسلوب الدورة الزراعية ، ويعتمد على نوع معين من المحاصيل الزراعية .

أما المياه التي تحتاجها القرى لاستعمالاتها العديدة ، فقد كان هناك تنظيم خاضع للمجتمع القروي فمهما كانت تقلبات استعمال المياه ، فإن لكل فلاح الحق في الحصول على حاجته من الماء .

وهذا الشكل من تساوي الحقوق الانسانية وضع الفئات الشعبية في مقام متساو (٣) .

أما في القرى التي تعتمد الري في زراعتها فإنها غالبا ما يكون فيها عنصران من مالكي الأرض ، فأصحاب الملكيات الكبيرة يجاورون أصحاب الملكيات الصغيرة ، والاستفادة من مياه الري تبدو غير عادلة نظرا لاستئثار الملاك الكبار على أدوار أطول مدة من أدوار الحيازات الصغيرة فيضرب هذا بمصالح صغار الفلاحين ، وتنشأ الخلافات ، وقد نجد بعض هذه الانماط في الغوطة أحيانا .

وهناك بعض القرى التي تروي أراضيها من مصدر مائي واحد ، فتتوسع الخلافات ، ونجد بعض الاقنية مفتوحة حديثا ، أو يظهر التسلط على دور الآخرين . وهنا يدرك العامة أن أحد هؤلاء المتسلطين هم ممن يجيدون خرق القوانين ، أو : هم من المتنفذين في الدولة ، وعلى الرغم من كل الظروف ، فإن هذا المجتمع الذي يحتاج الماء بشكل اساسي ، وعلى اعتبار أن الأراضي المتقاربة من بعضها يجب أن تروى ، فقد كانت فكرة ارواء الأراضي يوميا ، وبشكل منظم عن طريقة استخدام (العدان) الذي يعتبر الشكل الأمثل للارواء ، وبهذه الطريقة تقسم المياه يوميا بالساعات ، فكل صاحب أرض يمكنه الاستفادة من (العدان) . ويقسم هذا العدان الى ساعات ، أو قراريط ، أو دقائق . وفي هذه الحالة يمكن لكل صاحب أرض أن يحصل على عدائه ، بحسب مساحة أرضه ، وحاجتها من الماء ، خلال مدة تتراوح بين المرة والاخرى من ٦ - ١٥ يوما وأحيانا تستغل المياه في السقاية اسبوع ليلي . وأسبوع نهاري ، أي أن يكون الارواء في الاسبوع الأول نهارا ، وفي الاسبوع الذي يليه ليلا (٤) ، وقد تصل السقاية الى أكثر من مرة في الاسبوع ولا تزيد عن مرتين . وعلى الرغم من أن

هذا العدان أصبح حالا يتناسب مع حاجة الأرض وطبيعة العلاقات الموجودة في إطار القرية فان خلافا كان يجري في فصول الجفاف (الصيف والخريف) حيث تنتفي الحاجة الى التقسيم في فصل الشتاء ، وهنا نجد ان مياه نهر بردى تصل الى اماكن ابعد من الغوطة حيث يستفيد فلاحو منطقة المرج في ارواء حقولهم لسقاية واحدة . أو سقايتين ، ويتبع عادة توزيع الماء اماكن الحيازات المزروعة لذا يتوجب ان تمر المياه على كل الحيازات التابعة لشخص واحد ، ولهذا نجد ان الأرض مقسمة الى عشرة اقسام أو عشرة فدادين ، وكل فدان مزروع له واحد من عشرة من كمية المياه ، أما الأراضي الموزعة في أكثر من حيازة وللك واحد ، فان هذا الفلاح يمكنه الاستفادة من التقسيم الانبي ، أو الحولي ، لدورة مياه الري . ويستطيع أن يغير دوره في كل الحيازات بالشكل الذي يستطيع أن يوفق بين كل حيازة ، وكمية الماء اللازمة لاروائها ، أو اقتراضها من جاره في عدانه حتى يتمكن من جمع هذه الادوار ، ويوزعها على حيازاته المتفرقة ، على أن يوفيهها له في عدانه المقبل وهكذا .

وتظهر هذه الاستفادات في طرق الري في سائر قرى الغوطة ، ومزارعها ، حيث خضعت عملية الري لقوانين مفرقة في القدم ، وعادات متوارثة ، واستمرارية ، خضع لها الجميع . واي شذوذ عنها يعتبر تطاولا على حقوق الغير(ه) .

مصطلحات الري

عرفت طرق الري مصطلحات عديدة في غوطة دمشق ، ولا زالت تلك المصطلحات معروفة لدى أهالي دمشق ، وغوطتها . ومن هذه المصطلحات :

الماصية :

جمعها مواصي ، وهي عبارة عن فتحات متواجدة على ضفاف الاقنية بين مسافة لاخرى ، تأخذ من ماء النهر دون انقطاع ، مختلفة في

أشكالها وسعتها ، وكميات الماء الجارية ، وتفتح هذه المواصي في أوقات محددة ، وتسمى أيضا بابا ، كباب المثلث على تورا قبل جواير .

السبيل :

وهو عبارة عن ماصية مفتوحة بشكل دائم ، معدة لتأمين الحاجات المنزلية ، وماء الشفة (الشرب) . وقطر فتحة الماء يتراوح بين ٥ - ١٠ سم . وهناك سبلان كثيرة في دمشق منها : سبيل الانصار قرب جسر تورا ، وكانت السبلان تأخذ أسماءها من أسماء البساتين المجاورة ، أو من الحدائق والمواضع الهامة التي تمر بها .

المزاز :

وهو الموزع لمياه النهر ، وتتواجد هذه الأنواع من وسائل الري عادة في الأماكن الهامة كأرواء قرية بكاملها يحتاج الى مزار واحد . ويقسم المزار المياه بين مجموعة من الملاكين في القرية أو بين ملاكين متجاورين . ويتألف المزار من عدة أحجار كبيرة متباعدة توضع على استقامة واحدة في وسط مجرى النهر ، تصل بين ضفة وأخرى . وغالبا ما تكون المسافات التي تفصل بين هذه الأحجار فتحات تسمى المساكير ، وتسجل عادة في نصوص ، أو حجج شرعية والغرض منها : هو تضيق (تقوية) السدود الترابية التي يقيمها الفلاحون في مجرى النهر عندما يراد سد القناة ، أو تبديل نظام التوزيع .

البسط :

هو فتحة النهر في أصله كبسط يزيد قبل دمر ، وأحجاره متباعدة أكثر مما هي عليه في المزار ، وقد لا يميز بينهما ، إلا أن المزار هو أكثر غزارة للماء في البسط أقل وضوحا منها في المزار .

الحالول :

باب حديدي يوضع في فتحة النهر ، يحده حجران كبيران في مجرى الماء لسد الفتحة حين الزوم ، وتطلق التسمية على كمية المياه الجارية بين هذه الأحجار أيضا ، ومهمة هذه الحواليل تصريف المياه نحو الوادي الرئيسي ، بالإضافة الى أنها تقوم بمهمة غسل مجرى النهر ، وتفرغ جزءا كبيرا من رواسبه ، وتسمى عندئذ (حواليل الغسل) وزيادة على ذلك فهي تعتبر بمثابة نواظم لزيادة الماء ، أو تخفيفها ، وتفتح إبان الفيضانات ، وتغلق أثناء فترة الشح . وتنشأ هذه الحواليل في المجاري العليا للانهار ومن أمثلتها : الحواليل الستة على نهر يزيد ، ومثلها على نهر تورا . وقد أعدت هذه الحواليل بالأصل للغسل ، والتحكم بكميات المياه الجارية غزارة وشحا .

السكر :

ويقال له السد ، وهو عبارة عن لوح خنثي ، أو سد ترابي ، يوضع ويرفع عند الحاجة .

النفل :

عبارة عن حفرة وسط قاع النهر وعلى طول وعمق محددين ، والغرض منه زيادة تصريف المياه الجارية في النهر ، وفائدته أيضا ، أنه يزيد مياه الصبيب الجاري في النهر كي يستفيد منها أصحاب الأرض السفلى .

حرمة النهر :

وهي المساحة المخصصة لتكوين الطين المستخرج من قاع النهر عند التنظيف وتكون على ضفتي النهر على شكل شريطين يحفان بالمجرى ، وبمسافة توازي عرض النهر من كل حافة .

تسميات أخرى :

درج أهالي على تسمية (نهر) لكل مجرى مائي مكشوف اذا كان كبيرا دائم الجريان ، و (ساقية) اذا كان صغيرا . وكل مجرى تحت سطح الأرض (قناة) .

الحصص المائية :

حدد الدمشقيون وأهالي القوطة عموما كمبة المياه على اساس توزيع النسب في وحدة الزمن ، لأن الماء الجاري في السواقي ، والأنهار ، تتغير كميتها حسب الظروف ، والفصول ، وهذا يجعل من العسير توزيع المياه على اساس التصريف ، واعتبروا هذه الوسيلة هي المثلى لتوزيع المياه بين المستغلين ، وقد اتخذت تعابير خاصة للدلالة على وحدات قياس كميات الماء منها .

القيراط :

وهو عبارة عن وحدة قياس تختلف من قرية لأخرى ، فطورا تعبر عن حجم المياه فيقواون : (فرع تورا يأخذ من بردى أربعة عشر قيراطا من أصل ٢٤) ، وفي داريا يعبر القيراط عن الوقت ، فالقيراط يعتبر نصف ساعة من الري ، وفي أماكن أخرى يساوي ساعة كاملة (٦) وهذا الاصطلاح قد يعني وقتا متغيرا من سنة لأخرى ، ففي (برزة) مثلا تشكل لجان من كل السكان تحدد مدة القيراط بربع ساعة في السنوات الجافة ، وبنصف ساعة في السنوات المطيرة .

أما في بعض المناطق يحافظ القيراط على قيمته فهو مثلا : نصف ساعة من الماء لكل فدان كقياس للمساحة فيقول الفلاح : ان المساحة المروعة من القرية هي ٧٠٠ فداناً من الأرض ، ويتصور في ذهنه انه كما يقول ٣٥٠ ساعة ماء سقاية ، وفي (برزة) ايضا يقال عن فدان الماء :

انه كمية تكفي لارواء خمسين فداناً من الارض ، وفدان الماء يعادل احياناً ست ساعات ري .

أما في (داريا) يقال لمن يملك ١٢ ساعة ماء بأنه يملك فداناً ، أو نهراً أو ١٢ ساعة سقاية . ويقال أيضاً للفدان المائي أي ١٢ ساعة سقاية (مصرعاً) أي نصف يوم . أما في فرع نهر الاعوج فيستعمل (الذراع) ، والذراع يقسم بدوره إلى ٢٤ قيراطاً . وهناك مقاييس كثيرة كالبحر : وهو عبارة عن حجر له مقاييس مصطلح عليها كالطول ، والحجم ، موضع في الساقية ليفرز قسماً منها باتجاه الأرض المخصصة للسقاية بحسب مساحتها ، ونصيبها من الماء . وقد يجد الباحث صعوبة في تقصي هذه المعاني ، والمصطلحات المستخدمة ، في الفوطة ، إلا أن العرف والعادة ، مرتبطان بالري ، وأحد العوامل الأساسية في حياة اهالي الفوطة (٧) .

العرف والعادة :

إن الخوف الحاصل لدى الفرد في عدم الحصول على حقه ، وخشية اغتصاب هذا الحق من الغير ، قوى مكانة العرف والعادة التي اعتتمدها فلاحو الفوطة منذ القديم ، واصبحت هذه الاعراف قوة تفرض نفسها بشكل لا يقبل التغيير ، والتبديل . وكان للعرف ، والعادة ، حول قضايا الري والسقاية ما يبرر تمسك الفلاحين بالقديم حينما يعالجون المشاكل المتصلة بالمياه ، وحفظت هذه القضايا العائدة للعرف ، والتقاليد ، في نفوس المعمرين ، وسجلات وثائق المحكمة الشرعية بدمشق (٨) . ولم تتغير أنظمة توزيع المياه في الفوطة منذ العهد العثماني ، فالخططات الخاصة بفروع بردي الرئيسية والمقاسم ، لم تتبدل ، ونقي هذا النظام عريقاً في قدمه . وقد كتب لاترون (٩) : (أن الفلاحين إذا ما نشب بينهم خلاف حول المياه لا يجدون حيلة للمعالجة إلا باستنادهم إلى قول الاقدمين ودعاة العرف والعادة) . وكثيراً ما تكون تلك العادة في الاصل مبنية على تجاوز ما ، كفتح ثقب في جدار قناة بغية تأمين الري الدائم

نحدي الحيازات ، ومع مرور الزمن يصبح هذا التجاوز حقا ، ولم بخطر في بال احد ان ينقضه فيما بعد .

وما يحدث للري نشاهده في كل مظهر من مظاهر الحياة الريفية ، فالتقليد يحيط جميع التعديلات والمخالفات بهالة من القدسية تضمن لها الدوام والاستمرار ، ومن هنا ينتج ان العرف والعادة قد تركا اثرهما في العلاقات العامة ، والبسا الامتيازات المتكونة عبر التاريخ طابعا من الحرمة ، والحصانة ، مهما اغرقت في البهتان .

العرف والعادة في توزيع المياه :

يقوم نظام الري في غوطة دمشق على مبدأ العرف ، والعادة ، والتقليد . وهذه النظم لا تستند الى قوانين او مستندات خطية ، تبين حقوق الافراد في المياه الا فيما ندر ، بل يتناقلها الناس منذ مئات السنين ، فيستدعي احيانا المعمرين في القرى كخبراء لحل النزاع ، وغالبا ما تحل هذه الخصومات داخل القرية لدى العارفين بهذه الامور ، وقد يحصل النزاع بين فلاح وآخر حين يحاول احدهم انتزاع حق جاره من المياه ، او بين فلاح وقرية كاملة ، او بين قريتين .

واحيانا يحدد العرف الخسارة الناتجة ، ويرضى المتنازعون بعد ان يعرضوا خصوماتهم على شيوخ القرية ووجهائها . وكانت المحاكم الشرعية هي التي تقوم بالفصل في الخصومات الخطيرة كمنازعات القرى وببدو ان مناخ دمشق شبه الصحراوي يجعل من الري مسألة حياة او موت ، يفرض على فلاح الغوطة احترام العرف بشكل قوي ، فالارض لا تنتج الا بالسقاية والري ، ولذا كان حق الماء مرتبطا بالارض التي يرويها اشد الارتباط . وكانت عمليات توارث الارض ، والماء ، وبيعها وايجارها ، متلازمة ايضا بشكل كامل . فمصدر الماء الذي يستفيد منه السكان في الري ، هو نفسه المستغل في الشرب ، والاستعمالات الاخرى ومن نفس مياه بردى الذي توزعت فروعه في دمشق وغوطتها لهذا

الغرض ، الا ان الفارق البسيط بينهما هو ان مياه الشرب اعد لها مقاسم اقيمت على الجهة الغربية من النهر قبل دخوله مدينة دمشق حتى تكون المياه صالحة للشرب ، وقد توزعت باقنية ، وقساطل مغطاة ، حتى لا يعث بها العابثون ، بينما بقيت اقنية الري مكشوفة ، وتحمل الفضلات ، والاوساخ ، وما تحمله المجاري من البيوت ، والمرافق العامة فكانت اقنية دمشق وما يتفرع عنها - من حيث التخطيط ، والتنفيذ ، والاداء ، والاستخدام الامثل للماء - تشكل مشروعا هندسيا استفاد منه اهالي دمشق لتأمين مياه الشرب الدائمة ، والاستعمالات المنزلية المختلفة ، وتنظيف المدينة ، وري الحدائق ، والبساتين المتداخلة معها والمحيطة بها ، ونشر الرطوبة صيفا في جو المدينة لخلق مناخ لطيف ، والتخلص من الفضلات المطروحة ، والسائلة لاهياء المدينة المختلفة ، وادارة طواحين الدقيق والاستعمالات الاخرى ، ومن ثم سقاية لاراضي بعد خروج النهر من المدينة .

توزيع المياه :

تتوزد مدينة دمشق بمياه نهر بردى من ثلاثة فروع رئيسية هي :
(تورا - بانياس - والقنوات) .

وقيل : ان دمشق تشرب من سبعة انهر (١٠) يختص كل فرع بقسم من اقسام المدينة . فالاحياء الجنوبية للمدينة تتغذى من فرع القنوات والاحياء الوسطى من فرع بانياس ، اما المناطق الواقعة على الضفة اليسرى فتتغذى من تورا ، وارضى الصالحية كالكراد (ركن الدين) وابي جرش ، والشركسية فيفذيها فرع يزيد ، وتروى المزة من المزاوي ، اما حي الميدان فيتغذى من فرع الداراني (١١) وقد برع الدمشقيون بتوزيع مياه هذه الفروع الى دورهم ، وقصورهم ، ومساجدهم ، وحماماتهم ، والى المرافق الاخرى في قنوات ومسارب عديدة حتى انه كان في دمشق ما يزيد على اربعين قناة (١٢) وقلما تمر بحائط الا وترى الماء يخرج من انبوب الى حوض يتسرب منه ، ويستقي الوارد ، والصادر ، ولا ترى

مسجدا او مدرسة الا والماء يجري في بركة . وقد حرص الاهالي على توفير المجاري ، وتوزيع المياه في مدينتهم ، فحفروا الاقية ، واعتنوا بالقديم منها ، وجروا المياه حيث يريدون ، حتى أصبحت شبكة المياه ، والمجاري تجري تحت المدينة بشكل عجيب لتصريف المياه ، والفضلات بعد أن تقضي جميع الاحتياجات كالشرب ، والاغتسال ، والشطف ، والتبريد ، وكانت المياه تصل الى المساكن والحمامات ، والجوامع بشكل دائم . ويجري توزيعها بواسطة المقاسم ، والطوالع . وفروع بردي التي تروي دمشق لتروي المدينة باتقان ، ودقة متناهيتين ففرع قنوات هو أهم فروع بردي ، وتصل مياهه الى أكثر أقسام المدينة ، ويقسم الى قسمين : جنوبي ويسمى الخلخال ، ويحتوي على نصف المياه . المقدرة ب ٤٠/٢٠ قيراط من باقي تصريف بردي ، ويروي الاحياء الجنوبية ، واراخي كفر سوسة ، والقدم ، وباب سريجة ، وقبر عائكة ، وباب مصلى ، والميدان . وقسم آخر يأخذ (١٤) قيراطا ويجري شرقا ويدخل قناة جوفية ويمر بالحلبوني حيث يوجد ثلاثة مقاسم (كمقسم الحلبوني ، والمرجة وتجتمع هذه المقاسم في طوالع لتوزيع المياه على المنازل ، والحدائق ، والجوامع وغيرها . ثم يتفرع عنه قرب محطة الحجاز فرعان ثانويان الاول : يتجه الى جامع (تنكر) مقابل ساحة الحجاز ، والثاني نحو المولوية ، ثم يصل الى القنوات حيث تتوزع المياه بواسطة مقاسم كبيرة تعرف بالطالع (١٢) .

اما فرع بانياس فتصل مياهه الى تكية السلطان سليم ، ثم يتفرع الى عدة فروع (كجامع المولوية) وجامع تنكر ، والقلعة) . ثم تصل مياهه الى حمام القرمانى في سوق العتيق ، وتختلط مياهه بمياه تورا ، ويسير من السنجدار ، ويتفرع الى فرعين احدهما في الحميدية والعصرونية ، وينتهي في باب توما . والآخر يصل الى منطقة (سيدي ميكيل) ثم الى القلعة ، وينقسم الى قسمين الاول الى العصرونية ، ثم الى باب البريد ، والسبع طوالع ، ويتفرع في الحريقة الى فرعين الاول يتجه الى باب الصغير ، والميدان والثاني : الى بساتين الشاغور ، وباب

شرقي . ثم يخرج من المدينة حاملا معه مياه المجاري ، ويسمى (الأبيض)
او قليط كما هو معروف الان .

وتجري مياه بانياس على مستوى منخفض عن القنوات بضمعة
امتار . اما بردى فلا يبقى من مياهه في الربوة الا القليل ، وترفده
الينابيع بعد ذلك ، ويعود قسم من مياه يزيد ، والمزاوي الى بردى قبل
خائق الربوة . اما عمل بقية الفروع فهو ارواء الغوطة بعد خائق الربوة
ويظهر تورا اكثرها ماء ، وبعده القنوات ، ثم الديراني ، ثم بانياس .
ويأتي يزيد ، والمزاوي في آخر التصنيف . وبعد أن يسترد بردى جويته
بفضل الينابيع المتواجدة على ضفتيه ، ومع المياه الراشحة من الضفتين
أبضا تتشكل مجموعة ثانية من الاقنية منها : المعرباني ، والمليحي ،
والداعيني . فالمعرباني : يتشكل من انقسام بردى الى فرعين عند
القلعة . وعلى مياه بردى اقيمت طواحين مائية عديدة ، وعندما يصل
باب توما تنضم اليها المياه الزائدة عن المدينة ثم يتفرعان على القرى
لسقاية بساتين الغوطة الشرقية ، ويصب ما تبقى من الماء مع بقايا
الفروع الاخرى في بحيرة المرج (العتبية) .

اما الديراني ، تتجه منه قناة صغيرة عند دخوله داريا تسير باتجاه
الميدان لتأمين مياه الشرب لبعض اجزاء الحي . اما يزيد فيدخل
الصالحية ، ويسقي بساتينها ودورها ، وما تبقى من مياهه يسقي بعض
القرى . كذلك فرع تورا يروي بساتين دمشق الشمالية ، ويدخل منه
بعض الاقنية الى المدينة ، وباقي مياهه تروي القرى الواقعة في طريقه
مثل جوبر ، وزملكا ، وعربين ، وغيرها من قرى الغوطة الشرقية .

المياه الجوفية :

كانت الحاجة للماء ، ولا زالت تدفع السكان للقيام بالتفتيش من
مصادر مائية ، وفطن الاقدمون الى الاستفادة من المياه الجوفية في حال
نضوب الماء السطحية وعدم كفايتها للشرب ، وكانت الاستفادة من المياه

الجوفية قليلة لمدى توفر آلات الحفر ، والتفغل في اعماق الارض بسهولة . ومع ذلك فقد انجزت اعمال لا بأس بها ، فحفرت الآبار ، والفجارات ، الى جانب مصادر جوفية اخرى كالعيون ، والينابيع ذات المياه النقية العذبة . وهذه العيون ، والينابيع ، انتشرت بصورة خاصة في المنطقة السفحية ، وعلى طول المجرى الرئيسي لنهر بردى . وقد ظهرت هذه المياه اما بطريقة الحفر (كالأبار والفجارات) ، أو بطريقة (النبع) دون تدخل الانسان . ويقال انه من ظاهر باب السلام الى ظاهر باب توما ثلاثمائة وستون عينا تجري الى القبة . ان هذه الينابيع لاتي تظهر على جوانب النهر تستمد مياهها من امطار الشتاء الهائلة على سفوح المرتفعات المجاورة ، بالاضافة الى المياه الراشحة من الانهار والاقنية ، ومياه الري المتسربة خلال لتربة وهي بذلك تنتمي الى الطبقة المائية من سطح الارض .

وقد حفر بعض الاهالي ابارا في فسحات منازلهم لتأمين مياه الشرب الا ان المياه الاصلية الواصلة الى تلك المنازل من فروع بردى بقبت من أجل الاستعمالات الاخرى ، كالتنظيف ، وسقاية الورود ، والشطف والرش ، وسقاية الحيوانات وما شابه .

وفي خارج مجرى النهر الرئيسي (بردى) يظهر عدد كبير من الينابيع الى الجهة الشرقية من بردى ، ولا زال الاهالي يذكرون (عين الكرش) ، و (نبع الخميس) و (نبع أم الفلوس) التي كانت تسير مياهها لتتحد مع مواصي تورا ، وعين الزينية التي تقع في مقابل (مشفى الزهراوي) حاليا و (عين علي) في سوق الهال ، و (عين الوراقة) خارج باب السلام ، و (عين الشرش) في القصاع ، والتي كانت هذه العيون مصدراً لمياه الشرب أيام الشتاء خاصة عندما تتعكر مياه النهر أيام الفيضانات ، أو عندما تنفجر القساطل ، وتطول مدة صلاحها (١٤) . وقد كان الاهالي يفضلون مياهها نظرا لبرودتها أيام الصيف . ويبدو أن هذه الينابيع كانت تجف أو ينقطع نبعها أيام

الجفاف ، أو في اوقات تنظيف فروع النهر ، وهذا يدل على ان هذه الينابيع ناشئة من ترشيح مياه النهر وتستمد ماءها من مياه النهر نفسه أما الآبار فهي اكثر انواع المياه الجوفية شيوعا اذ انها تحفر كلما دعت الحاجة اليها ، وقد ساعد مستوى المياه القريبة من سطح لارض على الاستفادة من هذه الآبار فائدة كبيرة ، وتعدى استعمالها من الشرب وسقي الحيوانات ، الى الزراعة . وكثيرا ما كان الاهالي يلجأون الى حفر الآبار في الارض الشرقية من المدينة للشرب ، والاستعمالات المنزلية نظراً لأن المقاسم الرئيسية لمياه الانهار تقع في الناحية الغربية ، أما الاحياء الشرقية لا تنال الا قسماً يسيراً من هذه المقاسم ، كما كان الفساد يتطرق الى اقنيتها لسبب بعدها عن المصدر الرئيسي ، وكلفة اصلاحها الباهظة ، وصعوبة هذه الكلفة على ابناء الحي المستثمرين كما انها لا تنقطع ايام انقطاع مياه الانهار . وكثير استعمال هذه المياه في كل من احياء القصاع والميدان ، ومثدنة الشحم ، وباب توما والقيصرية وكان أهالي الميدان لا يشربون من مياه النهر لتلوثها ، واستعملوا الآبار بدلا منها . وازافة الى مياه بردى ، فهناك وادي منين الذي يمد غوطة دمشق بقسم من مياهه ، فيصل الى برزة . والغوطة الغربية ايضا تتلقى المياه القادمة من نهر الاعوج .

مصطلحات مياه الشرب :

وكما ان عمليات الري احتوت على تسميات ومصطلحات كثيرة ، فان مياه الشرب ايضا كان لها مصطلحات شتى منها : المقسم ، او الطالع والعين ، والنبع ، وما شابه .

الطالع او المقسم : تجري مياه بردى في قساطل (بوارى) من مقسم الى آخر ويتألف المقسم من حوض مستطيل ، أو مربع ، يتراوح بين ٥٠ - ٢٥٠ سم وبعمق ١٠ سم تقريبا ، تبرز في وسطه فوهة القسطل الموصل للمياه بقطر يتراوح ما بين ١٠ - ٢٥ سم ، ويتدفق منها الماء ، كماء النبع . يوجد في جوانب الحوض فتحات مختلفة

المقاييس تحدد انصباب المياه ، وتختلف هذه الفتحات بحسب التغذية المطلوبة ، وتتراوح أقطار فتحاتها ما بين ٥ - ١٨ سم ، فمنها ما يغذي منزلا واحدا وتكون فتحته ضيقة وبحدود ٥ سم ، وبعضها يغذي حيا بكامله ، وتصل قطر فتحته حتى ١٨ سم ، وتأخذ هذه الفتحات شكل اقنية تصل المياه من المقسم الرئيسي ، والذي يطلق عليه اسم (الطالع) الى المنازل بواسطة قساطل ، حيث تصب في البركة المقامة وسط ساحة المنزل ، أو بجانبها اذا كانت الارض مرتفعة عن مستوى صبيب الماء . وتحسب هذه النسب بالقيراط الذي يمثل ٢٤/١ من الوحدة الكلية (القسطل) . فالجامع عادة يأخذ عشرة قرايط من مياه القسطل الكلية نظرا لكثرة الاستعمالات كالوضوء ، وغسل المراحض وما شابه وقد تزود هذه المقاسم (الطالع) بابواب لاغلاقها خوفا من التعدي على حقوق المنتفعين ، وتأمين وصول الماء نقيا الى المنازل .

وينشأ الطالع عادة على مفترق الطرق ، ويختفي في جدران المنازل على شكل نوافذ صغيرة مزودة بقضبان حديدية ، أو يقام ضمن حجرات صغيرة لها باب خاص كباب الخزانة . ويكون الطالع غالبا في مدخل البيت ليوزع المياه الى الغرف المختلفة ، أو بين البيوت لتوزيع المياه بين المنازل المجاورة ، فتدخل مياه الطالع الى أحد البيوت ، ثم يذهب الفائض الى المنزل المجاور ، أو يكون في حائط مشترك بين منزلين متجاورين لتأمين المياه لهما في وقت واحد . ويزود كل منهما بفتحة تسمح بالاشراف ، والمراقبة .

وقد صنعت القساطل الناقلة للمياه من مواد لا تقاوم الضغط . وحاول الفنيون الذين أشرفوا على تمديدتها بوضع كواسر (طوابع) لهذه القساطل تمنح الضغط ، وتقوم بإيصال المياه الى الاماكن المطلوبة . ووصلوا هذه القساطل بمصاصات (سيفونات) فخارية وزعت المياه على المنتفعين بواسطة هذه القساطل وتمثلت الشبكة الممتدة من الانابيب الموصلة بثلاثة عناصر هي : (المآخذ ، والقساطل ، والطوابع) .

٢ - المآخذ :

عبارة عن ثقب دائري ضمن حجر مثبت على أحد طرفي القناة على منسوب معين يحدد كمية المياه التي تتسرب عبره من القناة الى القسطل .

٣ - القسطل :

عبارة عن اسطوانة طويلة مصنوعة من الفخار المشوي بأقطار تتراوح بين ١٥ - ٣٠ سم بطول ٢٠ - ٣٥ سم يكون أحد فتحتها أقل اتساعا من الفتحة الاخرى لسهولة التداخل ، ترصف هذه القساطل على مزيج من الفسار ، والكلس ، والرماد ، ويبنى حول القساطل بناء تصل سماكته من ٣ - ٥ سم ، وتلصق على مداخل القساطل مادة لزجة مصنوعة من الكلس ، وزيت القطن تسمى اللاوونة ، وتمتد هذه القساطل من المقاسم الى الطوالع ، ومن الطوالع الى بيوت المستفيدين ، او الى الحمامات ، والجوامع ، وبقية الاحياء السكنية .

٤ - الاماية :

وهي الثقب المركزي في الحجر الذي يتدفق منه الماء باتجاه الطالع .

٥ - البلوعة :

وهي التي تقوم بامتصاص الماء وصرفه ، وتكون عادة في أسفل البحرة ، يتفرع منها الماء الى أقنية المياه المستعملة ، أو تصرف مياه المجاري الوسخة ، وتغلق بسدادة من خشب يلف عليها بعض القماش ، وتفتح لتنظيف البحرة عند اصلاحها ، أو تبديل مياهها .

٦ - الاكسرة :

حلقة أو جزء من القسطل الانبوب ، ويكون قطرها أكبر من الانبوبين المراد وصلهما سواء باتجاه مستقيم ، أو بزاوية لتغيير اتجاه الانبوب .

٧ - البحرة :

وعاء (مستودع) للماء مصنوع من الحجر ، أو الآجر ، وتحاط بالرخام بجدران أكثر ارتفاعا من الأرض المحيطة ، وتبقى مياهها جارية بسبب جريان الماء فيها لتصريف الزائد منها بواسطة مصارف ، توضع عادة في صحن الدار ، أو الجامع ، أو الحمام ، ولها أشكال هندسية : دائرية ، أو بيضوية ، أو مربعة ، أو سداسية ، أو ثمانية .) .

٨ - البركة :

أكبر حجما من البحرة ، ولكن مياهها غير دائمة الجريان ، وتكون محفورة بعكس البحرة .

٩ - البسط :

فتحة في النهر ، ويعد لسقاية البستان ، يقابله الطالع في المنزل ويطلق كذلك على فرع النهر في أصله .

١٠ - الجرن :

وله معنيين . الاول : جرن حمام لمزج الماء البارد بالساخن . والثاني : وعاء المياه الموجودة بالطهارات ، والمستخدم للتنظيف قبل تمديد المياه بالانابيب والصنابير . ويوصل عادة بالماء النظيف الوارد ، ثم يخرج منه فائض الى الطهارة ، والى الفوائض .

الارتفاع :

حصة الماء ، أو حق المنتفع . وقد تباع أو تؤجر ، أو توهب كحصة الأرض من الملك الشخصي .

الإرواء :

عبارة عن سقاية الارض حتى كفايتها ، وتطلق احيانا على الدور ، فيقال الارواء ، أو بدلا عن العدان .

الأكار :

اسم صاحب حرفة حافر النهر الذي يكره ، وبخلصه من المواد المتراكمة التي تمنع جريان الماء . وعادة تجري عملية كراء نهر يزيد وتورا في ١٨ شباط حتى ٥ آذار ، وتتحول مياهها عندئذ الى بردى ، وبعدها دور المزاوي ، والداراني . ومن ثم قنوات ، وبانياس . أما بردى ، فيعزل خلال الصيف حيث تشع مياهه وتجري عملية التعزيل من الاوساخ ، والاحجار كل سنة لكافة القروع .

جاري :

اي دائم الجريان ، يسيل الماء فيه . ويطلق على النهر ، والقناة والساقية ، والطارح ، والسبع ، والمصرف .

حاوية أو حوي :

وهي الحوض الصغير لجمع الماء .

الزير :

وعاء اجمع الماء وتبريده بقصد الشرب ، ويؤخذ الماء منه بواسطة مفرفة تسمى ، كيلة .

ساعة الماء :

هي مدة مرور الماء ضمن نهر ، أو ساقية ، لمدة ساعة زمنية ٦٠ دقيقة . أو صيغة وحدة لبيع حصة ، أو حق في ماء فيقال : ساعة

الماء في حي كذا ، أو في ضيعة كذا ، تبلغ كذا . . وهي لا تعني كمية الماء خلال ساعة بل تختلف حسب المكان والزمان .

المصراع :

وهو نسبة سيلان الماء /١٢/ ساعة أو وحدة زمنية لتقسيم المياه في قنوات الري على أصحاب الحقوق ، وتقسّم إلى أجزاء .

والمصراع أيضا قفل الطالع يصنع من حديد ، ويحتفظ الشاوي (القنواطي) بمفتاحه لحفظ الطالع من العبث ، وعدم الحاق الضرر بالمنتفعين .

الكتف :

طرف النهر أو الساقية .

الكف :

اصلها من كف وكفاف أي (مستدير) وفي اصطلاح المياه النقرة يجتمع فيها الماء ، والكف هو الصخرة الصغيرة التي يخرج منها الماء ضمن تقسيمات توزع على المنتفعين بحصص مقدرة بدقة ، والكف هو القسم الاساسي من الماء الآتي ، والذي يوزع الى فروع ، وسمي كفاً لأنه يشبه شكله شكل الكف في تصميم انشائه .

الكباشات :

ركائز خشبية مغروزة في النهر لحجز مياهه ، أو لتحويل مجراه ، أو لفصل قناة لتفريغ جزء من النهر ، أو الجدول .

الماصية :

جمعها (ماصات) وهي قناة تخرج عن النهر لتوزع للاحياء ، ومنها تأخذ الطوالع مياهها ، وهي مصنوعة من قساطل فخارية ، وقد توصل

الطوالع ببعضها وهي عموما : فتحة تأخذ ماء النهر دون انقطاع ، وهنا تسمى السبيل .

السبيل :

عبارة عن ماصية مفتوحة بشكل دائم ، ولا تغلق أبدا ، والفرض منه تأمين المياه المنزلية ، وقطر فتحته يتراوح بين ٥ - ٥٠ سم من أمثلته : سبيل الانصار على تورا .

العدان :

هو زمان ، وعهد ، واول الشيء ، يطلق على أول اعطاء ذي الحق حقه ، ويعني في لغة الماء (الدور) والزمن المخصص لسقاية بستان ، او مزرعة ، او قرية .

فعدان حرسنا مثلا : يوم كذا ، ويكون العدان بالساعة وكسورها ، او اليوم وكسوره ، ويكون عادة اسبوعا ، او أكثر من اسبوع .

صعود :

تعبير يستعمل لتحديد فرق الارتفاع بين نقطتين لدراسة امكانية تسالة المياه بينهما ، وهو حاصل جمع فرق الارتفاعات ، فاذا اعطى الفرق ارتفاعا سمي صعودا ، أو كان العكس سمي هبوطا .

سواط :

من يقوم بازالة الحشائش من القناة ، حتى يسهل جريان الماء .

السبع :

نهاية قسطل الماء الذي يصب في البحرة وهو بمثابة الصنبور ، أو اتخذ اسمه بالاساس لأنه كان يصمم على هيئة فم السبع ، أو الطير الكاسر ،

وهندسيا صمم على شكل مثنى اغلقت فتحاته السبع وبقي واحدا منها لمرور الماء .

والعدد سبع مقدس ويعني الماء النظيف الطاهر ومقتبس من الفصل سبع مرات (الحد الشرعي للنظافة) .

وجوه أخرى لتوزيع المياه :

وكما كان الاثرياء يحصلون على نسب الارض والحيازات الكبيرة ، فقد حصلوا أيضا على كميات المياه ، من مصادرها ، واستأثر المتنفذون بانصبه كبيرة منها ، وقد لعبت المراتب الاجتماعية بين العائلات دورها في هذا التوزيع ، فبعض الاسر الدمشقية الكبير حصلت على امتيازات باستخدام فروع ثانوية ، وانصبه خاصة من طوابع الماء القريبة . وهكذا فان الحياة الاجتماعية تحكمت في توزيع الثروة والماء معا ، وفرضت صورا معقدة تحكمت في طبوغرافية المدينة ، وتصريف اقنيتها . وقد نجد قساطل تصدر عن طوابع مختلفة ، وبنفس الوقت نجد طالعاً يتغذى من ثلاث اقنية (١٥) . وقد اجتمعت المياه والاقنية الرئيسية بالاصل لخدمة الجوامع ، والحمامات العامة ، وتوجه التفرعات نحو اماكن العبادة ، وفي الجوامع تلتقي الاقنية التي تغذيها الفروع المختلفة حتى تبقى المياه موجودة بشكل مستمر في اوقات الاصلاحات التي تجري ، أو في حال انقطاع بعضها .

وتأتي الحمامات بسد الجوامع من حيث الاهمية ، وقد تتقاسم البيوت المياه الزائدة عن هذين المرفقين الهامين ، وحيثما يشترك في تغذية الحمام مصدران ليبقى جريان الماء مستمرا ، وبشكل دائم ، كما هي الحال في حمامي القرماني والسلسلة في (العمارة) وحمام السروجي (خارج باب الصغير) . وهذه الحمامات الثلاث كانت تتغذى من مياه بانياس ، والقنوات . أما القرماني ، فكانت مياهه تأتي من تورا ، وبانياس .

وقد اعتمد الدمشقيون أيضاً اقنية مجاري تصل الى فروع بردى
لصرف المياه القدرة المتخلفة عن الاستعمالات المنزلية وغيرها ، وكان
لدمشق شبكة مجاري موزعة على فروع بانياس ، وقنوات ، وتورا .
فشبكة بانياس اختصت بالاحياء الواقعة بين طريق جادة الخراب ،
ونهر بردى تقريبا . وتتلقى مياهها في العقرباني . أما شبكة القنوات
تبدأ من ساحة القلعة حيث يمدّها بانياس بثلاث مياهه بواسطة فرع
ينقسم الى قسمين .

الأول : يسمى الغربي ويخترق الجزء الغربي من الشافور ، ويحمل
اسم (النهر الأبيض) .

والثاني : (الشرقي) يصل الى وسط الشافور ويمر بطاحونة
السجن ، وينقسم الى فرعين يمر بالقرب من باب الشافور ، ويذهب
الى الفوطة ، ويسمى نهر المراز والآخر يخترق حي الامين ، ويروي
البساتين الواقعة ضمن السور القديم ، ويخرج من دمشق عند حائط
كنيسة القديس بولص ، ويسمى نهر مشينة (١٦) .

وينظف بانياس شبكة مجاري واسعة ، وبالقرب من هذه الشبكة
والى الغرب منها يمر نهر الاسود ، ويوازي النهر الأبيض ، ويتجه الى
باب مصلى قادماً من باب الجابية ، ويتلقى مياه القنوات ، وقبر عاتكة ،
وباب سريجة ، والسويقة . وهذه الاقنية الأربعة تسقي جميعها الأراضي
الواقعة بين حوض العقرباني ، وحي الميدان . وكل منها توزع مياهها في
بساتين دمشق وخاصة أراضي الميدان ، أما المياه الزائدة ، فتذهب الى
يلدا ، وببيلا ، وقد احتوت المجاري على مياه الغسيل ، والاستعمالات
المنزلية ، ومياه الجوامع ، وتنظيف مراحيضها ، أما البيوت التي تقع
بعيداً عن مجاري الاقنية والأنهار ، فقد استعملت فضلات المراحيض
التي تجمع بحفر مغطاة كسماد عضوي في البساتين ، والمزارع بعد
معالجتها بالكلس ، ووسائل أخرى ، وبطرق متعارف عليها . وقد أعدت

البيوت الدميكية حفراً ذات أبعاد مختلفة لتخزين هذه الفضلات حتى موعد التسميد ، فتقوم بتعزيلها ، وتجفيفها في أماكن قريبة من الحفر ، ومن ثم يتم بيعها ، أو نقلها إلى البستان ، أو المزرعة .

الحواشي :

- ١ - أندريه لاترون ، الحياة الزراعية في سورية ولبنان ، ص ١٦٤ .
- ٢ - المصدر نفسه ، ص ١٥٨ .
- ٣ - المصدر نفسه ، ص ١٤٧ .
- ٤ - وثائق المحكمة الشرعية بدمشق ، سجل رقم ٣٦٢ ، ص ٦٤ ، ١٦ ذي القعدة ١٢٥٦ هـ ٩ شباط ١٨٤١ م .
- ٥ - صفوح خير ، فوطه دمشق ، ص ١٥٨ .
- ٦ - العطار الدمشقي ، علم المياه الجارية في مدينة دمشق ، تحقيق أحمد فسان سبانو ، ص ٣٥ .
- ٧ - صفوح خير ، فوطه دمشق ، ص ١٦٣ .
- ٨ - وثائق المحكمة الشرعية بدمشق ، سجل رقم ٣٨٥ ، ١٢ محرم ١٢٥٦ هـ ١٦ آذار ١٨٤٠ م ، ص ١٩ .
- ٩ - أندريه لاترون ، الحياة الزراعية في سورية ولبنان ، ص ١١٣ .
- ١٠ - نعمان قساطلي ، الروضة الفناء ، ص ١١٣ .
- ١١ - صفوح خير ، مدينة دمشق ، دراسة في حضارة المدن ، ص ٤٨٣ .
- ١٢ - العطار الدمشقي ، علم المياه ، ص ٥٨ .
- ١٣ - المصدر نفسه ، ص ١٣ .
- ١٤ - المصدر نفسه ، ص ١٤٥ .
- ١٥ - صفوح خير ، مدينة دمشق ، ص ٤٨٧ .
- ١٦ - المصدر نفسه ، ص ٤٨٩ .

* * *

الفصل الثالث

قانون الأراضي

١٨٥٨م

قامت الدولة العثمانية منذ أن بسطت نفوذها على الوطن العربي على أساس النظام الاسلامي الخاص بالملكية الزراعية ، ونظراً للنزعة العسكرية التي اتسمت بها الدولة (خاصة في عهد الفتوحات) فقد ابتكرت نظاماً يقضي بتقسيم الأرض المفتوحة الى مقاطعات تختلف باختلال مبالغ ايراداتها ، وهذه المقاطعات سميت (تيمار ، وزعامت ، وخاص) .

ومنحت هذه الأشكال من الأرض الى السلاطين والأمراء ، والقادة ، والوزراء والأغوات ، والجنود . وقد كلفت هؤلاء جباية الأعشار ، والضرائب المترتبة ، والرسوم دون أن يكون لهم حق التملك في الأرض . وكان المنح مقابل التعهد بالولاء للدولة ، وخدمتها ، وتجهيز المحاربين لمساعدة الدولة في فتوحاتها ، وحروبها . واستمر العمل بهذا الاتجاه حتى تسرب اليه الفساد ، والأضرار بأمالك الدولة ، وأموالها ، الى أن ألغي العمل بهذا النوع من الملكية للأرض عام ١٨٣٩ . وبعد رحيل ابراهيم باشا عن ولاية سورية عام ١٨٤١ وجدت الدولة العثمانية انها فقدت هيمنتها ، فأرادت استدراك الخلل الحاصل ، واحكام سيطرتها على بلاد الشام ؛ فأصدرت سلسلة من الاصلاحات لتعطي الاقليات مزيداً من المساواة مع المسلمين ، وضمان ولاء بقية أفراد الشعب بما فيهم

الفقراء ، من فلاحين ، وعمال زراعيين ، ومنحهم حقوقاً أوسع ، والقضاء على الوسائل ، والحيل المتتوية ، التي اتبعها الأغنياء في امتلاك الأرض . وأعلنت الدولة في هذا القانون الصادر في ٢١ نيسان ١٨٥٨ أن الهدف منه هو تشجيع الفلاحين على تسجيل أراضي الدولة بأسمائهم ، ومنع الوساطة بين الدولة والفلاح ، والحد من السيطرة على توزيع قوى الانتاج لفئة قليلة ، وتأمين مصدر ثابت من العائدات الزراعية للدولة ، واحتواء المتضررين من تدمير الصناعات اليدوية التقليدية .

وربما كان هذا القانون اعترافاً متأخراً بنوع من الأعمال التجارية المعروفة جيداً منذ توسعت الملكيات الخاصة للأراضي ، التي كانت خاصة غير معترف بها (١) .

وهذه الأراضي التي اشترت أو بيعت قبل عام ١٨٥٨ كان معظمها كروماً ، وبساتيناً ، إلا أنه في الوقت الذي حاولت الدولة أن تعيد أحكام الرقابة الصارمة على الأرض ، والتخلص من الفوضى ، وتدارك الوقوع في مغبة الأمور التي أودت بكثير من الأملاك الامبراطورية ، وقيام الثورات في بعض الاقاليم (مثل ثورة محمد علي باشا) ، واقتطاع سورية ، ومصر من جسم الامبراطورية ، والاصلاحات التي اطلع عليها سكان سورية من هذه الفترة التي حكم بها ابراهيم باشا ، هذه الأمور مجتمعة ، جعلت الدولة تعيد النظر في اقامة اصلاحات جذرية ، وبث دماء جديدة في جسم الامبراطورية .

فكان خط كلخانة ١٨٣٩ ، وانشاء وزارة الاوقاف عام ١٨٤٠ ، وأخيراً قانون ١٨٥٨ والذي تم بموجبه إعادة تحديد الشروط لانشاء الوقف وإدارته ، في الوقت الذي شكل هذا الوقف أضراراً اقتصادية ، حيث أن هبات الوقف شكلت عبئاً على مستوى الدخل ، وعائدات الدولة ، وعجزاً في الموازنة عوضته من الخزانة . وكذلك جاء القانون (١٨٥٨) ليثبت وجود علاقة قائمة بين المزارع ، والدولة ، في الأمور المالية . فأحيلت جباية الضرائب الى موظفي الطابو بدلاً من المتزمين . وأجاز

ايضاً اصلاح الارض الموات (المادة ١٠٣) ، وحيازة أراضي قرية كاملة لشخص واحد في ظروف خاصة المادة (١٣٠) .

كما منح القانون حق الملكية لأراضي الوقف ، والميري ، للمزارع الذي استغل تلك الأرض عشر سنوات دون اعتراض أحد . المادة (٧٨) (٢) .

وقد ظنت الحكومة أن الفلاحين راغبون في تسجيل أراضيهم . وبذلك يحتفظون بأرضهم مستقبلاً . كما أن الدولة العثمانية كان هدفها الرئيسي من هذا القانون التخلص من الاقطاع الوراثي ، وما يرتبط به من تعهد لجباية الضرائب ، والتخلص من الفوضى التي كانت سائدة منذ قرون في مجال الملكية . كما أن القانون ينظر الدولة العثمانية كان هدفه اقرار الحقوق على الأراضي ، وايجاد وسيلة للإصلاح ، وتجاوز الفساد الذي حل بالأرض ، وملكيته ، في المهود السابقة .

ورغبت الدولة العثمانية بتطبيقه على جميع أراضي الدولة العثمانية بما فيها الاقطار العربية (عدا مصر) حيث كانت تحت حكم محمد علي ، وقسمت الأرض بموجبه الى خمسة أنواع هي (٣) :

١ - الأراضي المملوكة :

يحق لصاحبها التصرف بها من حيث الملكية ، والبيع ، والرهن ، والوقف ، والوصاية لورثته من بعده ، ولا تعود لبيت المال إلا إذا لم يبق من ورثة المالك أحد ، ولم يوصر بها لأحد من بعده .

٢ - الأراضي الميرية (أراضي الدولة) :

تعود رقبته لبيت المال ، وتتصرف بها الدولة من حيث الانتفاع بها ، أو تفوض أحد الأشخاص بالتزامها . وقسم هذا النوع الى ثلاثة اقسام :

- ٢ - أراضي ميرية صرفة .
- ب - أراضي مفوضة بالطابو .
- ج - أراضي ممنوحة بالالتزام .

٣ - أراضي الأوقاف :

وهي الأراضي التي أوقفها أصحابها على جهة خيرية ، فإن كانت أصلاً من أملاكهم اعتبر الوقف صحيحاً ، فيزول ملك الواقف عن الوقوف فلا يباع ، ولا يرهن ، ولا يورث ، ولا يجوز إيجاره وإبداله عند شروط الاستبدال . وهذه الأراضي لا تخضع لأحكام قانون الأراضي ، أما الأراضي التي أفرزت من الأراضي الميرية للوقف تعتبر من الأوقاف غير الصحيحة ، وتبقى عائدة لبيت المال .

٤ - الأراضي المتروكة :

فهي الأرض المدة لمنفعة الأهالي كالطرق ، والأسواق ، والمرافىء ، والبيادر ، والمرابي ، ورقتها عائد لبيت المال .

٥ - الأراضي الموات :

وهي أراضي ليست تحت تصرف أحد ، ولم تخصص لمنفعة عامة ، وتبعد عن أقصى العمران بما لا يقل عن ميل ونصف ، ولا يتصرف بها أحد إلا بإذن الدولة .

وقسمت الأراضي المملوكة الى أربعة أنواع هي :

١ - الأراضي العقارية :

كالمساحات ، والقصبات ، والحيازات الصغيرة التي لا تزيد عن نصف دونم (٢٥٠٠ م) والتي تعتبر متممة للسكن .

٢ - الأراضي المفروزة من الأراضي الميرية ، وملكت تملكاً صحيحاً على أن يصير التصرف بها بأنواع وجوه الملكية .

٣ - الأراضي العشرية : التي غنمها الفاتحون وملكوها أثناء الفتح - تعود للدولة بعد موت مالكيها الذي لا وريث شرعي له .

٤ - الأراضي الخراجية : التي بقيت بأيدي غير المسلمين أثناء الفتح ، وحولت الى أراضٍ عشرية بعد عام ١٨٥٥ .

وشرح قانون الأراضي بتفسيراته ضمن ثلاثة أبواب : خصص الباب الأول في بيان الأراضي الميرية . . والباب الثاني في بيان الأراضي المتروكة ، والموات . . والباب الثالث في بيان المتفرقات .
أولاً : الأراضي الميرية ولها أربعة أحكام .

٢ - حق التصرف :

جاء في المادة الثامنة من قانون الأراضي انه لا يجوز حالة ، أو تفويض أراضي القرية أو بقعة ما الى هيئة مجموع الاهالي ، أو لشخص ، أو شخصين ، أو ثلاثة - حتى ولو كانوا منتخبين من قبل القرية - بل تعطى سندات الطابو لكل فرد من الاهالي على حده الا في حالات خاصة ، وتسلم باليد ، وفيها تعليمات كيفية التصرف بها من حيث الزراعة ، وعدم تعطيلها ، وتأجيرها ، وشراكة الغير بها ، أو إعارتها ، أو البناء بها . أما في الحالات الخاصة فانه يحق لشخص واحد ، أو شخصين ، أو ثلاثة ، امتلاك قرية بأكملها . المادة (١٣٠) . وذلك في ظروف استثنائية كأن يترك أهالي القرية قريتهم دون عذر مدة ثلاث سنوات . وتعطلت أرضهم ، فعندئذ تصبح أراضي القرية مستحقة الطابو ، وكذلك أجازة ملكية أراضي الوقف ، أو الميري لاي شخص يحوز ، ويزرع هذه الأرض لمدة عشر سنوات دون اعتراض أحد .

ب : فراغ الأراضي الميرية :

يحق للمتصرف بالأرض الميرية أن يفرغ لمن أراد بأذن مأمورها ، وإذا لم يحصل على إذن ؛ تعتبر عملية الافراغ باطلة .
وكذلك المبادلة ، ولا يحق الافراغ ، لأكثر من واحد .

ج - انتقال الأراضي الميرية :

تنقل الأراضي الميرية بعد وفاة المتصرف بها تلقائيا إلى الورثة الشرعيين من بعده وأن كان المتصرف المتوفي ليس له ولد ، تنقل الأرض إلى أحفاده ، ومن ثم إلى أبيه ، أو أمه (٤) .

د - تحولات الأراضي الميرية :

وقد تحول الأراضي إلى غير الورثة الشرعيين ، في حال عدم وجود وريث شرعي ، وقد توزع الأرض على المحتاجين ، أو تعطى للذين أدوا الخدمة العسكرية ، أو بطريقة القرعة بين المستحقين المتساويين من حيث الأفضلية .

ثانيا - الأراضي المتروكة ، والموات :

لا يحق الانتفاع الشخصي من هذه الأرض ، وإذا استصلح أحد قسما من الأرض للزراعة بأذن مأمورها ، فإن رقبته تعود لبيت المال ، وتجري عليها تماما الأحكام القانونية المرعية الاجراء بحق سائر الأراضي المزروعة .

وجاء في المادة ١٠٨ أن أراضي المقتول لا تنتقل إلى القاتل ، ولا يحق للقاتل أن يطوَّب أراضي المقتول ، كما لا يحق للشخص التابع للدولة العثمانية أن ينقل أراضيهِ إلى ورثته الأجانب حتى ولو كان أبيه ،

أو امه ، ولا يعطى سند الطابو الى الاجنبي الذي يستعمل أراضي شخص من التبعية العثمانية .

وقد جاء في تفسير القانون ، لائحة تعليمات بحق سندات الطابو تضمنت : انه منذ الآن لا يتصرف أحد بالأراضي الميرية بدون سند وبأي صورة كانت ، ومن ليس بيده سند فهو مجبر على أخذ سند ، ومن يملك سندات قديمة عليه ابدالها بسند جديد . وفوضت الدولة الولاية ، والمتصرفين ، والقائمين ، وأعضاء المجالس ، ومأموري المال ، ومديري القضاوات ، وكتاب الطابو بأجراء اللازم . وانتخب من ذوي الخبرة والكفاءة . والذين يعملون في دوائر المحكمة ، والنفوس ، عدة اشخاص لكتابة الطابو . وفرضت الدولة عقوبات على كل من يقع في تقصير أو تكاسل .

وانتهى الأمر الى تحويل ما بقي من أراضي الميري الى شبه ملكيات خاصة للعاملين بالأرض ، والمستفيعين بها ، والمستلمين لها . ولهذا كان القانون ، نهاية لتطور أراضي الميري في الشام ، إلا أن توزيع الأرض الى خمسة أنواع كما بينا آنفا هو تعميم المنفعة الاكثرية للفلاحين ، إلا أن التطبيق العملي الخاطئ لهذا القانون ، اعطى نتيجة عكسية تماما ، فأصبح المتنفذون ، واصحاب السلطان ؛ يسلبون في ظله من الأراضي التي يملكها الفلاحون البسطاء (٥) .

ففي دمشق نجد أن الدولة العثمانية أرادت السيطرة عليها أكثر من ذي قبل خاصة بعد أن رحل عنها ابراهيم باشا ، وحاولت أن تكسب ولاء المجتمع المحلي عن طريق أرباب النفوذ والجاه أولا ، ثم عن طريق العامة من خلال الاصلاحات ، وتوزيع الأرض للفلاحين الصغار . لكن الأمر ازداد سوءا بتسلط العائلات الكبيرة ، والمتنفذين ، واستغلال القانون لصالحهم .

فسيطر هؤلاء على أجزاء واسعة من الأرض — حول مدينة دمشق — واصبحت سندات التملك بأيدي العائلات التي حصلت على الأراضي ،

واستغلت الفلاحين الذين انتزعت منهم الفائض الريفي على شكل أجور . وفقد الفقراء الحماية لتمتع المالكين بالنظام القضائي الذي كان تحت سيطرة الاثرياء ، وبقي هؤلاء يتمتعون بحماية الدولة ، فأرغم الفلاحون على الازدعان . ولعل القانون أجاز امتلاك الاراضي الزراعية ، والعقارات في المدينة ، بأن تسجل بأسماء الاغنياء الذي نفذوا الى تسجيل هذه الارض بأسمائهم بطرق شتى ، وسجلت الاوراق بأسماء زعماء العائلات كرمز لحماية الاراضي من المصادرة ، والتقسيم ، خاصة وإن أفراد العائلة فضلوا أن يجمعوا قسما من أراضيهم على شكل وقف اهلي لضمان المستقبل في يد عميد العائلة الذي يكلف بادارة الوقف .

فأرباح هذا الموقف ونجاح ادارته ، ضمنا ، ورابطا اقتصاديا قويا ، لمجموع أفراد العائلة الذين يحرسون بدورهم على زيادة غناهم . وامتد هذا التأثير على الحياة الاجتماعية حيث سعى الكثيرون للمحافظة على نروة العائلة عن طريق زواج أفرادها بعضهم البعض ، أو التزاوج مع العائلات الفنية لتثبيت المنزلة الاجتماعية من خلال المصاهرة . فهؤلاء الذين جمعوا الثروات ، وكدسوا الأموال ، واشتروا الاراضي ، عملت الدولة على اضعافهم ، والحد من عملية اقتنائهم للأرض على منوال أوسع . الا أن القانون الذي بني على مقدمات خاطئة ، كتسجيل الاراضي باسم الفلاحين ليحتفظوا بها ، والنزاهة في تسجيل تلك الاراضي المزمع تنفيذها بصورة فعالة ، لم تتم . ولكن الواقع كان بعكس ذلك مما سخر هذا القانون لصالح الطبقة الثرية ، والمتنفذين . فنظام تسجيل الاراضي المبني على سندات الملكية ، ورسوم التسجيل والاحصاء ، اثار مخاوف الفلاحين بعد أن روج الأغنياء دعاية مفادها أن غاية الدولة من القانون هي : تسهيل عملية جني الضرائب ، والخدمة العسكرية . فقام البعض بتسجيل أراضيهم بأسماء المتوفين من أفراد أسرهم ، والبعض الآخر سجل أرضه باسم زعماء المدينة ، ووجهاء الريف دون مقابل . وكان هؤلاء قد وعدوا الفلاحين بحمايتهم من الدولة ، وأن يمنحهم مساحات من الأرض دون أن يخاطروا بتسجيلها بأسمائهم . فاستطاع عدد من الأسر الفنية في

دمشق أن يحصل على حقوق شرعية في مساحات كبيرة من الأراضي . وعندما نجد بعض الفلاحين الراغبين بتسجيل الأرض بأسمائهم فقد كانوا — على قلتهم — يمانون من دفع الرسوم المفروضة للتسجيل ، والأرض التي عجز أصحابها عن دفع الرسوم لتسجيلها بأسمائهم عرضت في المزاد العلني من قبل المجلس المحلي الذي استفاد أعضاؤه من عمليات المزادة . وحتى أن البعض منهم كانوا يزاودون على المشتركين ليحصلوا على المزيد من الأراضي . وأقام المجلس المحلي أيضا مزادات على الأرض التي أهملها أصحابها ، وتركها دون زراعة لمدة ثلاث سنوات متعاقبة ، حيث كانت حالة بعض الفلاحين الصغار معدمة ، ولا يمكنهم شراء البذار ، أو أدوات الزراعة . كما فرض القانون عقوبات على هؤلاء كضريبة إضافية على الأرض ، أو رسم تسجيل . بالإضافة الى هذا : فإن عجز الفلاح عن زراعة أرضه ، وعدم قدرته على دفع هذه الضريبة ، أدى لانتزاع أرض هؤلاء بطريقة المزاد . وبهذا ذهبت الأرض الى أيدي الأثرياء ، وزادت مساحات الأراضي لبعض الأشخاص ، وحرم الكثير من الفلاحين الفقراء والمعدمين .

فقانون ١٨٥٨ اذن سهل عملية التراكم ، ولكن بطريقة قانونية أكثر من السابق ، وكان القانون فرصة استغلها الأثرياء — حديثي العهد جراء التجارة والربا — فامتلكوا الأراضي الواسعة . كذلك ظهرت فئة أخرى صعدت في سلم الثراء من مراكزها في الإدارة المحلية التي فتحت لهم أبواب الثروة ، وأوصلتهم الى المناصب البيروقراطية هم وأقاربهم . وتراكت الأراضي أيضا بيد البعض من جراء المنح التي وهبها السلطان للزعامات الريفية الذين اشتروا العقارات في المدينة ، وكونوا ثروات طائلة من الأراضي واستثماراتها. إلا أن الأراضي في دمشق لم تكن كلها بيد حديثي الثروة والفنى ، فقد كانت بعض الأسر الكبيرة قد حولت ممتلكاتها الى ملكيات صرفة قبل صدور قانون الأراضي ١٨٥٨ ، حيث كانت تلك الأسر تحتفظ بالسيطرة على الأوقاف الخيرية ونافسوا وجهاء رجال الدين المتصرفين بأراضي الأوقاف .

وهكذا فان قانون الأراضي الذي كان معدا للاصلاح ، ومساعدة الفلاح ، واعادة تنظيم الاراضي ، وايجاد وسيلة ناجحة لجني الفوائد ، وتوفير مصدر ثابت للعائدات ، وترجيح كفة القوى في انحاء الامبراطورية ، فشل فشلا ذريعا ، وكان مردوده عكسيا ، فتجمعت مساحات من الاراضي الواسعة بأيدي قلة من الناس ، وحرم الكثير من الفقراء والمعدمين من الأرض ، واذا كان هذا القانون قد أوجد شيئا من التنظيم بالنسبة للعهد السابق ، فانه لم يحقق الاصلاح المطلوب ، وبقي المتنفذون ، والموالون للسلطة ، يسلبون الفلاح ، ويسيطرون على الأرض ، وبقيت ملكياتهم الكبيرة ، والموروثة ، مرعية الحرمات ، مصادرة في ظله (٦) .

الحواشي :

- ١ - شيري فاتر ، المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام ، ص ١٠٣ .
- ٢ - هرشلاغ ، ن ، ي مدخل الى التاريخ الاقتصادي الجديد للشرق الأوسط ، ص ٥٧ .
- ٣ - نقولا نقاش ، من الدستور الجديد ، ص ٣ .
- ٤ - جاء في قانون انتقال الأراضي الميرية والموقوفة الحاصل التعرف بها بالطاير الى الابناء والذكور ، والاناث بالتساوي فهي باقية كما كانت ، أما المتصرفون بالأرض الميرية والموقوفة ، ان لم يكن لهم اولاد من الذكور والاناث ، فالأراضي التي هي بمهدتهم تنتقل بلا بدل بوجه التساوي . ثانيا : الى أحفادهم الذكور والاناث ، ثالثا : الى أبيهم وأمامهم . رابعا : الى أخيهام لإبوين ولأب . خامسا : الى أختهم لإبوين وأب . سادسا : لأخيهم لام . سابعا : لأخيهم لام . واذا ما وجد أحد من المذكورين . ثامنا : تنتقل من الزوج الى الزوجة وبالعكس ، انظر نقاش ، ص ١٠٩ .
- ٥ - عبد الرزاق الهلالي : قصة الأرض ، ص ١٣٤ .
- ٦ - عبد الهادي عباس ، الأرض والاصلاح الزراعي في سورية ، ص ٢٩ .

الفصل الرابع الصناعة

مقدمة :

جاء في قاموس الصناعات الشامية ، تعريف الصناعة ، والحرفة كما يلي (١) : (الصناعة حرفة الصانع ، وعمله الصنعة ، والصناعة في عرف العامة هي العلم الحاصل بمزاولة العمل كالخياطة ، والحيكة ، ونحوهما ، مما يتوقف على المزاولة ، والممارسة . وعند الخاصة هي العلم المتعلق بكيفية العمل ، ويكون المقصود من ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل كالخياطة ونحوها ، أو كعلم الفقه والمنطق ، والنحو ، والحكمة مما لا يحتاج في تحصيله الى مزاولة الاعمال) . والصناعة هي (علم مارسه الانسان حتى صار كالحرفة له) وسميت الحرفة : لان الانسان ينحرف اليها (اي يميل) ولقد فرق بعضهم بينهما فقال (٢) :

(الصناعة ما حصلت بالممارسة والتمرن ، فهي اخص من الحرفة التي تحتاج اليهما . وقيل ان الصناعة ما كانت بالاعمال اليدوية ، حتى قيل فلان صناع اليديين بخلاف الحرفة فانها تكون بدون ذلك . أما المهنة فهي (الخدمة) ، أو النشاط الحرفي ، والنشاط الصناعي ، والنشاط التجاري والزراعي . ومهنة انسان وصنعتة هي الزراعة ، أو المحاماة ، أو الحلاقة ، أو التجارة ، أو النسيج الحرفي ، أو الآلي) . وبالنتيجة : فان المهنة ، والصنعة ، كلمتان تحددان نشاط الانسان الاقتصادي (٣) . فالحرفي يستخدم ادوات عمل قليلة ، كما انه يستخدم

الاداة الواحدة لاكثر من عملية . وبنفس الوقت ، فان الحرفي يقوم بحيشات العمل التي تتطلبها حرفته ، فيتوجه بنفسه ، أو بمساعدة صانع ، أو أجير ، وهذه المرحلة أقل تطورا من عمل الصناعة . اذن يتضح مما تقدم : ان الحرفة تختلف عن الصناعة ، وكل لها مفهوم خاص بها ، فالحرفة عبارة عن عمل صناعي سابق تاريخيا لمرحلة نشوء الصناعة الرأسمالية ، وهي النشاط الاقتصادي الذي ولد تاريخياً متمزجا بالعمل الزراعي ، ورعي الماشية ، ثم استقل عنهما ليحدث ثاني تقسيم اجتماعي كبير للعمل هو العمل الحرفي(٢) .

أما الصناعة بمفهومها العام ، فقد ولدت مع نشوء الصناعة الرأسمالية ، وتميزت عن الصناعة الحرفية حيث شقت طريقها الخاص بها بانتاج آلي ضخم ، يعتمد الآلات الهائلة ، المسيرة بقوة الطاقة المحركة .

٢ - الصناعة المحلية :

اعتنى الدمشقيون بالحرفة الصناعية منذ زمن بعيد ، وكانت دمشق من أوائل مدن العالم الشهيرة بصناعتها ، حتى ان اسمها رافق الكثير من المصنوعات البديعة ، الغاية في الفن والاتقان . ثم تضاعفت أهمية صناعتها ، وافتقدت ذلك المجد الغابر لاسباب عديدة ، كالنكبات التي أصابت المدينة ، أو ترك أصحابها المهن الصناعية عندما طغت الصناعات الغربية المستوردة ، واندثرت صناعات كبيرة بزوال أصحابها(٤) كالسيوف الدمشقية ، وصناعة القاشاني . وصنف الدمشقيون الصناعات الاخرى بخمسة اصناف هي : الدباغة ، الصياغة ، الحدادة ، البناء ، والنسيج ومتعلقاته ، واخيرا الخياطة ، ويتبعها فروع عديدة .

وتاريخ الصناعات في دمشق هو تاريخ المدينة نفسها ، وقد استطاع صناع دمشق ان يحافظوا على تطوير صناعاتهم ، وتحسينها على مر السنين ، فراحوا يتوارثون حرف الصناعة ابا عن جد ، وتركز تطويرهم على تباين طرق الزخرفة ، وتجميلها ، وتعدد انواعها(٥) .

وتتميز الحرف الدمشقية بطابعها التقليدي البلدي ذي الطابع البدائي بعيدا عن الشكل الفني المألوف حاليا ، إلا أن الاتقان في العمل ، والتفاني في خدمة الحرفة المحافظة على سويتها ، وعدم الغش ، كل ذلك كان في مقدمة العمل الصناعي الذي كان رائجا في دمشق ، فالمهارة ، والكفاءة ، صفتان متلازمتان مع الحرفيين الذين يمارسون الصنعة ، وتزداد هذه المهارة كلما ازدادت مقدرة المستهلك على الاقتناء والطلب (٦) . وبما أن دمشق كانت من اعظم مدن الامبراطورية العثمانية ، فقد كان الاهتمام بالصناعة يختلف عن تلك المدن الاخرى ، وكانت الصناعة بدمشق منظمة بدقة بقصد التصدير . فالصناعات التقليدية احتفظت بطابعها على الرغم مما طرأ عليها من تجديد ، وتطوير . وهناك صناعات يدوية : كالمعادن ، والاخشاب ، والفخار ، والنسيج اليدوي ، وصناعة الزجاج ، والطلويات . وهذه الصناعات جميعها لها شهرة واسعة في دمشق ، وتجدها في اسواقها الكثيرة ، ويصدر منها الكثير الى البلدان الاخرى . ونظرا لكثرة الصناعات اليدوية التي يقوم بها اهالي دمشق فقد احصى قاموس الصناعات الشامية (٧) في نهاية القرن التاسع عشر حوالي ٤٣٧ حرفة كلها قائمة في دمشق وضواحيها ، وفي مقدمتها ، صناعة الاخشاب ، والمعادن ، والنسيج اليدوي ، والمشهور باسماء واصناف عديدة . اما من حيث القيمة الاقتصادية ، والتصدير ، فهناك الصناعات الزراعية ، وصناعة الحلوى التي تلقى راجا كبيرا في الداخل والخارج ، وامتدت هذه وما زالت تحتفظ بطابعها القديم .

الفزل والنسيج :

تمد الحياكة والنسيج ، والفزل وما اليهما من الحرف المتعلقة بالنسيج الذي اشتهرت به دمشق ، وتزيد هذه الحرفة عن غيرها كما رأينا من حيث العمال الذين يشتغلون بها ، وكيفية الانتاج ، فاعمال النسيج بلغت درجة عالية من الاتقان ، والجودة .

وقلما اخرجت دمشق المتاع الرديء ، وكانت الحرفة تتبع شيئا ، ومفتشين يحرصون دائما على العمل ، والانتاج الجيد ، كما سيأتي بيانه .

وقيل : ان كلمة (الدمشق) مشتقة من اسم دمشق ، حيث أن الشهرة العالمية التي اكتسبتها دمشق منذ أيام الاندلس توحى بجودة صناعة النسيج ، كذلك الثياب ، والأزياء ، التي تنتجها دمشق . ومن النقوش ، والرسوم ، وأصناف النسيج ، وأنواعه ، وألوانه ، وتباين أصوله ، عرفت دمشق بجودة صنعها ، وشهرة انتاجها . وقد عرفت هذه الصناعات أيضا باسم المدينة ، فيقال لها (دامسكو) ، وتفنن النساجون فيها ، وجمعوا الى جانب المتانة ، الابداع ، والجمال . وحينما دخلت الصناعات الغربية دمشق لم تفقد دمشق رونق هذه الصناعة ، وتاريخها التليد ، فقد عمد أهالي دمشق الى ابتكار نسيج جديد يضاهي المنسوجات الغربية ، ويتحدث قساطلي في الروضة الفناء (٨) فيقول : (فقد نكبت دمشق أعظم نكبة لا سيما صناعة النسيج بسبب غلاء الحرير ، وكثرة انتشار البضائع الافرنجية ، مع عدم متانتها ، وهذا مما دعا الحاذق السيد عبد المجيد الأصفر ان يقلد الالاجة بالغزل ليتمكن أبناء الوطن من استعماله ، وساعده في ذلك السيد حسن الخانجي ، وراج عملهما ، واقتدى به بعض الصمالة ، وزادوا عمله اتقاناً ، فأضحى نسج الديما صناعة مهمة ينعيش بها ألوف) . ويضيف : (انه منذ عشرين سنة أي (١٨٥٥) اخترع رجل دمشقي شكلاً جديداً راج استعماله ، وتبعه السيد درويش الروماني ، وصنع قماشاً معرقاً بمساعدة الخواجا (جرجس ماشطة) ، على أن النساء ابين لبسه لأنه غير مشرف بوسام افرنجي ، فعدل عن عمله) .

وقد تعددت أنواع الحرف المتعلقة بالنسيج والغزل حتى تصبح ثياباً حوالي ٧٠ حرفة (٩) يمتنها الناس ، ويعيشون من وارداتها .

ومن الصناعات التي يفتخر بها أهالي دمشق : الشقق الحريرية ، والقطنية ، التي يتفنن الصانع في نقشها ، وصبغها ، مما يدل على ذوق رفيع ، ورسوم في الصناعة ، الى جانب المتانة والجمال . وتعد هذه الشقق لصناعة القنايز ، كما صنع الدماشقة الشال القطني ، والحريري ، والزنانير ، والشالات ، واقتنوها ، وصنعوا الكوفيات

الحريرية ، ووشوها بالقصب الفضي ، وزينوها برسوم بدیعة لم تقدر الصناعة الأوروبية على مزاحمتها ، وبقيت أسواقها رائجة ، وتجارتها زاهرة (١٠) .

كما أن صناعة المشدات المصنوعة من الصوف ، والغزل ذو الطاقين ، لشد الخصور ، كان لها شهرة واسعة ، وكذلك المآزر المعدة للحمامات ، والمناشف ، والشراشف المستعملة للفرش ، والنوم ، كانت دقيقة الصنع ، متينة ، جميلة ، فاقت صناعة أوروبا . أما العباءات على أنواعها : الخشنه التي يلبسها الفلاحون ، والناعمة التي يرتديها ميسورو الحال ، فهي مشهورة بصناعتها ، وأقيمت لها آلاف الأنوال ، وصدر منها الكثير خاصة في موسم الحج . وقد نالت دمشق شهرة واسعة بها نظرا لفخامة نسيجها الناعم ، ورونقها البهي ، وما رافقها من وشي ، وألوان ، وزخرفة خيطان القصب والفضة ، والذهب ، وصدر منها الى أوروبا ، وأمريكا ، ومصر وإيران . وكذلك صناعة الأغباني المكونة من ثوب مربع طول ضلعه ذراعان ، مصنوع من الحرير الناعم ، مطرز بألوان الحرير ، رسوم غاية في الابداع والافتان . وقد اشتهرت النساء في دمشق بصناعة هذه الاثواب ، وتطويرها ، وأصبحت رمز الالبسة الوطنية في دمشق ، وبلاد الشام ايضا .

واستعمل الرجال كوفية ، وزنارا ، وملفا للاولاد الرضع ، وعمامات ، وأعد منها قسم للتصدير بكميات وافرة ، ولها تجار مختصون في دمشق . أما الصناعات النسيجية الأخرى المتركزة بالقصب ، وخيوط الذهب والفضة ، بلغت درجة من الرقي ، وهي صناعة قديمة حيث وضعها أحد السباح في القرن السابع عشر الميلادي قائلا :

(في حارة الذهبين أماكن يمد فيها خيوط الذهب غلاظا أولا ، ثم لا يزالون يعالجونها بالأدخال خرقا بعد خرق ، وكل ثاب أضيق من قبله ، حتى تنتهي الى الرقة ، وتصير كالشعر ، ثم يطرقونها بمطارق لطيفة ،

وصناعة محكمة ، ثم يلفون ذلك المطروق على خيوط الحرير ، فيتركب منه القصب المعلوم . ونحو ذلك عملهم للفضة (١١) .

كما وجد في سورية ولبنان عام ١٨٥٠ نحو مئة منشأة تستخدم الواحدة أكثر من ٥٠ عاملاً ، وأقل من مئة (١٢) حيث احتفظت دمشق — كما في حلب — ببقايا من صناعاتها العظيمة .

أما في القرى : فقد كانت الصناعة في القرية تختلف عنها في المدينة ، حيث كان صانع واحد ، أو اثنان من الصانع ، يوفّران الحاجيات المحلية من الأواني الفخارية ، والأدوات الخشبية ، والآجر ، والمنتجات الأخرى المألوفة التي لا تصنع في المنازل مباشرة ، وهذه الصناعات كانت مرتبطة ببنيان الحياة في القرية ، فهي اذن تتبع نظام القرية ، لا نظام الحرفة ، حتى ان صناعة النسيج كان البدو يقومون بها عدا عن أهالي القرى .

أما العمل النسيجي في القرى ، فقد قامت به النسوة عادة ، وهذا الانتاج مخصص للاستعمال المحلي ، أو الشخصي ، وليس معداً للتصدير ، وليس له أهمية صناعية .

الا أن الامور اخذت تتغير اعتباراً من منتصف القرن التاسع عشر حيث نشأت ثورة صناعية ، في انكلترا ، وتحققت فيها منجزات تقنية ، وصناعية حاسمة ، كانت اساساً في تحقيق قفزة نوعية في مجال الاقتصاد ، وتطوير الصناعة ، والتقدم الحضاري ، وكان منتصف القرن الثامن عشر حداً فاصلاً بين الحضارات القديمة ، والحضارة الغربية الصاعدة ، فقد تجددت التقنيات الصناعية ، وساهمت الروح العلمية المبدعة في تطوير التقدم الثقافي ، والحضاري ، بشكل عام الا أن دمشق بقيت — حتى قبيل فترة دراستنا — بعيدة عن التداخلات الاجنبية . وقد تمت اول معاهدة تجارية بين الدولة العثمانية وبريطانيا عام ١٨٨٣ . وفي هذه الفترة بقيت الصناعة محافظة على تنظيمها ، وطرائقها التقليدية ، على الرغم من الفقر العام ، وانحطاط معيشة العمال ، وتدني الانتاج ،

باستثناء تغيرات طفيفة . فقد حافظ الحرفيون على مادرج عليه اسلافهم القدماء من حرف وعمليات صناعية وكانت الصناعة الحرفية في دمشق تسير بشكل حسن ، ويمكن ان نجد في صناعات دمشق وازدهارا ترميا ، وتقنية ، وضبطا للامور الصناعية ، من خلال نظرة على الطوائف الحرفية ، ونظمها ، وقوانينها ، والترقي في سلم الانتقال من مرتبة الى اخرى . وكذلك تعدد المشاغل ، وعدد العاملين فيها .

أما صناعة الاقمشة فقد بقيت رائجة في دمشق . ويقول صاحب تاريخ سورية الاقتصادي (١٣) : ان السائح الالماني « شوبرت » الذي زار سورية عام ١٨٥١ يقول : (كان بدمشق من ٣٠ - ٤٠ الف عامل يشتغلون بصناعة الاطلس ، وسائر الاقمشة التي ترسل مع القوافل بطريق حلب الى الاناضول ، والبلاد المجاورة . وكان اهالي دمشق يلبسون الأردنية ، والمعاطف ، والسراويل التي يدخلها وشي القصب على الجوخ .

وكان هذا النوع لباس المترفين ، والعربان ، وأرباب النعيم) وفي الاربعينات من القرن التاسع عشر ، بدأت صناعة الحرير تأخذ شكلا اكثر تطورا من الشكل البدائي التقليدي ، وأخذت تتشكل مصانع كبيرة تستخدم فيها الآلات البخارية .

وكان لكل حرفة سوق خاصة بها ، ما تزال آثارها ، واسماؤها ، ظاهرة في دمشق حتى الان (١٤) . ويتضح : ان صناعة النسيج أوسع الصناعات واقواها ، وأكثرها عمالا ، وصناعة ، أوفرها ربحا ، وأكثرها ممارسة في تلك الفترة . وكان كثير من الأسر يكتني بأسماء صناعات النسيج وما يتعلق بها مثل : الفتال ، الطباع ، الشالاتي ، الرسام ، المطرز ، العقاد ، الغزال ، الغزولي ، القطان ، الحلاج ، الكبابة ، الحائك ، الكتاني ، المنير ، المسدية ، الخوام ، الطوا ، البصمهجي الخ ، كما ينتسب البعض الى آلات النسيج : كالنويلاتي ، المشاطي ، والبعض الى الحرف المتعلقة بالنسيج كاصباغ ، والترزي ، والفرا ، وغيرها .

ونظرا لاتساع حرفة النسيج بأنواعها الحريرية ، والصوفية ،
والقطنية ، فان عدد العاملين بهذه الحرفة كبير نسبيا ، وقدرهم
قساطلي (١٥) ب ١٦ ألف نسمة يعملون على (١٥٢٥) نولا . أما بورينيغ :
فقدر عدد الانوال عام ١٨٥٠ ب ١٩٦٦ نولا (١٦) .

الحداثة والمعادن :

اتقن الدمشقيون صناعة الحديد ، والمعادن . واشتهرت دمشق
بصناعته أكثر من الغرب ، ولا زالت شهرة السيوف الدمشقية مضرب
المثل . وصنع اهالي دمشق كل ما يلزمهم من أدوات (١٧) مثل (الخناجر
والمغازل ، والاسياخ والصنارات والعقافات ، والقيود ، والمشارط ،
والسندانات ، والآت الزراعية والحراثة ، والابواب ، والاقفال ،
والشبابيك ، والابواب الكبيرة (للقلاع والجوامع والمدارس ، والسرج
والمصابيح والمواد ، والصحاف ، والزهريات والمغارف ، والملاحق ،
والقدور ، والسطول ، والمساخن ، والهواوين ، والمدقات ، والمناشير
والمناجل ، والمناصب ، والملاقط والمدى ، والسكاكين ، والمبارد ،
والصنجات والدرازينات وغيرها) . وكانت صناعة المعادن في دمشق
تقوم على اساس سليم باعتمادها على موادها الخام المتوفرة محليا ،
باستيرادها مقابل بيع المنتجات المصنعة . وقد نظمت الصناعات في
دمشق كغيرها من مدن الامبراطورية بفرض تصديرها ، وسد حاجيات
السوق . وكانت الى جانب هذا طوائف تتكون من صغار رؤساء العمال
ومن يقوم باعمال صناعة منزلية . وكانت حرفة النقش على المعادن ،
تتمثل في دمشق ، ولكن الطلب على الاثاث الفخم المنقوش كان قليلا .

وكانت الفنون ، والحرف الصغرى المتخصصة ، مقتصرة على
المدن كحرفة النقش على الخشب حيث تستورد المواد الخام . وكانت
الصناعات تضمحل لقلة الطلب . وكان المسيحيون ، والارمن في دمشق
يحترفون مهنة الصياغة . وكانت كل صناعة تتركز في حي معين من

المدينة ، ولها سوق خاص بها طبقا للتنظيم الحرفي . وكانت صناعة الزجاج تقليدية (١٨) .

صناعة الزجاج :

عرفت دمشق بزجاجها ، واشتهرت بهذه الصناعة ، وعملت منها المصاييح . وكان الزجاج المشهور في الشام يعرف بالدمشقي (١٩) ويتخذ للزخرفة ، والزينة . وصنعت دمشق الاكواب ، والاواني ، على اختلاف أنواعها . وما زال متحف دمشق يحتفظ بمجموعات من الزجاج الملون المنقوش ، والمصنع في دمشق . ويعتبر هذا النوع من المجموعات الثمينة وأجمل النماذج البديعة . وكان في بلاد الشام معامل كثيرة كحلب ، والرصافة ، والخليل ، وصور وعكا . وقد اندثرت هذه الصناعة حتى انحصرت في دمشق ، وارمناز ، والخليل ، وكانت المعامل الزجاجية قرب الجامع الاموي . وقد أجاد الدمشقيون صناعة القاشاني حتى أن صناعتها تفننوا في رسمها ، وتشكيلها . وكتبوا عليها الآيات القرآنية ، والشعر ، والاحاديث النبوية ، ورسموا عليها نقوشا مختلفة .

الدهان :

وللدهان شهرة واسعة في دمشق . وبقيت ألوان الدهان زاهية ، باقية . وزاد على وجودها أكثر من مئة سنة . وكذلك دهان الخشب ، والاواني ، والاثاث ويقول كرد علي : (كان في دمشق صناعة من الدهان تعمل من الحفر والتنزيل ، ويقال لها (الأبلق) وهي : أن يرسم الدهان الحجر لما يريد من الأشكال ، والنقوش . ويحفرها النقاش ، أو الحفار ثم يدفعها الى الدهان فيدهنها بصب الأصباغ في النقوش التي يريدتها ثم تجلى ، وتصل ، فيأتي صبغها كأنه من أصل الحجر ، ثابتا ، براقا ولا يعمل منه شيء اليوم (٢٠) .

أما صباغة الثياب ، والغزول ، والحرير ، كانت مشهورة في دمشق ، وسببا في شهرة الديباغ الدمشقي . وكان من الأصباغ المستعملة

الزعفران ، والورس ، والبرفير (أي الارجوان) . وأهملت هذه الاصباغ بدخول الاصبغة الاوروبية .

الرخام :

صناعة الرخام في مدينة دمشق دقيقة ، جميلة ، فخمة . عمل منها أحواض بقطع الرخام الملون ذي القطع الصغيرة . وكذلك زين الدمشقيون مكانهم وأوانيهم ، وجدرا ن بيوتهم ، بلوحات منها ، ورغب بها أرباب الثراء ، واصحاب القصور .

السجاد والبسط :

وجدت أنوال الحياكة للسجاد ، والبسط في دمشق . وكانت صناعتها غاية في الدقة والاتقان . وكذلك صنعت الشوالات ، والعدل ، والخيش ، من القنب ، والحبال ، والحصر ، وغيرها .

التجارة وصناعة الأخشاب :

كان النجارون في دمشق يقومون بأعمال النجارة الجيدة ، ولم يكتف هؤلاء النجارون بأخشاب البلاد - على كثرتها - خاصة أخشاب القوطة ، وبلاد الشام ، فاستوردوا الكثير من أخشاب البلاد الاجنبية، وصنعوا منها الابواب ، ومتطلبات البناء ، وأثاث الغرف والمناضد ، والكراسي ، والخزائن والصناديق . وأنواع المنجور الدمشقية لها شهرة واسعة . واعتنى هؤلاء النجارون بصنعتهم حتى ضاهت الصناعات الاوربية بل فاقتها اتفاقا (٢١) .

وآثار هذه الصناعة موجودة الى يومنا هذا تدل على رقي هذه الصنعة في دور دمشق ، ومساجدها ، وكذلك الدهان الذي طلي به للأخشاب او الحفر وتنزيل الصدف في الاخشاب المصنعة كالصناديق الكبيرة ، او الدواوين ، أو منجور المحلات العامة ، وغرف النوم ،

والطعام ، وغرف الاستقبال ، والصالونات العامة ، وكانت معامل دمشق تعد بالمئات (٢٢) ، وامتازت دمشق بصناعاتها الخشبية ، وخاصة ما يسمى بالمصري . ويقول كرد علي (٢٣) : (تفصل بواقي خشب الجوز اليابس ، وتصل ، ويرسم عليها أشكالاً تحفر وتطلى بالغراء ، ويوضع فيها الصدف ، فمن كانت عروقه دقيقة يسمى (المصري) ، ومن كانت عروقه بارزة يسمى : ب (العرق) . ويتفرع من هذه الصناعات أنواع عديدة منها ما يسمى بالجاردينية : وهي عبارة عن لوحة خشبية يوضع فيها زهور صناعية بعرض مترين ، يعلوها إطار طوله متران ، وعرضه متر واحد ، وفي داخل الإطار مرآة لها إطار خارجي بشكل جناحين مزودين برفوف صغيرة ، لوضع التحف الممنوعة عليها ، ويعلو الإطار الخارجي تاج ارتفاعه متر واحد ، وهذه القطعة المصنعة محلاة بالصدف ، وموشاة بعروق القصب ، يتخللها صباغ أسود ليبرز لمعان الصدف ويوضحه ، وكذلك الخزائن المعدة للثياب ، والمكاتب ، وغرف النوم ، أو إطارات الصور ، والمناضد ، وكلها كانت توشى بالقصب ، وتطعم بالصدف والعروق البديعة . وكانت لجمال شكلها ، واتقان صنعها ، تصدر الى البلاد الأجنبية . وكان الخشب يستورد من البلاد الأجنبية مثل : رومانيا وأمريكا ، واعتمد النجارون أيضا على أنواع أخرى من الخشب كالجوز والزيتون ، والشربين ، والتنوب ، والميس ، والعرعر ، والدردار . كما جلدوا خشب الصندل ، والصنوبر والسرو . وهذا الأخير كان معتمدا في أخشاب البناء والدعائم ، وصناعة الابواب (٢٤) .

ولو عدنا بقية الصناعات لوجدنا أن الكفاية الذاتية كانت متوفرة ، ويصدر الباقي بكميات كبيرة خارج دمشق . فدمشق كانت تعج بالصناعات ، والاعمال الحرفية . فهناك صناعة الآجر ، والقرميد ، ولفائف التبغ ، والطباعة ، والورق ، والصدف والمرايا ، وغيرها . كما أن الصناعات الزراعية كان لها أهمية بالغة في حياة دمشق الاقتصادية .

ومثلت مع بقية الصناعات الأخرى دورا هاما في نشاط الصناعة ، وازدهارها بشكل عام بما قدمته للاكتفاء الذاتي المحلي ، وتصدير الفائض الى البلدان (٢٥) المجاورة ، وجعلت القائمين على أعمال الصناعة والتجارة يعيشون عيشة ميسورة ، ورخاء أعلى نسبة من الفلاح العادي والعامل في الارض دون أن يمتلكها .

الطوائف الحرفية :

كان للحرف في دمشق تنظيمها الدقيق ، وخضوعها التام لشيخ الحرفة . وشيخ الحرفة هذا له صفات ، ومزايا عديدة ، وفرت على الدولة أمور الضبط ، والادارة . فهو المرجع الوحيد لافراد الطائفة الواحدة . ويمثل شيوخ الحرف علاقات الحرفيين بالحكومة ، وام يقتصر عملهم على توزيع الحصص العائدة من الضرائب على أعضاء الطوائف فحسب ، بل كانوا مسؤولين عن دفعها أيضا ، فالشيخ يدير أمور طائفته ، ويدير شؤونها الداخلية ، وهو القاضي الذي يحكم بين اعضائها ، ويحسم المنازعات القائمة بينهم ، ويقيم النظام ، ويعاقب المسيء ، فالشكاوي توجه الى الشيخ الذي بمقدوره ان ينزل العقوبة بالجاني ، حتى في طوائف المجرمين (٢٦) . وقد خلت سجلات المحكمة الشرعية بدمشق في نفس الفترة من أية اشارة الى النظر في خلافات الحرفيين ، وهذا ما يدل على أن النظر في قضايا الحرفيين ، انحصر في يد شيوخ الطوائف الحرفية ، ولكن سلطة هؤلاء المشايخ لم تكن أوتوقراطية ، فاذا ما اعتدى الشيخ ، أو تجاوز حدود صلاحياته في جمع ضريبة ما تجاوزت وبلغت هذه الضريبة الحدود المعقولة ، أو اذا ثار أعضاء الطائفة على تصرفات شيخ الحرفة لسبب ما ، تمكنوا من خلعهم ، واختاروا شيخا آخر ، وكانت سلطة هؤلاء المشايخ تستمد من الدين ، والعادات والتقاليد . وكانت الطوائف الحرفية حرة نسبيا تتمتع بحكم ذاتي . وشبهت الحرفة بأنها صورة مصغرة للمدينة الواحدة ، أو الحارة الواحدة (٢٧) ، وأحيانا يكون لها باب خاص لتصبح كيانا مستقلا بذاته ، ولها شيخ واحد يرأس ذلك

ألكيان ، وتشكل أسرته رابطة طبيعية كالأصل ، أو المهنة ، أو الدين . وهذه الأسر المتجانسة تجمعها مصلحة مشتركة ، وكثيرا ما شُبه نظام الحارات بنظام طوائف الحرف ، وإن كانت الحارات أقل عددا من عدد الحرف المهنية . وكان (شيخ المشايخ) من الوجهاء أو كبار رجال الدين ، وله حق الاشراف على كل الطوائف ، وكان منصبه وراثيا ، وكان منصب نقيب الاشراف مشابها من حيث الوراثة ، وفي فترة دراستنا هذه كان نقيب الاشراف يدعى ، أحمد افندي الحسيني ، الشهير بابن عجلان(٢٨) .

وكانت الحرفة الواحدة تتبع نظاما عاما ، ولكل منها رؤساء ، (معلمين) وصناع ، ، واجراء ينتظمون في سلم ثابت للوظائف تحت رئاسة شيخ الحرفة ، وكان كل مبتدئ (صبي) ، ملزما بان يلتحق بمعلم يلقنه اسرار الحرفة ، وتقاليد الطائفة ، ويحتاج هذا المبتدئ الى تزكية المعلم حتى يرتقي الى مراتب أعلى ، او عند افتتاح متجر خاص به ، اذ كان للمعلمين وحدهم فقط حق فتح المتاجر ، والحوانيت أو استئجار كدك المحلات(٢٩) . وغالبا ما كانت الحوانيت المفتوحة مستأجرة من أصحابها الاصليين مقابل اجرة سنوية ، وكان الكدك نوعا من الملكية يمكن شراؤه ، وبيعه ، وينتقل حين وفاة المالك لورثته الشرعيين ، وكان بإمكان الابن امتلاك مكان ابيه اذا كان أهلا لذلك ، والا فيلزمه التدريب ، والخبرة ، حتى يحصل على الشد والترقية ، واذا لم يتوفر الكدك دفع رسم معين للحكومة بعد اثبات جدارته للقيام بحرفته . وكان الكدك يقسم الى قسمين : هوائي ومستقر(٣٠) فالهوائي الذي لا تحتاج حرفته الى مكان دائم ، ومحل ثابت في السوق كالمبيض ، والغرابيلي ، والمجلخ . والمستقر : هو القائم بعمل يلزمه الاستقرار ، والمحل المناسب داخل السوق مثل : النسيج ، والحداد . والنجار . .

وعلى اية حال كان النوع الاول نادرا ، وقليل الاستعمال داخل المدينة . وربما كثر في مناطق الريف نظرا لندرة الاعمال الحرفية .

وقد كانت حرية العمل في البيع ، والمتاجرة محدودة ، ومراقبة من قبل الحكومة ، وشيخ الطائفة واعوانه . فليس ممكنا ان تباع سلعة من أي نوع بسعر أعلى من السعر المخصص والمحدد من الحكومة وإدارة الحرفة وليس ممكنا أن يصنع أو يباع شيئا خارج النطاق المسموح به ، وليس مسموحا أن يغير الطراز القائم (٣١) .

وكانت السلطة تراقب الطوائف من حيث الاسعار ، والموازين ، والمكاييل ، وتقوم بجولات دورية في الاسواق يصحبهم عمال لحمل الموازين للتأكد من عدم التلاعب والغش ، وكان المحتسب ، أو المفتش ورجاله ، يباشرون رقابة شديدة على ذلك . وكان عقاب المخالفين الضرب أو الجلد أمام محلاتهم في حال تكرار المخالفات لمدد تتراوح بين الشهرين والثلاثة أشهر مع الأشغال ، أو بدونها . وفي حال بيع السلع الرديئة أو صنعها بطريقة الغش . أو الخطأ ، يتم اتلافها والتشهير باصحابها . (٣٢)

وكان العميان طائفة خاصة بهم ، ولهم زاوية معروفة (بزواوية المشنواني) (٣٣) .

كان شيخ الطائفة يدعى الشيخ سليمان الجومسقي ، وقد جمع أموالا كبيرة واشترى عقارات شتى ، ومزارع ، ووضع عليها عمالا ، وكان له أعوان ووكلاء يشترون له السمن والعسل ، والسكر ، والزيت ويحتكر مواد غذائية لبيعها في سنوات الجذب والشح ، بأسعار فاحشة

وكان يملك طواحين لطحن الحبوب ، وأما اتباعه من العميان يعجوبون الاسواق والازقة ، ويأتون بالاموال الطائلة . وعندما يموت أحد العميان يرثه شيخ الطائفة دون معارضة أحد مهما بلغت ثروة المتوفي . وكان شيخ الطائفة مسؤولا أمام القاضي الحنفي (٣٤) بادئ الامر ، ولكن في الفترة الاخيرة أصبح يتمتع بباقي شيوخ الطوائف بسلطات واسعة .

كما وجدت طائفة للمهرجين ، والطفيلية ، والظرفاء ، واللصوص ، ولهم مشايخ ، ومعلمين ، وشاويشية (٢٥) كما مر آنفا .

كما أشارت وثائق المحكمة الشرعية الى وجود حرفة للحمامية ، ولها معلمين ، وشيخ حرفة . وكثيرا ما قامت الطوائف الحرفية بالعروضات ، والاحتفالات الشعبية ، لفترة تستمر اسبوعا ، كمهرجانات ظاهرها جلب المسرة والبهجة ، ومضمونها القيام بدعاية جيدة لهذه الحرفة ، أو تلك ، وكانت هذه الاحتفالات تجري في أوقات الاعياد ، أو بولادة أو زواج أبناء السلاطين ، أو ختانهم ، أو استغلال مناسبة فرح كانتصار الدولة على أعدائها . وكانت الطائفة تقدم هدايا ، ونماذج من نتاجها للوجهاء . والمتنفذين . وتقوم الطوائف بتوفير نفقات الاحتفالات والاستعراضات ، وذلك بفرض ضريبة معينة على أفرادها . أما وسائل الطهي ، والاكل ، والأشياء المعدة لهذه الاحتفالات ، تعود لأصحاب الحرف بواسطة الشراء ، أو يحصلون عليها عن طريق الهدايا المقدمة للطائفة من قبل المتنفذين للاستعمال وقت الاحتفالات (٣٦) وكان احتفال الشد للصبي أو المعلم ، من أهم الاحتفالات التي تقوم بها الطائفة حيث ينتهي الاحتفال بتلاوات وصلوات دينية ، وعروضات شعبية . الخ . وكان لاي عضو في الحرفة - من الدين يحضرون حفلة الشد - حق الاعتراض على المرشح ، وذلك بعرض عينه من أحد مخالفاته التي ارتكبها . (٣٧) . وكانت معظم الحرف في دمشق يقوم بها مسلمون ، وذيون معا ، على أن بعض الحرف اقتصرت على المسلمين وحدهم ،

٩

كطائفة المطارين ومبيضي المنازل (٣٨) وحوالي — من تجارة الاغذية

١٠

كانت بأيدي المسلمين . أما الديوين فهم يتبعون الطوائف وعاداتها دون تفرقة في حفلة الشد ، والصانع اليهودي يتلى عليه الوصايا العشر بدلا من الفاتحة والمسيحي تتلى عليه الفاتحة الربانية (٣٩) . كما أن أعضاء حرفة البنائين والنحاتين كانوا جميعهم من

المسيحيين ، وكان لهؤلاء شيوخا خاصين بهم ، الا ان الخلل في الكار ازداد نتيجة ذلك وانفكوا من الدخول تحت رعاية شيخ المشايخ استشاراً بالتخلص من الرسوم ، وطلباً للحرية^(٤٠) ، وعندما كان يطلب الوالي دفع الاموال الاميرية المترتبة على الطوائف الحرفية كان المسيحيون بتملصون من دفعها بتغطية من قناصل الدول الاجنبية في دمشق . وقد استندت منظمات الحرفيين الى أسس ومبادئ أهمها :

— عدم اباحة ممارسة الحرفة الا لمن يصبح عضواً في المهنة الحرفية التي تجمع ابناء المهنة الواحدة .

— يقيد الانتساب لهذه الحرف بشروط معينة كالكفاءة في العمل ، والسلوك الحسن ، والاخلاق الحميدة ، وقضاء فترة زمنية للتدريب المتواصل حتى يتعلم العامل الصنعة ، ويثبت جدارته فيها ، عندئذ يمكن قبوله برتبة صانع ، ويعمل اجيراً لدى المعلم صاحب العمل .

— يمكن ان يترقى الاجير الى درجة معلم عندما تتوفر به الشروط المطلوبة في المعلمين من حيث الكفاءة .

وكانت الحرف الدمشقية عديدة ، وكانت صناعة النسيج تضم عدداً كبيراً من العمال يتراوح بين ٣٠ - ٤٠ الف عامل او ما يزيد ، وتضم حرف النسيج طوائف شتى متنوعة بتنوع صناعة النسيج ، وما يختص بها . وكانت هذه الحرف تخضع لنظام دقيق ، لكل مهنة فيها رابطة ، أو منظمة اجبارية ، ينتمي اليها جميع اعضاء الحرفة ، ولكل منها تنظيمات خاصة بها تحدد للاعضاء مراتب ، ودرجات ، وممارستها ، كعلاقة العامل بصاحب العمل ، والحقوق المتبادلة .

وكانت تنظيمات العمل تشكل جزءاً من التنظيمات الخاصة بكل مهنة .

كما وجدت منظمات للطوائف التي تختص بالاعمال الثقافية :
كالكتبة ، والاطباء ، والمحامين ، والطلبة ، ولكل فئة شيخها وموظفوها ،
واحتفالاتها الخاصة بها .

اما الامتيازات الحقوقية ، والمحافظة على العديد من التقاليد مثل
تشجيع النزاهة ، والكفاءة ، والارتباط بتعاليم الدين ، كانت كلها امور
متفق عليها بحكم العادة ، وان طوائف دمشق كانت تتمتع بقدر اكبر من
الحكم الذاتي ، بالمقارنة مع بقية مدن الامبراطورية . وكانت التقاليد
الاجتماعية اقوى فعالية من تلك التقاليد السائدة في معظم طوائف
الامبراطورية .

التسلسل الوظيفي في الطوائف الحرفية

شيخ المشايخ :

وهي الدرجة العليا في سلم التنظيم الحرفي ، ويجب على حاملها ان
يكون من سلالة (النبي ص) او سلالة شريفة مباركة ، وسريته تقيه
تجلب الخيرات وتدرا المضررات ، ويرضخ له جميع الحرفيين ، ولا
يجوز الانتقال لاحد من درجة الى درجة اعلى في الحرفة دون اخذ تصديقه .

وكان بنو العجلان هم الذين يحتكرون هذا المنصب ، ويتوارثونه ابا
عن جد ، وهم شيوخ دائمون لاكثر من مائتي حرفة في دمشق حتى عام
١٨٤٣ حيث سعى احد الاثرائى لدى السلطات العثمانية وانتزع هذا
المنصب من بني العجلان ، فاستاء اهل الحرف في دمشق من الشيخ
الجديد ، واصبحوا غير ملزمين باخذ تصديقه عند الانتقال الى رتبة اعلى
واكتفوا بان يأخذ الصانع عند ترقيته تصديقا ، او امرا ، من مجلس
البلدية ويسمى (بيلوردي) ، وهو تصديق خاص بالحرفيين غير المسلمين ،
حتى ان عمليات الشد ، ومراسيمها المعتادة ، اهملت في دمشق بعد
هذا التاريخ . ومن الصانع من لم يشد ابدا .

النقيب :

يلي شيخ المشايخ في السلم التنظيمي (منصب النقيب) ووظيفة هذا ان ينوب عن شيخ المشايخ في حضور الاجتماعات ، وحضور تنصيب شيخ الطائفة في المحكمة وقد وجد اكثر من نقيب في آن واحد ، ونقيب نقباء احيانا . في حين رتبة شيخ المشايخ كانت لرجل واحد من آل العجلان الذي توارثها عن اسرته (٤١) .

شيخ الحرفة :

يجب ان يتمتع باخلاق حسنة ، ودراية تامة بأصول الحرفة ، وقد يكون حديث السن ، وربما اشترط في عمر صاحب المنزلة هذه ان يكون في سن محددة كشيخ حرفة القفيلانية من ٣٠ - ٣٥ سنة ، وشيخ الجليلانية من ٣٠ - ٣٧ ، والكمرجية ٣٠ سنة والاهم من ذلك ان يكون من ذوي الصفات الحسنة ، وذوي جاهة وصلة طيبة بالحكومة ، وبكفي المرء ان ينجح في حل مشكلة من مشاكل الحرف ليحصل على هذه الميزة ، ومن واجبات شيخ الحرفة ان يعقد مجلس الحرفة ويترأسه ، ويسعى لايجاد شغل لطالبي العمل في حرفته ، ويقوم بشد الكار للمبتدئين ، والماهرين . وعند تغيير شيخ الحرفة يجتمع شيوخ الكار ويعينون خلفه باتفاق الآراء ، وانتقاء شيخ جديد (٤٢) من ذوي الصفات الحسنة ، عالما بالكار . واذا حصل اختلاف لانتقاء واحد فيعود الامر لشيخ المشايخ الجديد مع بعض الصناع ، والمعلمين ليحصل منهم على النصيح ، والتعليمات ، وبذلك يأخذ اقرارا بتعيينه (٤٣) .

الشاويش :

ينتخب الشاويش من قبل شيخ الحرفة ، وليس للشاويش سلطة قضائية على اهل حرفته ، بل يعد مراسلا لهم ، يقوم بتبليغ اوامر (٤٤) شيخ الحرفة الى اهل الحرفة ، كالدعوة الى اجتماع ، او حضور حفلة

الشد ، أو الدعوة الى وليمة ، أو تبليغ حكم ، أو جزاء صادر عن شيخ
الحرفة الى أحد أفرادها ، أو تبليغ أفراد الكار باضراب . الخ .

المبتدئ :

يتدرج العمال الحرفيون في مناصبهم من درجة مبتدئ ، الى درجة
صانع ، ومعلم .

ويترقى المجتهد في سلم التقدم في الحرفة من ولد حديث السن يدخل
الحرفة ، ليملك بيده ما يصون مستقبله من العوز والفاقة . وقد يضطر
المبتدئ لقضاء عدة سنين أحيانا دون أجر ، وربما حصل على أجر من
تبرعات العمال الاقدم منه كهبة تقدم له اسبوعيا ، ويبقى المبتدئ أجيرا
الى أن يصل الى حد إتقان الحرفة فيدعى عندئذ صانعا ، وتبقى أجرته
منخفضة ، ولا يسمح له بفتح دكان أو محل لحسابه حتى تجرى له مراسيم
الشد ، فتزداد أجرته ، ويصبح حرا في أن يفتح دكانا ، أو يبقى لدى
صاحب عمل أقوى منه ماديا ، حتى يجمع راسمال يمكنه من فتح محل
خاص به ، وتشغيل صناع ، ومبتدئين .

الصانع :

الصناع هم عماد العمل وعليهم تقع سوية الانتاج وجودته ووفرته ،
ومن أجلهم وضعت تراتيب الحرف ، وتنظيمها ، وهم كالأرض ينبوع ثروة
البلاد ، ومصدر اقتصادها . فالعامل ، والفلاح ، في أي بلد هما عماد
الامة ، وسر نجاحها ، أو تأخرها . وقد لا يكثر في أن يكون الصانع
متعلما ، أو أميا ، بل يكيه أن يكون ماهرا في عمله ، متقنا حرفته ، حائزا
على الصفات الحسنة ، والسلوك القويم . وقد كان من جملة الشروط
الموضوعة ان لا يقبل أحد في الكار ما لم يكن قد تاب عن المنكرات ، ورخي
ذقنه ؛ (أي التحى) والمقصود (أنه أصبح راشدا) (٤٥) .

مراسم شد الصانع :

وعندما يجد الصانع نفسه قد برع في عمله وأجاده ، يطلب زملاؤه وشاويش الكار منه ان يشد في الكار ، ونجد أحيانا أن الصانع نفسه يؤخر ذلك الموعد قدر الامكان (٤٦) . وعندما بعد المبتدئ نفسه للشد يهديه الشاويش عرقا أخضرا (اشارة لتجهيز وليمة لزملائه) ويدرج اسم المراد شده في قائمة الاسماء التي تقدم لشيخ الحرفة مع غيره من المراد شدهم في الكار ، ويجوز الشد لمبتدئ واحد ، وقد يقوم المبتدئ بالدعوة دون الشاويش ، وتتم مراسم الشد في أحد بساتين المدينة نهارا ، أو أحد البيوت في وقت يحدده شيخ الحرفة ، - يأتي الشاويش ويده صينية وعليها هدايا الشد ، ويضعها امام شيخ الحرفة على طاولة صغيرة (اسكمله) ثم يأتي المبتدئ مكتوف اليدين على صدره باحتشام مشدودا بحزام ، ويقوم الشاويش بتقديمه الى أن يقف على بساط أخضر في الوسط ، جاعلا ابهام رجله اليمنى فوق اليسرى ، وهنا يطلب النقيب من الشاويش قراءة الفاتحة ، فيتلوها بصوت عال ، والحاضرون مطرقون برؤوسهم ، وهم راكعون على ركبهم ، ثم يطلب النقيب قراءة الفاتحة للمرة الثانية ، وتسمى هنا (ثاني شرف) وتختتم بذكر النبي (ص) ، ويتلو الفاتحة للمرة الثالثة ، وبعد الانتهاء يقوم النقيب بالسلام على الحاضرين والزوار ، وتبلغ هنا (السلامة) سبع في كل مرة يتلو فيها الحاضرون الفاتحة همسا ، أما الشاويش فيتلوها جهارا وبصوت مرتفع .

ويتلو السلامة أناشيد (مدائح) نبوية . وقد يكون الطالب المشدود متأثرا بهذه المراسيم حتى يذرف الدموع من عينيه . ويقوم النقيب بتوصية المشدود في اتقان حرفته ، وأخذ العهد عليه ، وتذكيره بنعمة الرب اذا غش في صنعته . وبعد ذلك يتقدم النقيب الى المشدود ، ويرفع يديه الى الأعلى جاعلا ظهر كفه اليمنى فوق ظهر كفه اليسرى دون تشابك الأصابع ، ويحزم خصر المشدود بالمحزم (الشال) من خصره الى قرب قدميه ، ويعقد طرفي الشال العلويين من الخلف الى الامام ثلاث

عقد . (الاولى : لشيخ الحرفة ، والثانية : لمعلم المشدود ، والثالثة : للشاويش .) وترمز هذه العقد الى ما يلي :

(الاولى : للشيخ وحده الحق في حل العقدة الاولى ، لانه رئيس الحرفة ، ولكي يعلم المشدود ما عليه لرئيس حرفته من واجبات الخضوع . اما الثانية : فيحطها المعلم ليفخر انه اخرج تلميذا ماهرا من تحت يده . ويحل الشاويش العقدة الثالثة . وهذه التفاسير ربما تكون غير واضحة ودقيقة لانه قد تصل العقد الى خمس ، او سبع عقد احيانا او قد تعني على الاغلب شدة تمسك اهل الحرفة بحفظ العهود ، والامانة ، او عدمها ، وربما تزداد العقد ليشترك اكبر عدد من الحضور في حلها ، ويسعد هؤلاء بالمشاركة في الاحتفال . وعادة يقوم بحل العقد اوجه الحضور ، واكبرهم قيمة .

يرتبط اهل الحرفة برابطة قوية ، فهم كاسرة واحدة بل قد يفضل احدهم زميله على اخيه الحقيقي احيانا ، وقد يعتبر المشدود معلمه بالحرفة بمثابة ابيه حيث يكفله ، ويطالب المعلم بكل ما يحصل للمشدود من امور حياتية ، ومن جملة النصائح التي يقدمها المعلم للمشدود عندما يكفله ويضمنه ما يلي :

(يا بني ان جميع الحرف هي كارات وامانة على الاموال ، والأعراض والأرواح . والامانة هي الدين ، فاذا أنفق كارك احفظ دينك ، كن صادقا وامينا ، واعلم ان كارك مثل عرضك ، حافظ عليه بمقدرتك ، واذا استلمت أموال الناس فلا تفرط بها ، واياك ان تخون اهل الحرفة . والخائن قبيله الديان .) الخ (٤٧) .

ثم يسأل الحاضرين : ما رأي الاخوان (صنايعية ومعلمين) هل يستحق مصانعة ؟ فيجيبون (مستاهل ومستحق) اذا كان بارعا متمكنا من صناعته ، واذا لم يكن كذلك فيؤجل اسنة قادمة . واحيانا يصل الاجير الى مرتبة صانع ومعلم في يوم واحد . وعندما يأخذ الكفيل العهد على

المشدود يجلسان متقابلين معا جاثيين على الركبة اليسرى ، والركبة اليمنى قائمة ، وابهامهما اليمينيان متلاصقان على الأرض ويمسك الكفيل بيد المشدود مصافحا ايها ، ويطوق ابهام يد كلاهما ابهام وسبابة اليد اليمنى ، وهنا يضع الشاويش منديلا لستر ايديهما ، ويلقن الاب نصائحه للمشدود قائلا : (عاهدني بعهد الله ورسوله ، انك لا تخون أهل الحرفة ، وتغش الكار) فيجيب المشدود (أعاهدك بعهد الله ورسوله ، اني لا أخون الكار ، ولا أغش الصنعة بشيء) . فيقرأ النقيب الفاتحة فوق راسيهما ، ثم ينهضان . ويطوف الشاويش بعد ذلك على مشايخ الحرفة بالمشدود فيحل كل منهم عقدة كاملة من عقد المحزم اذا كانت كثيرة ، أو نصف عقدة اذا كانت قليلة ، ويحل الشيخ العقدة الأخيرة ، ويسلم المحزم الى الشاويش حيث يضعه على كتف المشدود ويقول له : (جعله الله مباركا) (٤٨) .

وقد يوزع المشدود هدايا على شيخ الحرفة والنقيب ، ومن هذه الهدايا ، لوح صابون مطيب ، وشورة شاش مطرزة ، وخلا ل ، وعرق أخضر .

وقد يضاف اليها كيسا من التبنك ومسبحة .

بعد مراسم الشد ، يقوم زملاء المشدود في الصنعة وبعض المدعويين بالتهاليل والعروضات ، وبعدها يتناولون الطعام المعد ، وحيانا تعد وليمة في يوم لاحق حيث ينصرف المدعويين ، ويحضرون في اليوم المحدد . وقد يتخلل تلك الاجتماعات حفلات الطرب والغناء . وتنتفي حالات السكر ، وربما تجري سرا ، وغالبا ما تكون المأكولات : صفيحة ، وشعبيبات ، وتسمى الوليمة (التمليح) . وهي دلالة على الخبز والملح ، واخذ العهد ، والصدق ، والوفاء ، وحفظ الامانة . وتبلغ مصاريف الشد بحسب درجة غنى المشدود من ٤٠ - ١٠٠ فرنك وتقسم كالتالي :

- ـ أجرة الشيخ : من ٦ فرنكات الى ١٠ فرنكات .
- ـ أجرة النقيب من ٢ ـ ٦ فرنكات .
- ـ أجرة الشاويش من ٢ ـ ٣ فرنكات .
- ـ أجرة الجنيينة ومصرف الوليمة : من ٣١ ـ ٨١ فرنكا .

وقد يكون الترتيب في اجراءات المراسم مخالفا لما ورد كتوزيع الهدايا قبل عملية الشد ، أو أخذ المهود قبل تقديم النصائح ، كما ان شد المعلم لا يختلف عن شد الصانع الا بشيء بسيط هو ان المعلم لا يعين له كفيلا (أبأ بالكار) ولا (يركع) ، ويكتفي بقوله : انه يحافظ على اصول الكار ، والحرفة ، كما انه لا يشد بالمنزر . وقد لا ينال الصانع أو المعلم ، في تلك الحفلة ، حيث يسأل الشيخ الحضور قائلا : (ماقلت الاخوان ؟ هل يستحق مصانعه ؟ يضيف سؤالا اخر : هل يستحق معلميه ؟ فان كان مستحقا بنظر الحضور ، يجيبون بالايجاب . وان كان لا يستحق يقولون للطالب : (حاجتك الان مصانعة ، انشاء الله السنة الجاية تصير معلم .) (٤٩) .

وقد يحضر معلم الصانع قطعة قماش من صنع المراد شده كعينة ليعرضها على شيخ الحرفة ، والحضور ، وبعد تفحصها يقرر ما اذا كان يستحق ان يصبح صانعا ، أم يؤخر ذلك دون خوف أو لوم ، خوفا من انحذار سوية العمل ، وحرصا على الحرفة ، اكثر من الحرص على خاطر احد الصانع . ويمكن ان يشد في الحفلة الواحدة أكثر من صانع وأكثر من معلم . ولكن بصورة جماعية كما لو ان المشدود واحد فقط . ويحق لاي عضو في الحرفة ممن يحضرون الاحتفال حق الاعتراض على المشدود ، وذلك بعرض عينة من احدى مخالفاته . أما غير المسلمين فيكتفي بشدهم بالمحزم ، وتلاوة الفاتحة الربانية (ابانا الذي في

السموات .) وتلاوة الوصايا العشر في حفلات شدة اليهود . اما الابداء في الكار فيكونوا من المسلمين ، وتؤخذ منهم اليهود والمواثيق بأن لا يخونوا الحرفة ويفترض في جميع افراد الحرف ان يمروا في سلم الترقى هذا ما عدا حرفة البنائين والنحاتين - من المسيحيين - (٥٠) ، فهم لا يعرفون الشد وليس لهم علاقة بشيخ المشايخ ، ولهم شيوخ خاصين بهم . كما ان المسخنين ، والمهرجين ، والظرفاء فلهم شيوخ حرفة خاصين بهم ، وكان شيخهم المسلم (أمين اغا خمخ) ، وشيخ المسيحيين منهم (يوسف شاتيل) ، وذلك قبل سنة ١٨٦٠ ، وشاويش الكار (جبران سبانخ) . الا أن الوصايا الموجهة للمشهود فيها نوع من السخرية والهزل ، كما أن العميان طائفة خاصة بهم . وينتظر المبتدئين في الكار وقت الشد للارتقاء الى رتبة صانع بفارغ الصبر حيث يصبح بالامكان مزاولة المهنة ، وتقاضي الاجر ، او فتح محل خاص به . ومن هنا تبدأ معيشته التي طالما انتظرها ، وعانى في التدريب دون اجر ما عاناه ، حتى اتقن الحرفة ، وأصبح معترفا به .

أما القصاص والعقوبات الذي قد يتعرض لها ، فيختلف باختلاف العمل المشين الذي قام به الصانع ، كالطرد ، واسقاط العمل من يده . فاذا ثبت لاحد معلمين الكار مثلا (نقص اطوال الصاية) فيأخذ المعلم الصاية المغشوشة ، ويقصها ، ويلقها في السوق ليصبح صاحبها عبرة لكافة الصناع . كذلك يرسل الشيخ شاويشه لاقفال دكان الغشاش ولا يفتح الدكان الا بأمر الشيخ ، وأهل الحرفة . كما ان الصائغ اذا اعتمد الغش في صنعته ، يقوم شيخ الحرفة بقلب السدان على قفاه ، ويمنع صاحبه من العمل حتى يحصل المخالف على رضا شيخ الصاغة (٥٠)

اما اذا اخل المعلم بعمله فيعطى عرقا اخضر ليولم وليمة يكفر بها عن ذنبه ، وقد يقص للمذنب خصلة من شعر رأسه .

المنافسة الأجنبية وتأخر الصناعة المحلية :

ظلت البلاد العربية أيام الحكم العثماني - وخلال ثلاثة قرون - في عزلة تامة عن العالم الخارجي تسودها الروح القبلية الاقطاعية ، والتعسف في الحكم ، والركود السياسي ، والاقتصادي .

بينما شهدت اوربا نهضة علمية - ادبية ، واكتشافات جغرافية ، مكنت دول اوربا الصناعية من السيطرة على العالم الجديد ، والعديد من الدول الافريقية ، والاسيوية ، وتبعت الثورة الصناعية التي ظهرت في القرن الثامن عشر ، ثورات سياسية ، واجتماعية قلبت اوضاع اوربا ، واعطتها مركزا قياديا متميزا بالنسبة للعالم اجمع . الى جانب هذه التطورات العالمية ، بقي الوطن العربي ككل انحاء الامبراطورية العثمانية منفلقا على نفسه ، ويفط في سبات عميق ، وازداد التحول التقني ، والعلمي ، في اوربا بينما سيطر الجمود الفكري ، والعلمي في الامبراطورية العثمانية ، وانعدم الامن في معظم انحاءها ، وخاصة بلاد الشام ، حتى أيام الادارة المصرية حيث كان الاخيرة الفضل في تحقيق الامن في سورية ، نظرا لما للامن من اهمية حاسمة في الزراعة وغيرها ، مما دفع السكان للاستقرار في المناطق التي كانت مهجورة سابقا . وكذلك شهدت فترة الادارة المصرية، وبأذن منها، بدايات دخول الأجانب دمشق ، وما تبع ذلك من استغلالهم الحياة الاقتصادية بكافة أشكالها . حيث استثمر الاجانب نفوذهم في الزراعة ، وطوروا صناعة النسيج وخاصة الحريرية منها ، واستخدموا الآلات الاوربية ، ووسعوا التجارة الداخلية في دمشق بشكل كبير ، الى جانب وارداتهم المصنعة التي غزت اسواق دمشق ، وأدت الى نقص المنتجات المحلية ، وخربت الصناعة الحرفية بشكل عام بسبب وفرة انتاجها ، ورخص اسعارها ، وجودة صنعها .

وبدخول الاقمشة ، والاجوانح الاوروبية الى دمشق ، فقد خصص التجار المتاجر لبيعها في أسواق دمشق المختلفة ، وقل عدد الانوال المعدة للنسيج ، وهجر اصحاب الحرف أماكن عملهم .

وبوجه عام فان انحدار الحرف اليدوية ، والصناعات المحلية الاخرى ، أدى بدوره الى انحدار نسبة سكان المدينة ، وخاصة في مراكز الحرف ، وعاد عدد ضخ من سكان المدينة الى قراهم للعمل في الزراعة ، وتجارة الحبوب ، أو العمل لدى التجار الاجانب . وهذا أدى بدوره الى فائض سكاني في الريف شجع بعض الفلاحين على عمل المستحيل من أجل استرجاع ارضه المؤجرة ، من جهة ثانية تبع ذلك استغلال الاقطاعيين ، والتجار الاجانب أيضا الفلاحين . حيث قام هؤلاء بشراء المحاصيل سلفا ، وباسعار زهيدة ، وحرموا السوق الداخلية من المنتجات الزراعية ومحاصيلها ، اضافة الى اللا تعادل في التبادل التجاري ، كارتفاع اسعار السلع الاوروبية المصنعة لقاء المادة الاولى من المحاصيل ، واستغلال حاجة الفلاح والعمال الزراعيين ، وشراء المحاصيل القادمة باسعار بخسة ، وتأمين طرق عديدة للربح الطائل في عمليات البيع والشراء مما أدى الى فقر الفلاح وبؤسه .

وكانت الزراعة مهمة قبل دخول الحملة المصرية الى سورية ، ومع اهتمام المصريين بالزراعة والطلب الاجنبي على بعض المحاصيل ، ازدادت العناية بالزراعة مما أدى الى اتساع المساحات المزروعة وخاصة القمح ، والقطن . وقدرت صادرات القطن باربعة اضعاف ما كانت عليه قبل دخول الادارة المصرية الى سورية . كذلك ازدادت صادرات القمح منذ عام ١٨٤٤ خاصة بعد حرب القرم ١٨٥٤ التي أوقفت كميات القمح القادمة من منطقة البحر الاسود ، فازداد الطلب على القمح السوري ، فازدهرت زراعته ، واستخدمت الايدي المأجورة في الزراعة .

وكانت عمليات الاستيراد الكبيرة تتم وفقا لمتطلبات السوق الاوروبية ، فاعتمد الفلاح على الراسمال الاجنبي .

وبازدياد الاهتمام بالمواد الزراعية ، واغراق السوق بالمنسوجات الاجنبية تأخرت الصناعة المحلية بوجه عام ، وخاصة صناعة النسيج ، وبيعت الانوال بأسعار زهيدة ، فيما كان سعر القيراط من الدكان المدة للنسيج عام ١٨٣٠ ب ٣٠٠ قرش ، اصبح سعر الدكان عام ١٨٤٣ كاملا ب ١٢٠٠ قرش ، اي انحدرت قيمة الدكان بمقدار السبع تقريبا ، وكثرت عمليات البيع هذه لان القائمين على الصناعات النسيجية المحلية قد افلسوا وتركوها ، الا القلة من العمال المهرة الذين تحدوا المنتجات الاجنبية ، وادخلوا بعض متطلبات المستهلكين الى صناعاتهم ، فراجت صناعاتهم لبعض الوقت .

وكان أكثر الأنوال طرحا في السوق ، انوال الالاجة نظرا لارتفاع كلفة انتاجها ، وصعوبة تسويق أثوابها الفاخرة بين الاهالي ، الذين كانوا يزدادون فقرا بغالبيتهم العظمى . كما ارتبط بأزمة الأنوال مصير المشاغل التي اقيمت فيها هذه الأنوال ، وكذلك مصير الدكاكين التي سوقت انتاجها . ولذلك طرحت للبيع أيضا المشاغل ، والدكاكين التي تنتج ، أو تسوق الالاجة بأكثر من غيرها .

وعلى غرار أسعار الأنوال تبدلت أسعار شغل هذه المشاغل والدكاكين - ارتفاعا وانخفاضا - بحسب السوق ، وتدل وثائق المحكمة الشرعية بدمشق على بيع المحلات التجارية وكدكاينها ، أو جزء منها وبيعها ثانية ، على كثرة طرح الأنوال للبيع خلال السنوات العشرين التي تلت رحيل قوات ابراهيم باشا . وقد باعها بعض مالكيها بعد سنوات قليلة من شرائها ، وهذا يدل بوضوح على المصاعب التي تعرضت لها حرفة النسيج ، وخاصة الالاجة بالمقارنة مع غيرها من المنسوجات الارخص كالمنسوجات القطنية مثلا .

وزاد من تدهور الصناعة الدمشقية تلك الضربات المتلاحقة التي تعرضت لها مثل الحريات الممنوحة لتجار الجملة الأجانب ، والاجراءات

السياسية الممنوحة لهم ، والالتزامات ، واحتكارات المنتجات البسيطة كل ذلك ساعد في تقويض تلك الصناعة ، والقضاء على الانتاج نفسه .

وكما تأثر اقتصاد دمشق بمنافسة البضائع الأجنبية ، فقد تأثرت الزراعة أيضا ، وتناقص عدد السكان ، والاغذية حول المدينة بسبب التجارة الخارجية ، وكانت سابقا لا تتأثر بالاضطرابات السياسية . وأخذ العاملون بالتجارة الحرة ينصحون أصحاب المعامل الفلسطينيين بتحطيم أنوالهم التي ورثوها عن آبائهم ، والتوجه الى حراثة الأرض ، والعمل بالزراعة ، ولاقى الذين تركوا الصناعة ، وعملوا بالتجارة ، وترويج البضائع الأجنبية ، فائدة اكبر ، وربحا محققا ، أكثر من عملهم في الصناعة بشكل عام .

الا أن مستوى المعيشة العام للشعب قد ارتفع بارتفاع الاستهلاك في لوازم المعيشة وتحسنت الظروف الصحية ، وجنى التجار ثروات كبيرة من المتاجرة بالمواد الأجنبية المستوردة ، ونشأت طبقة جديدة من البرجوازية المحلية ، كالوسطاء التجار والطوائف الدينية .

ولو احصينا الاسباب التي اخرت بالاقتصاد الدمشقي لوجدناها كثيرة ومن أهمها :

— تحول التجار الأجانب من أسلوب المقايضة في السلع الى بيع منتجاتهم بالعملة الذهبية مما أدى الى انهيار العملة المحلية ، وعمت القوضى في الحياة الاقتصادية المحلية لصالح الرأسمالية الأوروبية .

— فرض ضرائب مالية على عامة الشعب كضريبة الاعانة ، وضريبة الفرد ، واعفاء البعض منها ، وازدياد الهوة بين الفقراء والأغنياء ، مما سبب اشعال نار الفتنة المحلية في حلب عام ١٨٥٠ ولبنان ودمشق عام ١٨٦٠ كما سنرى لاحقا .

– التجنيد الاجباري للشباب العاملين في الصناعة ، وهروب البعض من التجنيد ، مما أضرَّ بالعامل الاقتصادي الذي تجلّى بسيطره الرأسمالية الأوروبية على السوق المحلية وازدياد حالات الافلاس نظرا لأن خمس عمال دمشق يعملون في صناعة النسيج ، وانعكست المنافسة الأوروبية سلبا على البيئة الاجتماعية أيضا . فالبضائع الأجنبية التي قلدت الأنماط النسيجية المحلية زادت في ترغيب السكان باقتنائها . ولم تقتصر المنافسة على أسواق دمشق فقط بل تعدتها الى المدن الأخرى مثل حلب .

ومما اضر بمنتجات دمشق : فقدان المراكز التقليدية لتصريف المنتجات سواء في المدن أو في الأرياف ، وكذلك الأسواق الخارجية حيث اتخمت كل من أسواق الأناضول ، والعراق ومصر ، بالبضائع الأجنبية . وقد أدى تحول قسم من الأهالي عن الزي المحلي الى الزي الأوروبي الى التخلي عن البضائع المرتبطة بالزي المحلي ، وراجت البضائع المناسبة للزي الأوروبي .

فالضائقة المالية التي لحقت بالحرف قد أزمت العلاقة بين الصناع والمعلمين ، ولم يكن هناك تباين كبير بين المعلمين والصناع من حيث الثروة ، وأدت المجابهة الأوروبية ليس الى اضعاف الصناعة المحلية فحسب بل أدت الى التناقضات الاجتماعية أيضا حتى داخل الحرفة الواحدة ، واصبح الحرفيون الفقراء عنصر عدم استقرار سياسي ، واجتماعي ، في دمشق .

ومن أشد الكوارث التي ألمت بصناعة النسيج في دمشق ، وانقصت انتاجها الى النصف تقريبا ، تلك الاضطرابات الاجتماعية التي حدثت عام ١٨٦٠ م ، فقد أحرق ، أو تعطل انتاج عدد كبير منها ، وقدر ما بقي منها أواخر عام ١٨٦٢ بحوالي ٣٠٠ نول ، وانعكست الازمات التي مرت بها الصناعة الدمشقية على صناعة الاقمشة فادى ذلك الى ارتفاع ثمن الأنوال ، وانخفاض أسعار بعضها بسبب تكرار بيعها في أوقات الكساد .

فالمراكز الحرفية ^(٥١) في دمشق كانت تتصف بصفات خاصة ، وكان لانتاجها الصناعي شهرة خارج حدود سورية . الا انه في منتصف القرن التاسع عشر ، وصلت هذه الصناعة الى نقطة تحول ، نتج عنها انخفاض في السكان ، ففي عام ١٨٤٠ كان سكان دمشق يقدرون بـ ١٢٠ الف هبط هذا العدد في السنوات اللاحقة الى ٨٠ الف فقط (٥١) وهذا الهبوط كان سببه ذبول الصناعات النسيجية ، والصناعات الحرفية تحت ضغط منافسة الاقمشة الاوربية (٥٢) ويذكر ان المنسوجات المصنعة ازدهرت في بداية القرن التاسع عشر في دمشق وحلب . وكان النسيج هو الصناعة الاولى الاكثر اهمية ، التي استطاعت الاستمرار وكانت الشروط المقبولة لتطوير الانتاج الصناعي غائبة في الامبراطورية العثمانية . ونتيجة للامتيازات الاجنبية والمعاهدات الاستسلامية فقد كانت البضائع الصناعية الاوربية في وضع افضل ، بينما الصناعة المحلية تضررت ، واصبحت على الهامش ، فالخراب الذي حل بعدد من فروع الصناعة (٥٣) ترك آثارا سيئة على تطور المدن السورية بشكل عام ، وكان الحجم الضخم من السكان في سورية يتواجد في الضواحي (٥٤) ولا يفصل السان بين الصناعة والزراعة ، وقد اشتغل القسم الاعظم منهم بالزراعة ، وظهر عمل مأجور الى جانب عملية التمييز بين الحرفيين ، وقد كان من اسباب تدهور الصناعة الحرفية ، ان ترك العمال المأجورين تلك الصناعة ، وحدثت مجاعة عام ١٨٤٦ . وكتب بازيلى يقول : (لم يكن هناك عمل للجميع ، وهناك تقريبا الف عائلة اورثوذكسية معرضة للموت بسبب الجوع (٥٥) واصبح عدد من العمال في عداد البروليتاريا) . وكان لتحلل اقتصاد المقايضة ، ونمو اقتصاد فلاحى سوقي ، وظهور العمل المأجور في القرى ، وتحلل مناصر التقسيم الطبقي الفلاحى ، وظهور المشاغل (الورش) الحرفية التي تستخدم العمل المأجور ، ونهوض الصناعة الرأسمالية ، كل ذلك كان مؤشرا يدل على نمو وتطور علاقات انتاج جديدة وانحلال الاسلوب الاقطاعي للانتاج وقد حدث تطور جيد تحت شروط تنامي تدفق الرأسمال الاجنبي ، ونتيجة لاختراع تطور اقتصاد

دمشق لصالح الرأسمال الاجنبي ، فكانت نتيجة هذه العملية تدمير
الصناعة ، وافتقار الاقتصاد الفلاحي .

وخلال النمو السريع للتجارة ، وخصوصا تجارة المواد الاولى ،
واستيراد الصناعات الاوربية التي اعطت مردودا عاليا بالنسبة لانتاج
تلك الحرف اليدوية المحلية ، فقد تعرضت الاخيرة لضربة قوية، واصبحت
بقايا الحرف اليدوية ، والصناعات التقليدية ، متأثرة جدا بالصناعة
الاوربية الوافدة ، ووصلت الى حافة ثابتة تماما ، واستمر الانتاج
الصناعي يعاني من الكساد (٥٦) .

اما انتاج الادوات المنزلية التقليدية ، والملابس ، والقماش الذي
صنع بأسلوب محلي ، كان في وضع افضل من غيره ، واستطاع الى حد
ما أن يتوسع حسب الطلب في سوق مقيدة . وتطورت الصناعات اليدوية
واتبعت القرى كلها تجارة خاصة ، وفتحت عنها مراكز بدوية دائمة .
وفي عام ١٨٥٠ كانت بعض فروع الحرف اليدوية قد تم التعرف عليها
بشكل جيد ، وتوسعت في مناطق عديدة. فامتداد سوق الحرف اليدوية
القروية دليل على نمو التطور الكبير ، والتبادلات بالنسبة للسلع. وكانت
الاسواق التي يعتمد عليها الانتاج الحرفي اليدوي ، تتطلب التسويق عن
طريق التجار بالاضافة الى الحرفيين الخاضعين للرأسمال التجاري. ويقول
بوركهارت : (٥٧) ، لم يعد الانتاج يعتمد على المواد الخام المحلية ، اذ ان
خيوط القطن ، والحرير ، والصوف ، كانت تشتري من بيروت ، اما
الخيوط المذهبة الالمانية ، والاستراالية ، فكانت تشتري من حلب
وبيروت ، وكانت اجرة العاملين في نسيج الحرير ، والخيوط المذهبة ،
تصل الى ١٠ قروش يوميا . اما عاملو القطن ، والصوف ، يكتفون
بتقاضي ٥ قروش) وعلى هذا الاساس نجد ان الصناعة القرية بدأت
تأخذ الدور الاكبر في حياة الدمشقيين كسائر رعايا الدولة العثمانية ،
واصبحت الصناعة المحلية تواجه ازمات واضحة حتى تدهور وضعها في
منتصف القرن التاسع عشر ، وتقلص عدد انوال النسيج ، ولم يعد
انتاجها يكفي السوق المحلية بسبب تزايد المنسوجات الاجنبية التي

اكتسحت السوق ، حتى لم يعد من الصناعات في البلاد العربية الا آثار باقية من الصناعات التقليدية الموروثة (٥٨)، وبالمقابل لم تجر الدولة أي محاولة لمواجهة الخطر الاوربي بانشاء صناعات حديثة ، أو حماية الصناعة المحلية بفرض رسوم على البضائع الاجنبية ، فضعفت الصناعة ، وتلاشت ، وانقرض بعضها بعد أن عجزت الدولة عن حماية الصناعة المحلية ، ولم يبق سوى صناعة النسيج ، والدباغة والحدادة ، والبناء ، والخياطة ، وانحصرت بعض الصناعات بطوائف معينة . وبعد عام ١٨٥٠ اخذت الحرف بالتناقص التدريجي ، ونظرا لاشتداد المنافسة الاجنبية أصبح الاهالي يقبلون على شراء تلك الصناعات الاجنبية ، واهملوا الصناعات المحلية فأصبحت هذه الصناعة عاجزة عن الوقوف في وجه الصناعات 'الاوربية' .

وكان لضعف الصناعة الشامية ، وافتقارها - بسبب غزو الصناعات الاوربية - عامل اقتصادي هام حيث تحول الصناع الى القيام بأعمال التجارة ، وظلت صناعة النسيج رائجة ولكنها لم تسجل تقدما بسبب فقر الدولة ، ونقص رأس المال ، وفقدان الامن الاداري ، والاختصاصيين . ومع ازدياد الضرائب ، وانصراف الناس للتجارة بالواردات الاجنبية التي تحقق لهم ربحا ، وعيشا أفضل ، أهملت الصناعة . وإذا دققنا النظر في صناعة البلاد عامة ، فاننا لا نجد صناعات خفيفة كالمنسوجات القطنية ، والصوفية ، والصابون ، والتبغ ، والدباغة ، والجلود . فأصبحت معظم السلع تستورد من الدول الاجنبية حتى أن المنسوجات الاجنبية من القطن ، والصوف ، كانت موادها الاولية تصدر من البلاد خاما ، وتستورد سلعا مصنعة . وأصبحت دمشق كسائر مدن الامبراطورية العثمانية بعيدة عن الحياة الصناعية في أضيق مداها (٥٩).

من جهة ثانية : نجد أن عامل المحافظة التي اتسمت به طوائف الحرف ، والعمال ، الى جانب عنف وابتزاز الحكام ، والموظفين ، كان في عداد اسباب تدني الصناعة . كما أن التدخل الاجنبي كان عاملا هاما في تدمير الصناعة ، وما لحقها من خراب اقتصادي ، واجتماعي ،

أدى الى هجرة سكان المدينة الى الأرياف ، وازدياد العاملين في الزراعة الذين تعرضوا الى حيف ، وظلم أصحاب المكينات ، وعسف الأقطاعيين ، الى جانب تطورات أخرى كازدياد عدد سكان المدن الساحلية ، مقابل نقص المدن الداخلية . وبناء على ما تقدم نجد : ان المنتجات الأوروبية الوافدة أخذت تسحب البساط من تحت أقدام الحرف التقليدية وغيرها من الصناعات التي كانت تقوم بدورها ، ليس محليا ، بل وعالميا (٦٠) . وهذا ينطبق على المنسوجات ، والمنتجات المصنعة في دمشق ، والقرى والمدن الإقليمية الصغيرة . وثمة مصنوعات كانت تنتج في دمشق خصيصا لتصديرها الى أقاليم الامبراطورية ، او الى البلدان الأجنبية . لكن تزايد تدمير الصناعة تحت تأثير المنافسة الشديدة ، الناجمة عن استيراد السلع الصناعية الأوروبية ، أدى الى سيطرة الصناعة الأوروبية على موارد ، وأسواق الامبراطورية العثمانية ، بأقل تكلفة ممكنة . وغطت الأسواق المحلية بالسلع ، والخدمات الجديدة (٦١) .

ولم يقتصر الأمر على استيراد المواد المصنعة ، وتدمير الصناعة . فالرأسمال الأجنبي الذي احتكر شراء الشرائق السورية ، وغزلها ، واستثمار الفلاح المنتج لها ، وعامل الغزل ، قد خلق صعوبات أمام صناعة النسيج الحريري المحلي الذي يعتمد الحرير كمادة أولية لصناعته . وباحتكار الرأسمال الفرنسي لهذه المادة ، وحرمان السوق المحلية منها ، اضطر صناع النسيج الحريري الى التوقف ، أو شراء الحرير بأثمان باهظة يصعب معها منافسة الحرير الفرنسي المصنع ، وهذا أدى بدوره الى خراب الصناعة الحريرية في السوق ، والمنزل ، على السواء .

كما ان الأقمشة السويسرية ، والأجواخ الإنكليزية ، حلت محل القماش الممشقي ، والصناعات النسيجية الأخرى . وتوقفت آثار الصناعات البيئية لفترة طويلة حيث كان الفلاحون ينسجون ثيابهم من خصل الحرير ، ونسالة الكتان ، لأن لف خيوط الحرير من الشرائق

كان عملهم الاساسي . ويقول الرحالة الانكليزي « بوركهارت » (١٢) :
(وفي عام ١٨٤٠ لاحظ أن المصنوعات المنزلية قد ندرت أما الفلاحون
ارتبطوا بالنسيج المصنع الذي حل محل القماش المصنع منزليا ، والذي
كانت خيوطه من القطن الانكليزي المستورد الرخيص) .

وأصبح ميل السكان في دمشق يتصف بنبل القديم ، وتقليد
الجديد القادم من أوروبا ، كسمة عصرية ، فقد أبت النساء لبس
المصنوعات الوطنية لعدم تشابهها بمثلتها الاجنبية (١٣) ، وهذا التيار
المتعاطف الداعي الى العصرية ، بتقليد سطحي غير واع تشبها بنماذج
الحياة الاوربية ، وطرق الحياة فيها ، لم يضر بالصناعة المحلية
واقتصادها القائم فحسب ، بل دعم الصناعة الاجنبية ، وساعد في
رواجها ، حيث خلت الاسواق من الصناعة المحلية الا في حدود الامكانات
المتوفرة ، وتشكلت طبقة جديدة من مختلف الفعاليات في الزراعة حيث
تكونت ملكيات . وحيازات متوسطة ، في جوار المدن بهدف تموين سكان
المدينة ، أو للاستفادة من الزراعات المدة للتصدير ، كتربية دودة
الحرير ، وتوفير القمح ، والعمل في التجارة ، واستغلال العمال الحرفيين
الذين تركوا الصناعة ، وتحولوا الى زراع أو اجراء لدى الفلاحين
الكبار ، أو القيام بأعمال التجارة ، وتصدير البضائع .

فالمرحلة الصناعية هذه كانت عبارة عن أداة مدمرة للبنى
الاقتصادية ، والاجتماعية القديمة . الا أنها كانت بداية مؤثر جديد
للتحرك الثقافي ، والسياسي (١٤) يخرج عن مجال بحثنا هذا . . وفي
الوقت نفسه نجد أن الازمات الاقتصادية التي تعرضت لها طوائف
الحرف في دمشق من جراء المنافسة الاجنبية كانت سببا في كثرة
الفقر ، والافلاس بين عامة الناس حتى وصلت الامور الى درجة يصعب
على المدين الوفاء بدينه ، واضطر الدائن لياخذ ربع القيمة ، أو يسلمح
المدين اذا اتضح للقاضي افلاسه (١٥) .

لقد تحولت البلاد واقتصادها في خدمة الرساميل والمؤسسات الاجنبية ، التي بدأت اعتبارا من عام ١٨٣٨ بعقد معاهدة مع انكلترا ، ثم مع دول اوروبية اخرى فرضت بموجبها تعرفه جمركية ثابتة على الصادرات تقدر بـ ٥٪ من قيمة السلع المصدرة ، بينما التعرفة للصادرات العثمانية ، ذات نسبة عالية . وتمكنت انكلترا من تقييد الامبراطورية العثمانية بعدم تعديل التعرفة الا برضاها . وبذلك تمكنت انكلترا أن تمنع الحكومة العثمانية من احتكار التجارة ، وأمنت لنفسها سوقا واسعة لتصريف منتجاتها بشروط قاسية ، ومنبعا ثرا للمواد الاولى الرخيصة لمصانعها . ولما كانت الصناعة شرط كل تقدم ، اصبحت الصناعة في تلك الفترة في دمشق في تأخر مستمر على الرغم من النجاح النسبي للزراعة ، والاعتناء بها أكثر من السابق (٦٦) .

ومما يلاحظ في هذه الفترة بروز عوامل جديدة في حياة مدينة دمشق وريفها على حد سواء ، جراء التدفق الهائل للبضائع الاجنبية ، وتحلل الاقتصاد المحلي ، وظهور عمال مأجورين في المشاغل ، والتجارة ، والورش ، والحرف ، والزراعة ، وبروز مؤشرات تطور علاقات انتاج جديدة اثر تحول الاقتصاد المعيشي الى اقتصاد تبادلي تحت تأثير الرأسمال الاجنبي في المناطق الضئيلة التطور نوجزها بالآتي :

- ١ - نمو الحاصلات النقدية للتصدير .
- ٢ - انحلال نظام المشاع ، وملكية الارض ، واحلال الملكية الخاصة .
- ٣ - توجه قاد نحو عدم العدالة في توزيع الثروة .
- ٤ - تحطيم الروابط التي كانت تربط الفلاحين بالارض ، أو بالقرية .
- ٥ - نمو جماعات كبيرة من التجار ، والسماسرة ، والوسطاء ، والماليين العاملين بالتجارة الخارجية ، والداخلية .
- ٦ - دمار الحرف اليدوية ، وبعض الصناعات على يد المنافسة الاجنبية .

واذا اردنا اظهار الجوانب المظلمة من الصورة ، فاننا نرى أن نصيب العمال والفلاحين قد انحدر بشكل ملحوظ ، خاصة العمال المهرة الذين لم يعد انتاجهم يصمد بوجه منافسة السلع الاجنبية المصنعة آليا . الى جانب ذلك : فان ارتفاع المستوى الاقتصادي العام كان في ارتفاع معدل الاستهلاك ، ولوازم المعيشة ، وتحسن الظروف الصحية .

ويمكن ملاحظة امور هامة هي :

أولاً : تدبذبات أسعار الحرير ، ونشوء طبقة نشطة من المتاجرين ومقاضي النقود .

ثانياً : كان الطلب الاجنبي المتزايد في منتصف القرن التاسع عشر سببا في توسع انتاج ، وتسويق الحبوب ، والمحاصيل الاخرى .

وقد اشار القنصل البريطاني في حلب الى ان المبلغ الذي كان مخصصا لهذه الزراعة قد ارتفع باضطراد ، من مليون قرش عام ١٨٤٦ الى ١٤ مليون قرش عام ١٨٥٦ .

وهذا الارتفاع بدأ مع تصدير الحبوب عام ١٨٤٤ على اثر وصول السفن الاوروبية التي تنقل الحبوب من سواحل سوريا ، وتعود الى اوربا بعد أن تفرغ حمولاتها من البضائع المصنعة في القسطنطينية ، وازمير .

كما أن الزراعة ارتفعت ، وامتدت بنسبة توازي ارتفاع الاسعار هذا الطلب الحديث خلق امدادات حديثة حتى إن مواد أخرى من الانتاج قد شقت طريقا لها ومثال ذلك : السمسم ، والبيقية ، والقطن ، هذه المواد التي كانت قد هجرت زراعتها عادت الى الظهور بقوة . ويقول القنصل البريطاني في القدس (٦٧) عام ١٨٥٠ : (نظرا لان هذا البلد قد نضب من الحبوب بعد عملية تصديره الى الموانئ البحرية ،

ومنها الى أوروبا ، والى انكلترا بوجه خاص ، فان حالة من الندرة كان يمكن أن نجدها في البلد ، لو لم يقيم العرب وراء نهر الاردن بزراعة الحبوب بشكل كثيف غير عادي ، وجلب نتاجهم الى بيت المقدس بكميات كبيرة) .

تصريف المنتجات الصناعية :

لما كانت سورية تتمتع بميزة جغرافية ، وموقع استراتيجي هام ، كنقطة التقاء القارات الثلاث ، ومنفذ للبلدان المجاورة ، فقد اسبغ عليها هذا الموقع ميزة هامة ، اضافة الى خبرة تجارية ، وصناعية ، اكتسبتها خلال مئات السنين ، وتفاعلت مع مختلف الحضارات ، والمحتلين . بالاضافة الى المرافئ ، والاسواق السورية النشطة في المبادلات التجارية ، والاستيراد والتصدير للمنتجات المعدنية ، والصناعية ، والفدائية ، والحيوانية . وكانت أهم الدول التي تتعامل مع سورية تجاريا هي : انكلترا ، النمسا ، فرنسا ، إيطاليا ، والمانيا . في حين كانت أهم الدول المستوردة : فرنسا ، مصر ، انكلترا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، وإيطاليا . ويمكن القول أن الميزان التجاري لسورية في ظل الحكم العثماني كان في عجز دائم كسائر اقاليم الامبراطورية العثمانية نظرا لسيادة الانتاج الرأسمالي الاوربي ، وسوء الادارة العثمانية ، وتعاطف الاستيراد ، وضعف التصدير .

وقبل منتصف القرن التاسع عشر وجد في دمشق اكثر من سبعين نوعا من الصناعات النسيجية التي تعد الثياب بدءا من الفزل حتى تصبغ جاهزة للباس ، ويصدر من منتجات هذه الصناعة الى مصر ، والجزيرة العربية ، وآسيا الصغرى ، وروميلية .

وما زال بعض اصحاب هذه الصناعة يقومون بصناعة أنواع عديدة من المنسوجات الحريرية والديما ، والشال ، والعباءات الحريرية النسائية . وكثرت هذه الصناعة ولاقت رواجا في أوروبا حيث أقبل

الاوربيون على شرائها لرخص اسعارها ومثانة نسيجها . وفي الاربعينات من القرن التاسع عشر ، استوردت فرنسا اكثر من ٧٥٠ قنطار حرير من اجمالي الحرير السوري البالغ ثلاثة الاف قنطار .

وكان تصريف المنتجات الصناعية في دمشق من السهولة بمكان ، فالمدينة مركز التبادل التجاري ، ومقر الصناعة والحرف ، وسوق المزداد ، ومخزن البضائع ، والسلع الاستهلاكية ، لسكان المدينة أنفسهم ، والقرى المجاورة ، والتجار الغرباء من داخل البلاد ، او من البلاد الاجنبية ، ومركز عملاء ، وسماسرة ، ووسطاء التجارة ، وهي سوق اللوازم العامة لكافة ابناء الشعب ، وحاجات الفلاحين ، والميسورين ، وعامة الناس . فالاسواق المتواجدة في المدينة — على كثرتها — كانت مركز الفعاليات الاقتصادية ، والتجارية ، وتبادل السلع . ولو تتبعنا اسماء الاسواق الموجودة في دمشق لوجدنا ان اسماء هذه الاسواق تدل على الاصناف التي تتعامل بها ، ونوع البضائع التي تتجر فيها ، وقد ورد في كتاب قاموس الصناعات الشامية اسماء الاسواق التالية (٨٦) :

(الاروام البزورية ، الجديد ، الجزماتية ، الجمال ، الحرير ، الحميدية ، الحمير ، الخياطين ، الخيل ، الدرويشية ، السروجية ، السكرية ، السنانية ، الصوف ، العقادين ، العسرونية ، العلبية ، الفنم ، القباقيب ، القطن ، المحايرية ، القميلة ، المردانية ، المسكية ، النحاسين ، النطاعين ، النسوان) . وهناك اسواق خارج المدينة ، وقراها ، كسوق شبع ، والزبداني ، وصيدا ، وضمير ، وطرابلس ، وعدرا والعجم ، وعين التينة ، وعين الفيحة ، وسوق غوطة دمشق الخ .

كما ان خانات دمشق تدل على أماكن تواجد التجار المختصين ، وأنواع السلع التي تباع فيها مما يريح النازل الغريب ، والتاجر المختص ، في تأمين انواع السلع مثل : خان الزيت ، خان التبن ، خان القمح ، خان الدبس ، خان الحرير ، الخ .

وكانت صادرات الصناعة الدمشقية منتظمة مع مدن الامبراطورية العثمانية ، وبعض المدن الاوربية ، كما ان صادراتها من المنسوجات ، والعبي الى جهات سورية كثيرة جدا ، كادوات الخيل ، والجمال ، والمواد اللازمة للزراعة اضافة الى بعض الصناعات الزراعية : كالقمر الدين ، والمشمش . ومن الصادرات الى دول أوروبا نجد الصوف ، والخرق والعظام ، وبزر المشمش (٦٩) . وكانت تجارة الحنطة والبرغل والطحين رائجة ، وتصدر الى بيروت حيث يتم شحن قسما منها الى بلدان اوروبا . كما ان الحرف اليدوية التي كانت منتشرة خارج حدود مدينة دمشق كصناعة احجار الرحي التي انتشرت بشكل واسع في حوران ، قد صدرت الى مصر . والمنسوجات ، والمواد القطنية ، كانت تسوق الى لبنان ، وفلسطين . وان امتداد سوق الحرف اليدوية في المدينة والقريبة دليل على التطور الكبير في المبادلات السلعية ، وهذه الاسواق يعتمد عليها انتاج الحرف اليدوية وما يتطلبه التسويق الخارجي والداخلي (٧٠) ومن الصادرات الهامة يذكر « بينكوفيتش » : (انه في عام ١٨٤٠ تم تصدير ٢٠٠ ألف (بود) (Poods) (٧١) من الصابون وكانت منتجات دمشق لها ميزات خاصة فالحرير الدمشقي المعروف في روسيا ب (الدجاكرين) و (الشريمشوتا) رائجين في روسيا واوروبا الغربية ايضا . وكان حجم الاسواق التي تعتمد على نتاج الحرف اليدوية تتطلب التسويق عن طريق التجار بالاضافة الى الحرفيين أنفسهم الذين كانوا خاضعين للرأسمال التجاري .

فدمشق كانت تعتمد في تصريف منتجاتها الصناعية على البلدان المجاورة : كفلسطين ، والعراق ، ومصر ، والحجاز ، والآناضول وبعض الاقطار العربية ، وكان أهم الصادرات تلك الصناعات النسيجية : كالعبي على اختلاف انواعها ، والتي كانت تصنع بشكل واسع في دمشق ، والقلمون ، نظرا لتوفر موادها الاولية ، ويلبسها عامة الناس . وكانت مصانعها في دمشق ، واختصت بلدة جرمانا بصنع النوع النحيف من الصوف ، والوبر لتصديره حيث يلبسه عليه القوم من امراء ، و كبار ،

ومتنفذين ، وكانت هذه الصناعة تصدر الى بلاد فارس ، وكانت تباع الى الحجاج في موسم الحج بكميات كبيرة ، وكان يصدر من الانواع الحريرية من هذه المادة الى اوربا ، و امريكا ومصر ، وايران (٧٢) .

أما الاغباني المقتبسة عن الهند فقد كان لها شهرة واسعة ، وتصدر ايضا الى الخارج ، وكان لها تجار مختصون يصدرونها الى تركيا ، والحجاز ، والعراق ، ومصر ، والسودان ، والصين .

أما الانسجة الحريرية الموشاة بالقصب ، والمزركشة بالصور ، والمناظر الطبيعية ، وموشاة بالذهب ، والفضة . كانت تصدر الى المدن السورية كحمص ، وحماه ، وحلب ، وغزة ، وبيروت ، والبلدان المجاورة : كالاناضول ، ومصر ، والحجاز ، والعراق .

الحواشي :

- ١ - بدر الدين السباعي - أضواء على قاموس الصناعات الشامية ، ص ١٠ .
- ٢ - محمد سعيد ، ومحمد جمال الدين القاسمي ، قاموس الصناعات الشامية ص ١٤ .
- ٣ - السباعي أضواء على قاموس الصناعات الشامية ، ص ٤٤ .
- ٤ - نعمان قساطلي ، ص ١٢١ .
- ٥ - مجلة العربي العدد ١٧٢ آذار ١٩٣٣ .
- ٦ - أحمد حلمي الملا ، دمشق في مطلع القرن العشرين ص ١٣٦ .
- ٧ - جب هاملتون ، وبوون هارولد ، المجتمع الاسلامي والغرب ، ج ٢ ، ص ١٤٢ .
- ٨ - نعمان قساطلي الروضة الفناء ، ص ١٠٩ .
- ٩ - كرد علي - خطط الشام ج ٤ ص ٤٠٢ .
- ١٠ - نفس المصدر ج ٤ ص ٤٠٥ .
- ١١ - نفس المصدر ج ٤ ص ٤٠٥ .

- ١٢- رزق الله هيلان ، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المتخلفة ، ص ٢٧ .
- ١٣- علي الحسني . تاريخ سورية (الاقتصاد روح الحرية والاستقلال) ، ص ٢١٩ .
- ١٤- نعمان قساطلي ، الروضة الفناء ، ص ١٠٤ .
- ١٥- نفس المصدر ، ص ١٢٣ .
- ١٦- بورينغ ص ١٢٤ .
- ١٧- كرد علي ، خطط الشام ، ج٤ ، ص ٢١٥ .
- ١٨- جب وبوون ج٢ ، ص ١٤٥ .
- ١٩- كرد علي ، خطط ج٤ ، ص ٢٠٧ .
- ٢٠- المصدر نفسه ، ص ٢١٨ .
- ٢١- قساطلي ، الروضة الفناء ، ص ١٢٤ .
- ٢٢- كرد علي ، خطط ج٤ ، ص ٢٠٩ .
- ٢٣- المصدر نفسه ، ص ٢٠٩ .
- ٢٤- المصدر نفسه ، ص ٢٠٧ .
- ٢٥- اديب تقي الدين الحصني ، منتخبات التواريخ لدمشق ، ج٣ ، ص ١٤٨ .
- ٢٦- جب وبوون ج٢ ، ص ١١٦ .
- ٢٧- الياس بن ميمود القدسي نبذة تاريخية عن الحرف الدمشقية ص ٩ .
- ٢٨- عبد الرزاق البيطار ، حلية البشر ، ج١ ص ١٦٨ .
- ٢٩- الكدك ، هو بيع حق ممارسة مهنة ما مع لوازمها ، ويختلف بين الحمام والدكان ، ففي الدكان يعني الابواب والرفوف ، أما في المقاهي ودكان الحلاق يعني المدة الموجودة في الدكان ، وفي الطاحون حجرا الرحا .
- ٣٠- السباعي ، الصناعات الشامية ، ص ٩٢ .
- ٣١- جب وبوون ، ج١ ، ص ١٢٩ .
- ٣٢- الياس بن ميمود القدسي ، نبذة تاريخية ، ص ٩ .

- ٣٣- المصدر نفسه ، ص ١١
- ٣٤- المصدر نفسه ص ١٢ .
- ٣٥- رافق ، التنظيم الحرفي في بلاد الشام ، ص ٣٨ .
- ٣٦- القدسي ، نبذة تاريخية ، ص ٣٢ .
- ٣٧- جب وبوون ج ٢ ، ص ١٣١ .
- ٣٨- القدسي ، نبذة تاريخية ، ص ٢٩ .
- ٣٩- القاسمي محمد سعيد ومحمد جمال الدين ، قاموس الصناعات ، ج ١ ، ص ٥٥ .
- ٤٠- القدسي ، نبذة تاريخية ، ص ٣٠ .
- ٤١- غابرييل بير ، ص ٦٨ .
- Gabriel Bier, Fellah and Townsman in the Middle East, P. 68
- ٤٢- القدسي ، نبذة تاريخية ، ص ١٤ .
- ٤٣- المصدر نفسه ، ص ١٤ .
- ٤٤- المصدر نفسه ، ص ١٦ .
- ٤٥- المصدر نفسه ، ص ١٨ .
- ٤٦- المصدر نفسه ، ص ٢٥ .
- ٤٧- المصدر نفسه ، ص ٢٦ .
- ٤٨- المصدر نفسه ، ص ٢٩ .
- ٤٩- القاسمي ، محمد سعيد ومحمد جمال الدين ، ج ١ ص ٥٥ .
- ٥٠- القدسي ، نبذة تاريخية ، ص ٣٠ .
- ٥١- شارل عيساوي
- Charles Issawi, the Economic History of the Middle East
P. 244.
- ٥٢- الحسيني الأمير علي ، تاريخ سورية الاقتصادي ، ص ٢١٩ .
- ٥٣- المصدر نفسه ، ص ٢٤٥ .

- ٥٤- شارل عيساوي ، ص ٢٤٥ .
- ٥٥- قسطنطين بازيل ، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني ، ص ٢٨٩ .
- ٥٦- شارل عيساوي ، ص ٢٤٠ .
- ٥٧- المصدر نفسه ، ص ٢٤١ .
- ٥٨- عبد العزيز الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ١٣٤ .
- ٥٩- محمد وهبي ، أزمة التمدن العربي ، ص ١٧٩ .
- ٦٠- السباعي ، الراسمال الاجنبي ، ص ١٩ .
- ٦١- زي هرشلاغ ،
- ٦٢- شارل عيساوي ، ص ٢٣٣ .
- Z. Y. Herechlag, introduction, to the modern Economic
History of the Middle East. P. 95.
- ٦٣- المصدر نفسه ، ص ٢٣٠ .
- ٦٤- علي المحافظة ، الاتجاهات الفكرية عند العرب ، ص ١٢ .
- ٦٥- عبد الكريم رافق ، التنظيم الحرفي في بلاد الشام ، ص ٥٤ .
- ٦٦- السباعي ، الراسمال الاجنبي ، ص ٦ - ٧ .
- ٦٧- شارل عيساوي ، ص ٢٢٧ .
- ٦٨- القاسمي ، محمد سعيد ، ومحمد جمال الدين ، قاموس الصناعات ، ص ١٢٥ .
- ٦٩- كرد علي ، خطط ج ، ص ٢٠٤ .
- ٧٠- قسطلي - الروضة الفناء ، ص ١٢٥ .
- ٧١- البود - وحدة قياس وزن روسي تساوي ٢٢٧٦ طن متري .
- ٧٢- كرد علي خطط ج ، ص ٢٠٤ .

* * *

الفصل الخامس التجارة

مقدمة :

احتلت دمشق مركز الصدارة بالنسبة لتجارة بلاد الشام ، وكانت دمشق وحلب من اعظم المراكز التجارية في الامبراطورية العثمانية في بداية القرن التاسع عشر ، ولدمشق تاريخ تليد في التجارة ، وتأتي اليها القوافل من بلاد الشام ، وبلاد فارس ، والهند حاملة : التبنك ، والسجاد ، واللؤلؤ ، والتوابل ، والاحجار الكريمة ، والطيب والعقاقير .

وتحمل هذه القوافل اثناء عودتها : مصنوعات دمشق الشهيرة : كالاجواخ ، والشباب والالبسة الحريرية الموشاة بالقصب ، والمصنوعات الخشبية ، والصدفية ، والنحاسية وكانت دمشق بحكم موقعها التجاري الهام ، تتمتع بالثروة والفنى ، وكانت أكثر اللغات المستعملة بدمشق تدل على العلاقات المتبادلة مع أهل هذه اللغات : كالهنود ، والفرس ، والترك وكان للغرباء تكايا خاصة بهم كالهنود مثلاً ، وأقام الدمشقيون صلات حسنة وعلاقات تجارية مع العديد من التجار الاجانب في مختلف أنحاء العالم ، وكانت التجارة بيد أبناء دمشق يتحكمون بها ولا ينافسهم أحد الى أن سمح ابراهيم باشا بدخول الاجانب دمشق عام (١٨٣٤) وبدخول هؤلاء البلاد نوافذ التجارة الاجانب بمصنوعاتهم الحديثة التي دمرت الصناعة المحلية دون معارضة

أحد ، واعترفت الدولة بهؤلاء التجار كطوائف أو ملل مستقلة ، فأقاموا في البلاد ، وتاجروا فيها مستفيدين من حماية الدولة ، ونظام الامتيازات ، وأصبحوا صلة الوصل بين السوريين والمؤسسات التجارية والصناعية الأجنبية في الخارج ، وأصبح تجار دمشق منذ ذلك الحين مجبرين على التعامل معهم وانخرطوا في لجة التجارة المربحة ، والتي أصبحت أهم من العمل في المهن اليدوية ، أو الأعمال الزراعية ، وأصبحت التجارة منذ ذلك الحين تجري تحت اسم أوربي^(١) ، فالتجارة الأوروبية دفعت عجلة التجارة الخارجية في دمشق الى درجة أعلى وأوسع ، وكانت التجارة سببا في ازدهار الاحوال الاقتصادية في منتصف القرن التاسع عشر وكانت احوال الذين يعملون في التجارة أو فروعها أحسن من احوال غيرهم بدرجات^(٢) .

التجار المحليون :

بعد رحيل الحملة المصرية من دمشق ١٨٤١ م أخذ العديد من وجهاء مدينة دمشق يتنافسون على المراكز في المدينة ، واستخدم هؤلاء مراكزهم لبناء قاعدة موارد مادية في القطاع التجاري ، وأخذ كل من الوسيط والتاجر دورا متعاضدا فهو يشكل صلة الوصل بين الفلاح والسوق في عملية استغلال تجاري ربوي ، عرقل الى حد بعيد نمو العلاقات السلعية النقدية ، وجاء سيل السلع الأجنبية الأوروبية ليوجه ضربة للحرفة التي تناقص عدد أفرادها بشكل ملحوظ ، وتحول هؤلاء الى العمل في التجارة وتصريف الساع الأجنبية ، وتشكلت فئة نصف اقطاعية تحدرت من تجار المدن الذين استثمروا رأسمالهم في تجارة الريف ، وانتشر الاقتصاد القائم على التبادل السلعي بالنقد بازدهار الاستثمار القائم على التجارة والقروض بالفوائد ، وزاد غنى التجار من استثمار الفلاحين بشكل بشع ، وانتقل الاقطاعي الذي يملك المال الى تاجر ، ووظف الرأسماليون أموالهم لجني الارباح الطائلة ، ولعب بعض التجار دورا أساسيا في امتصاص اقتصاد دمشق الى داخل الاقتصاد

الأوربي ، ولا عجب أن يصبح أصحاب الاموال المصرفية ، والمرايين من تعداد الوجهاء والزعماء الذين يسيطرون على السيولة النقدية ، فاقاموا صلات قوية مع اصحاب الاراضي ، وقدموا لهم الراسمال لتمويل مشتريات البيروقراطية من الاراضي ومشاريع البناء السكني . ووصل الكثير من التجار الى مراكز اجتماعية بفضل التجارة ، وحصلوا على ثروات ضخمة بسببها ، واحتفظ التجار بعلاقة خاصة مع الادارة السياسية التي استفادت هي الاخرى من نشاط التجارة ، وشملت فئة الاميان ايضا افراد آخرين ذوي رصيد مالي ملحوظ جعلهم موضع الاحترام ، واوصلهم الى المجد الذي لعبته التجارة ، فاذا حصل ازدهار في دمشق فان ذلك يعود الى تجارتها .

وقد رغب أصحاب الثروة من التجار واصحاب الاموال بتعزيز هذا النجاح الاجتماعي فتحول عدد منهم الى علماء واتى بعد هؤلاء في السلم الاجتماعي فئة الحرفيين الذين كان لهم ارتباطات اجتماعية هامة ، وزاد عدد العاملين بالتجارة بعد ان افلست الحرف التقليدية ، وهجر العمال أماكن عملهم . أما الفلاح فكان على درجة أقل من هؤلاء ويعتبر من المرتبة الثالثة من حيث السلم الطبقي .

التجارة الداخلية :

ان سوق دمشق تعتبر بحق مركز أساسي يحدد انتاج الغوطة ، ويتحكم في توزيع هذا الانتاج وتسويقه ، وقد خضع ريف دمشق وغوطتها الى عامل جغرافي زراعي حيث نحتت دمشق في اقتطاع اراض من الريف القريب منها وقرى كاملة تستمد منها ذاتها وغناها .

وفي الوقت نفسه كانت دمشق الافق الاقتصادي الوحيد الذي يعرفه الفلاح المجاور وهي الرقعة الجغرافية الزراعية التي يتم فيها اتصال الوحدات الاقتصادية الصغيرة والتي تشكل - متحدة - لحمة حقيقية لدى الحياة الاقتصادية للمنطقة المحيطة بدمشق ويتضح ان

علاقة دمشق بفوطتها هي علاقة مبادلات تجارية واقتصادية متينة . فاهالي الفوطة لا يجدون في قراهم احتياجاتهم وهم مضطرون لتأمينها من اسواق دمشق بزيارات يومية أو اسبوعية . كما ان فلاحي الفوطة يبيعون منتجاتهم خاصة من الخضار والفواكه ، والالبان الى المستهلك في المدينة مباشرة ، في رحلة يومية أو شبه يومية . وكما أن دمشق مركز التجارة ، فانها أيضا مركز فائض الفوطة الحيواني حيث تقام لها اسواق تقليدية سميت باسماء أيام الاسبوع كسوق الجمعة وسوق الاحد ، وسوق الخميس ، وارتبط هذا الشكل الاقتصادي من النبادل بعلاقة قوية ، فرخاء الريف من رخاء المدينة ، والعكس بالعكس . والمبادلات التجارية تتم عادة في اسواق دمشق المخصصة ، ف نجد اسماء الاسواق متناسبة مع معروضاتها . اما المحاصيل الزراعية فيلجأ اصحابها الى بيعها صفقة واحدة لتوفير الوقت في الفرز ، والنقل ، والحراسة . أما بائعي الخضار ، والفواكه ، فهم يحملون محاصيلهم الى اسواق المدينة ويبيعونها ، اما في الاسواق ، أو يتجولون في الحارات على ظهور دوابهم بشكل يومي . وقد تتم عملية التسويق بارسال المحصول الى بائع المفرق مباشرة دون وساطة السماسرة ، وعلى اتفاق مسبق بين المنتج والبائع ، أو عن طريق عرض المنتجات على الباعة مباشرة . واصحاب الكميات الزراعية الصغيرة يبيعون بهذه الطريقة نظرا لضالة منتجاتهم . وهناك نوع آخر من التجارة المحلية تتلخص بعرض هذه المنتجات على الارصفة ، أو في الاماكن التي يرتادها الناس كالساحات العامة ، وباحات الدوائر الرسمية ، حيث يرغب المستهلك شراء هذه المنتجات الطازجة . اما الكميات الكبيرة فتنتقل الى سوق الخضيرة فيتولاها بائع الجملة الذي يقوم بتصريفها .

أما في القرية فان الاحتياجات الضرورية تنتج محليا دون الاعتماد على الأسواق البعيدة فأدى ذلك الى ضعف المبادلات التجارية داخل القرية ، الا ان التجارة المحلية القائمة بين القرى المجاورة اتاحت للناس ابتياع حاجيات غير متوفرة في القرية الواحدة ، كما ان الموقع الجغرافي

للمنطقة فرض اقامة علاقات دائمة مع المناطق المجاورة ، فدمشق تعتمد على قرى الغوطة في امدادها بالخضار والفاكهة ، والحبوب ، والفلات الزراعية الاخرى ، وموقع دمشق الهام - والذي لا تحده عقبات تذكر - أدى الى اتصال مباشر مع الجوار ، وكذلك مع البدو - المقيمين والمتنقلين - في حوض وادي بردى ، وبراري دمشق .

كما ان الاتصالات كانت متيسرة مع الاقاليم المجاورة ، كحوران ، والجبولان ، والقلمون ، وجبل العرب ، وغيرهم ، وكانت المبادلات التجارية تتم داخل الاسواق العديدة والخانات . وكانت مشتريات بلاد الشام ، والريف السوري ، من اللباس ومتماته تشتري من دمشق وعلى الاخص لباس الفلاحين وحاجياتهم .

الى جانب ذلك كانت دمشق مركزا تجاريا هاما ، ومركزا لتجميع الحجج القادم من الاناضول ، والبلاد المجاورة ، وتنطلق منها قافلة الحج الشامي ذات الشهرة التجارية الواسعة ، لانها كانت بالضرورة قافلة تجارة أيضا ، وتعود اليها هذه القافلة محملة بالبضائع مما جعل موسم الحج يعود بالنفع الاقتصادي على المدينة في فترة ذهاب القافلة ، وعودتها .

وكانت التجارة المحلية ، داخل دمشق تعتمد على ثلاث فعاليات اقتصادية مختلفة غير منفصلة عن بعضها ، أو متنافسة بشكل تام ، فعلى الاغلب كانت هذه ، القطاعات متصلة بعضها ببعض ضمن المدينة . واول هذه القطاعات يضم المدينة ، والضواحي ، والقرى المجاورة . فالفلاحون في غوطة دمشق يحملون انتاجهم الخضري - والذي لا يتحمل التخزين - الى المدينة يوميا ، ويبتاع هؤلاء حاجياتهم من البضائع ، والحبوب ، واللحوم ، وغيرها من تجار المفرق ، والحرفيين في اسواق المدينة . وكان لهذا القطاع أهمية خاصة بالنسبة لحياة المدينة اليومية كنشاط تبادلي بسبب المباشرة ، ونوع البضاعة المتبادلة ، والحالة النقدية الراهنة (٢) .

أما القطاع الثاني : فهو تجارة الاستيراد والتصدير من مراكز التصنيع والانتاج المدني الأخرى في سورية ، والامبراطورية العثمانية ، والبلاد المجاورة ، والدول الأجنبية . وهذا القطاع يتركز في الخانات ، ومراكز التجارة الهامة في المدينة . ويدل على نجاح هذا القطاع وازدهاره عدد الخانات التي بنيت ، وازدهار العائلات القائمة بالتجارة ، ونشاطها .

أما القطاع الثالث : فهو يقابل علاقات المدينة الاقتصادية مع المناطق التي تعتمد الزراعة البعلية ، أي الأراضي الواقعة على حدود الغوطة ، وعلى السهول المنتجة للحبوب كحوران ، ومنتاج المواشي ، كالجولان ، ومناطق البدو وغيرها .

أما النشاطات الاقتصادية في المدينة التي تتصل بها مباشرة ، فلها موسمان اقتصاديان في السنة ، أولهما : وقت الحصاد في شهري حزيران وتموز ، والثاني : موسم الحج السنوي إلى الديار المقدسة .

وهذان الموسمان يعتمدان الحبوب في هذه المنطقة والحيوانات التي توجد لدى البدو ، وفي المنطقة نفسها أيضا (٤) . ومن هاتين المادتين كانت تشكل أعمال تجارية محلية رائجة ، وكانت تجارة الحبوب تتركز في حي الميدان حيث اعتمد التجار في هذا الحي على حبوب حوران ، كما كان هناك سوق آخر للحبوب داخل المدينة قرب جامع السنانية ، وهذا يعتمد على انتاج السهول السورية الشمالية . واكتسب التجار القائلون على تجارة الاستيراد والتصدير في مراكز المدينة وضعاً أقوى من الحرفيين ، وفلاحو الغوطة الذين كانوا يتعاونون معهم ، ويزودونهم بالمواد اليومية .

مراكز التجارة داخل دمشق :

تشكل أسواق مدينة دمشق بمجموعها قلب المدينة ، ويتوزع بعضها في الأحياء البعيدة عن المركز ، وكانت أسواق دمشق تشتمل على

٦٩٠٠ دكان (٥) يمتلكها اصحاب التجارة ، والعاملين بالبيع والشراء . ومن اشهر هذه الاسواق : سوق العلية : وتصنع به العلب الخشبية وغيرها ، وسوق الدقاقين : حيث يدق الصانع الاقمشة الحريرية ، وسوق البزورية التي تباع فيها مشتقات العطارة ، والسكاكر والتوابل ، والمرببات ، والحلويات ، وانواع البذور ، وسوق الحبالين : لبيع الحبال والخيوط . وسوق العجبية : لبيع العباءات ، والاكسية ، وسوق الجقمق : (سوق الطويل) لبيع الديما ، والعباءات ، وفيها ايضا بضاعة المانيفاتورة يتاعها الفلاحون من الريف القريب ، والبعيد ، وسوق القطن : لبيع القطن وغزوله ، وتمتد أسواق المدينة كلها تقريبا من جهة الشرق الى جهة الغرب باستثناء سوق البزورية فهو يمتد شمالا - جنوبا . ثم سوق باب الجابية ، ويباع فيها العطارة ، والحلويات ، وسوق السلاح ، وسوق التبن وسوق العقادين ، وفيها العاملون في عقاد الحرير او العقود الحريرية ، والانسجة الحريرية .

ويتصل به سوق الصاغة ، وسوق القباقيب : لبيع القباقيب ، والصناديق ، والصواني الجميلة المطعمة بالصدف ، والموشاة بالرسوم الدقيقة البديعة ، وسوق القوافين : لصناعة وبيع الاحذية ، وسوق الحرير : ويقيم فيه باعة الحرير ، وصانعو الكنادر وباعة المانيفاتورة ، وسوق البهرامية ، وسوق الجديد ، وسوق القماحين ، وسوق القلبجية ، وسوق النورية (الغزولية) حيث تباع غزول النسيج القطنية والحريرية ، وسوق الخياطين ويقيم فيه صانعو الاجوانح والمنسوجات وبائعوها ، وسوق البريد : وهذا يعتبر من اجمل اسواق المدينة ، تباع فيه منسوجات البلاد ، والبضائع الاجنبية الثمينة ، ويكثر فيه الازدحام لكثرة الزائرين .

وسوق العسرونية : لبيع الاواني الزجاجية ، والخزفية ، وهي سوق مكشوفة ، وكذلك سوق باب القلعة ، مكشوفة ايضا ، ثم السوق الجديد : وتمتد ما بين قلعة دمشق ، والمرجة ، تشبه سوق باب البريد

من حيث الازدحام ، ويتم فيها تجارة الجواهر ، وخياطة الثياب
الافرنجية .

وسوق الاروام : وتسمى ايضا سوق الدالين ، وسوق النسوان :
وهي جزء من سوق الاروام بين سوق الحميدية ، والحريقة ، وسوق
القملية : موضع شارع النصر الآن لبيع النحاس المستعمل والحديث ،
والاثاث المستعمل ، والاسلحة ، وغير ذلك . ثم سوق السروجية :
لصنع ادوات الخيل ، ولباس الفرسان ، وسوق الزرابية ، وسوق
الدرويشية : وتمتد من سوق الاروام الى باب الجابية جنوبا . وسوق
السنانية : تصنع وتباع فيها العلب ، وبها تجارة متنوعة ، وصياغة
الذهب . سوق الارز : وهي سوق صغيرة تتصل بسوق البزوربة .
والى جانب هذه الاسواق المجتمعة داخل المدينة نجد اسواقا متفرقة
كسوق الخيل ، وسوق الجمال ، وسوق الخضرية وسوق الحمير ،
وسوق المحابرية ، وسوق المناخلية ، والبوابجية ، وسوق العمارة ،
وسوق الاغنام لبيع الفنم المعد للذبح اليومي ، حيث يشتري منه
الجزارون لوازمهم ، وسوق الميدان الذي يمتد من باب الجابية وسط
المدينة - الى الجنوب بطول ميلين يخترق حي الميدان حتى (باب مصر)
او البوابة (ساحة الاشمر) اليوم ، ويوجد في هذه السوق دكاكين ،
ومحال تجارية على جانبيه ، وهي مكشوفة ، وزرع على جانبي السوق
اشجار الازدخلة ، وتسير ضمنه المركبات ، ومعظم هذه الاسواق باقية
الى يومنا هذا ، وتحمل نفس الاسماء ، ومن المراكز التجارية الهامة في
دمشق الخانات المعدة لبيع المواد التجارية ، وهي ما زالت بحالة جيدة حتى
اليوم ، ولا زال يتبع بعضها التقاليد القديمة التي نشأت بسببها ،
ففيها حوانيت تباع البضائع في موضع واحد ، وتحفظ كذلك باسمائها
القديمة ، وتؤدي وظيفتها كمستودعات . وكانت هذه الخانات تمتد
جنوبي الجامع الاموي ، بين القلعة - وسوق مدحت باشا ، حيث توجد
الاسواق التجارية المختلفة يتمون منها الجنوب السوري (حوران - جبل
العرب - الجولان) وقد بلغ عدد هذه الخانات (١٣٩) خانا ولا يزال

بعضها عامرا حتى الان . وكانت هذه الخانات تضم الاسواق والدواب ، والمكاربة ، وبعض الفقراء (٦) ، ونظرا لصغر المتاجر امام سيولة المواد الغذائية والبقول ، والمحاصيل . استعان التجار بالخانات لايداع البضائع الزائدة لحين الطلب . او انها اقيمت من اجل تخزين وبيع المنتجات ، مما يدل على ذلك اسمائها ، ومواقعها القريبة من المواد المخزنة ، ومن أهم هذه الخانات :

خان أسعد باشا ، خان الدالانية ، خان العمود ، وخان سليمان باشا ، وخان الحماسة (لنزول أهالي حمص به) وخان الجمال ، وخان البطيخ ، وخان الدبس وخان الدواب ، وخان العسرونية وخان الفرو ، وخان عيسى القاوي ، وخان فتحي ، وخان حبيطر ، وخان بخطر ، وخان الزيت ، وخان المردانية ، وخان الخياطين ، وخان الجوخ ، وخان الزعفرنجية ، وخان الشيخ قطنا ، وخان العمارة ، وخان باب مصلى وخان الشاغور ، وخان العلية ، وغيرها .

وكانت هذه الخانات تشبه الفنادق في أيامنا هذه ، ويقصدها التجار ، والغرباء ، للتجارة والمبيت ، وكما قسمت اسواق دمشق بحسب اختصاصاتها كذلك الخانات ، وكان أصحاب هذه الخانات من جنسيات مختلفة .

طرق التجارة :

أقام الدمشقيون صلات حسنة ، وعلاقات تجارية ، مع الريف السوري والتجار في البلدان المجاورة منذ القديم ، كما اقاموا علاقات تجارية متميزة مع بغداد ابتداء من القرن التاسع عشر ، مما سهل السفر ، والتجارة ، وسير القوافل ، وورود الحجاج . وكان ذلك سببا في انتعاش دمشق اقتصاديا . وعلى الرغم من احتكار بعض الطوائف للتجارة ، فقد وجد الكثير ممن يعملون بالتجارة ، وخاصة الذين تركوا العمل في الحرف اليدوية . أما العاملون في الزراعة فقد تغيرت أحوال معيشتهم بعد

انتقالهم الى العمل التجاري ، وخاصة بعد دخول الاجانب دمشق ، فأصبح الفلاح الذي كان قبل ذلك يحمل منتجاته بنفسه الى السوق ، أصبح الان يبيع انتاجه للعميل الاجنبي الذي أصبح وسيطا بين الفلاح والسوق ، ويذكر السبامي(٧) الذي يصف اللوحة التي تتكرر كل عام قائلا :

(ففي وقت جمع الضرائب ، وهو الوقت الذي يكون فيه الفلاح في امس الحاجة الى النقد ، يتوجه جيش من التجار واغلبهم وكلاء التجار الاجانب الى القرى ليساعدوا الفلاح بتقديم النقد الضروري له لقاء محصوله القادم بفائدة قدرها ٣ - ٥ ٪ في الشهر ، او بشراء المحصول كله لقاء ثلثي ، او نصف ثمنه) وقد مر معنا انفا كيف يبيع الفلاح محاصيله من الحبوب دفعة واحدة ، ويتجول بائع الخضار والفواكه في احياء المدينة ، او يعرضوا انتاجهم في اماكن معينة لبيعها بشكل يومي .

التجار الأجانب :

كانت دمشق حراما على الأجانب حتى عام ١٨٣٤ ابان حكم ابراهيم باشا في بلاد الشام ، حيث سمح للتجار الأجانب بدخول دمشق . ويرجع سبب منع هؤلاء قبل تلك الفترة الى خوف التجار الدمشقيين من انتقال زمام المبادرة التجارية الى ايدي الأجانب ، وبعد أن سُمح لهم بالدخول ، أخذوا يتاجرون بالبضائع الأجنبية دون معارضة أحد ، وسمح لهم في الاقامة داخل الامبراطورية العثمانية بعد صدور التنظيمات الخيرية ، والاصلاحات التي أعلنها العثمانيون بعد رحيل ابراهيم باشا عن دمشق ، واعترفت بهم الدولة كطوائف ، أو ملل مستقلة ، لها شرائعها الخاصة المستقلة ، ومنحهم السلطان عهد الأمان ، ووزعت طوائف التجار الأجانب تحت الاشراف المدني ، والقانوني لقناصل دول هذه الطوائف الذين توطدت دعائم مصالحهم ، ورزحت الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر تحت وطأة الامتيازات الأجنبية .

وبدخول التجار الأجانب دمشق ، أخذوا يقيمون بها ، ويتاجرون فيها ، مستفيدين من نظام الامتيازات الآتية الذكر ، وأصبحوا صلة الوصل بين السوريين والمؤسسات التجارية والصناعية الأوروبية في الخارج ، وزادت المنتجات ، وازدهرت التجارة العالمية ، وكان للتجار الأجانب مزايا متعددة ، كخفض الرسوم النسبي على بضائهم ووارداتهم ، وصادراتهم ، فاستفادوا من هذه المزايا بالمضاربة التجارية ، فعرضوا بضائهم بأسعار أقل من تلك التي يعرضها منافسهم من الجنسية العثمانية ، واستطاعوا أن يحصلوا على احتكار شبه كامل لتجارة الجملة داخل الامبراطورية العثمانية ، واستفادوا أيضا من حماية نظام الامتيازات كعقائهم من الرسوم ، في حين كان يدفع التاجر المحلي ضريبة تتراوح بين ١٨ - ٢٠ ٪ وأصبح التجار المحليون يدفعون التجار الأجانب مبلغا يتراوح ما بين ٣٥ - ٤ ٪ مقابل الاتجار باسمائهم تخلصا من الضريبة ، كما كان يسمح للتجار الأجانب باحتكار بعض المواد التجارية ، ويحرم ذلك على غيرهم من التجار .

وتمتع التجار الأجانب بمزايا قانونية متعددة ، فكان لهم الحق بالتعامل مع التجار المحليين وخاصة المسيحيين منهم ، واليهود (٨) . ومن أسباب اشتغال التجار المسيحيين المحليين بالتجارة مع الأجانب هو حاجة الآخرين الى وكلاء وتراجمة ، ومقاولين ، فاستفاد من ذلك أبناء الطوائف المسيحية الذين يمتلكون معظم صناعة النسيج ، والتي لحقها الخراب على أيدي الصناعة الأجنبية ، فهجروا صناعتهم تلك ، واشتغلوا بالتجارة التي درت عليهم أرباحا وفيرة . ونعموا بالرعاية الأجنبية في ظل قناصل كل من دولة فرنسا ، والنمسا ، والسويد ، وبريطانيا ، وغيرها من الجنسيات الأخرى ، ويقول كرد علي (٩) : (أصبحت معظم التجارة العربية في بلاد الشام تجري تحت اسم أوروبي ، كما وجد في دمشق جاليات أجنبية عديدة ، قدمت لأغراض سياسية ، وعسكرية ، الى جانب عملهم في التجارة ، ومعظم هذه الجاليات من الفرنسيين الذين

استقروا في باب توما .) كما بلغ عدد اليونانيين في دمشق في نهاية التسعينات من القرن التاسع عشر (٣٥٠) نسمة (١٠) .

وهكذا استولى التجار الأجانب على مفاصل التجارة ، وجنوا أرباحاً طائلة ، من تحويل السلعة الى نقد ، والنقد الى سلعة كمادة أولية ، أو غذائية .

وفي تعاظم الا تعادل في المبادلات التجارية ارتفعت أسعار السلع المصنعة في أوروبا ، والمصدرة الى الدولة العثمانية ، وقد باع التجار الأجانب ، ووكلاؤهم ، سلعا مغشوشة ، بأسعار فاحشة ، ونهبوا العمال المحليين كمستهلكين ، يضاف الى ذلك استغلال الشفيلة كمنتجين عن طريق شراء محاصيلهم بأسعار زهيدة ، وابتدعوا كل الوسائل لتأمين مثل هذا الشراء المربح . وعن طريق المتاجرة - بيعاً شراء - حققوا رأسمالا تجاريا مجزيا .

التجارة الخارجية :

أصبحت التجارة في دمشق - داخلية كانت أم خارجية - تجارة رأسمالية حيث بنيت أساسا على انتقال البضائع المصنعة ، أو غير المصنعة ، والاتجار بها ، مع تصدير البضائع المصنعة محليا كالصناعات الغذائية والأقمشة ، والصناعات الحرفية اليدوية .

وقابل الانتاج الصناعي المحلي ، البضائع الأجنبية المتنوعة والرخيصة ، وسيطرت التجارة الأوروبية على المواد الخام التي تتطلبها الصناعة الغربية ، فالشكل الرأسمالي الأجنبي للتجارة الأوروبية المتفوقة ، وعملية تبادل البضائع الرخيصة بالمواد الخام ، والمواد الغذائية التي يحتاجها السكان ، نتج عنها تلك الفعاليات التي شهدتها دمشق في هذه الفترة ، ولم تشكل البروجوازية المحلية أبدا من التناقض بين برجوازية صناعية أو تجارية في بدء تكوينها وبين طبقة اقطاعية ثانية .

فالعلاقات غير المتكافئة بين القوة الرأسمالية الأوروبية ، والتجارة المحلية التابعة ، أدت الى الهيمنة الرأسمالية الواضحة ، وعملت الرأسمالية الأوروبية على تحطيم العلاقة الضرورية لهذه التجارة ومنعت أيضا تشجيع ظهور رأسمالية محلية في أي وقت ، فكان همها تفكيك البنى الاقتصادية ، والاجتماعية ، وقد رأينا كيف استغل التجار الأجانب ، المواد ، والأسواق بأقل تكلفة ممكنة وغطوا الأسواق المحلية بالسلع والخدمات الجديدة ، حتى لم يبق لهذه الأسواق سوى بعض الامكانيات المتوفرة ، وكان لا بد لتجار دمشق كغيرهم من تجار العالم أن يفتشوا عن أسواق لفائض منتجاتهم ، وكان هذا الفائض يشكل سوقا رائجة ، ويستثمر هذا الفائض صناعيا ، أو يباع على شكل سلع مصنعة كالقطن ، أو يباع غلالا كالقمح ، والشعير ، والحبوب الأخرى .

ومن الصناعات الزراعية أشكال وأنواع شتى ، فهناك القطن ، والقنب ، والفاكهة ، والزيتون ، والحبوب ، والأخشاب وغيرها وكلها مواد تجارية رائجة في الأسواق المجاورة ، والبعيدة ، وتعاملت دمشق مع أسواق الوطن العربي : كفلسطين ، والعراق ، ومصر ، والحجاز ، والأجنبية : كالأناضول ، وأوربا ، وقبرص ، وقد شهد لبضائع دمشق بالجودة ولاهلا بالمهارة (١١) ، وقيل أن إنتاج دمشق يذهب الى الأستانة ، والقاهرة ، ويبيع بأسعار رخيصة (١٢) لأن التجار الكبار يشترونه ، ويرسلونه الى البلاد البعيدة فتقل هذه المواد في السوق المحلية . وهذا يدل على أن التجارة الخارجية كانت تخضع لتجارة التصدير التي تحصل على المصنوعات والمواد الأولية ، وبأثمان جيدة .

أنواع السلع :

تدل جداول الصادرات على أنواع السلع التي كانت تصدر الى الأسواق الخارجية ، ففي عام ١٨٥١ بلغت الصادرات السورية الى مصر بحرا ما قيمته ٧٥٠ ألف فرنك (١٣) ثمنا للأخشاب والثمار والتبناك وشلل

حرير كاشمير ، وسيوف عجمية ، أما الى فلسطين فقد بلغت الصادرات في تلك السنة ١٦٢٥٠٠ فرنك ثمنا للأقمشة ، والتنباك ، والمحارم والعباءات . كما بلغت الصادرات الى صيدا ، وصور ، وعكا من الثمار والتنباك ما قيمته ١١٢٥٠ فرنكا . وبلغت الصادرات الى الاستانة من خشب البز ، وتنباك العجم ، والقمر الدين واللؤلؤ ٤٤٧٥٠٠ فرنك والى ازمر من ثمار ، وملابس شامية وأخشاب ، ما قيمته ١٣٥٠٠٠ فرنك ، والى حلب من ثمار وأقمشة ، ما قيمته ٧٠٠ فرنك .

وهذا يوضح أن الفلات الزراعية هي الأكثر عددا بين الصادرات ، إلا أن الكمية والمقادير غير دقيقة ، فلا نقدر أن نميز قيمة وثمان السيوف العجمية مثلا ، وثمان اللؤلؤ المباع ، حتى نحدد الكميات الباقية بدقة . إلا أن عمليات التصدير تدل بوضوح الى خريطة السوق التي تتعامل معها دمشق .

ومن خلال استعراض الصادرات ، والواردات أيضا ، يتبين لنا أنواع السلع التي كان التجار يتعاملون بها ، وما هي أنواعها ، وهل كانت مصنعة محليا ، أو مستوردة من الخارج . فقد ورد في جدول الصادرات من دمشق الى البلدان المجاورة عام ١٨٣٣ ما يلي :

الى لبنان بضائع هندية ، وعجمية من بغداد ومكة وملابس دمشقية بقيمة ٧٥٠ ألف فرنك . الى الاستانة : خشب البز ، وثمار ، وملابس شامية ١٣٥ ألف فرنك الى حلب ثمار وأقمشة دمشقية ٧٠ ألف فرنك الى حماه ، وحمص ثمار ، وبضائع دمشقية ، وهندية ١٨٧٥٠٠ فرنك .

أما البضائع القادمة من بغداد ، والموصل ، كالموسلين الهندي والبهارات ، واللؤلؤ والتنباك والطنافس ، والشال والحرير ، وقماش الكشمير ، وجلود الابل ، والصوف ، والمحارم والعباءات ، والفرشات تقدر قيمتها ب : أربعة ملايين وخمسمائة وثلاثون فرنكا . والمواد الواردة

من مكة : كالحهوة (من مخا - اليمن) والموسلين الهندي ، والتمر هندي
والشال ، والمسك بقيمة ٧٥٠ ألف فرنك .

— من مصر ، نيل ، حنة ، جوز الهند ، جلد الجاموس ، عاج ،
رز ، سكر ، طرابيش ، تمر ، بقيمة : أربعة ملايين وستماية وثلاثة
وسبعين ألف فرنك .

— من فلسطين ، القطن ، والزيت ، والصابون ، والشمع ، والقمح ،
والبطيخ الأحمر بقيمة ١٠٧ آلاف و ٥٠٠ فرنك .

— من صيدا ، وصور وعكا : دخان ، حرير ، زيت ، تين مجفف ،
بقيمة ١٦٢ ألف فرنك .

— من بيروت : بضائع وأقمشة أوروبية بقيمة : ثلاثة ملايين و ٤٥٠
ألف فرنك .

— من تونس : طرابيش ، دراهم ، فضة ، ذهب : أربعة ملايين
واربعماية ألف فرنك .

— من طرابلس الغرب : زناير : حرير ، اسفنج ، برتقال ، ليمون ،
دراهم فضية وذهبية ، بقيمة : ١٢٦ ألف و ٧٥٠ فرنك .

— من لبنان : حرير ، زيت ، دخان ، بقيمة : ٧٥٠ ألف فرنك .

— من استنبول : البسة ، محارم ، فراء ، حرير بروسه ، بندق ،
جلد ، جواهر ، دراهم . بقيمة : ٩٧١ ألف فرنك .

— من أزمير : سجاد ، أفيون ، حرير ، طرابيش ، مصنوعات
أوروبية ب ١٤٠ ألف فرنك .

— من حلب : أقمشة ، حرير ، محارم مطبوعة ، شال ، ومن
انقرة سمك ومن انطاكية ملح وكتان ، ومن أورفه : جلود ، ومن انطاكية
جلود ، وجميعها ب ٧٢٣ ألف فرنك .

ويتضح مما تقدم أن هذه المواد المستوردة من اثني عشر جهة كانت تتم المبادلات التجارية بينها وبين دمشق وتدل على اتساع تجارة دمشق وازدهارها ، وتوضح أهمية التجارة مع مصر ، وبغداد ، وبيروت ، والاقطار العربية ، والاناضول - والمغرب العربي وتدل بنفس الوقت على السلع المنقولة ، والمصنعة خارج دمشق وكذلك المصنعة محليا . وكذلك فان صادرات دمشق تدل على أنواع السلع المتبادلة والمصنعة محليا ، ومكانتها ، وقيمتها التجارية . فقد صدرت دمشق الى بغداد بللور من المانيا ، ومصنوعات من انكلترا ، وسويسرا ، وفرنسا . وأقمشة ليون الفرنسية ومن ايطاليا الأقمشة الحريرية ، والطرايش وفولاذ ، وحديد وماء سليمانى - ومجوهرات وأسلحة نارية ثمينة ، وساعات فرنسية وسويسرية ، ومصنوعات مصرية .

اما من صناعاتها المحلية الخاصة فقد صدرت دمشق ، الاقمشة ، والصابون ، والطرايش والبللور ، والجواهر ، والساعات ، وأحجار كريمة ، وخشب البز وثمار وملابس رجالية ، وتبناك ، وشال ، وأقمشة حلبيه ودمشقية ومبائنات . وكانت جهة التصدير الى مكة ومصر وفلسطين ، وبيروت ، واليونان ، وأزمير ، وطرابلس . وقدرت صادرات دمشق الى مصر فقط عام ١٨٤٠ ب ٣٧٥ ألف جنيه ، وهذه المواد هي من الفاكهة ، والتبغ ، والحلويات ، والسكاكر الافرنجية(١٤)

وكانت السفن الاوربية في أربعينيات القرن التاسع عشر تصل الى بيروت باعداد كبيرة قدرت بحوالي ١٥٠٠ سفينة سنويا ، وقدرت حمولتها بثمانية الاف طن تقريبا ومن نفس الميناء يخرج ٨٠٥ سفينة تحمل اكثر من خمسة الاف طن من المواد المصنعة ، والغذائية . وهذه المواد مكونة من المواد القطنية ، والحريرية ، والاسفنج ، والتبغ والصابون ، والسمسم ، والكمون والعفص . وكانت المواد الفرنسية التي تصل من فرنسا تحضر من خمسة اصناف هي : الاجواخ،والصباغ والنيلة ، والسكر والقهوة ، بالاضافة الى اصناف اقل أهمية هي

الاولاني المنزلية ، والحديد والصلب ، وصفائح الرصاص والتوتياء ،
وشرائط حريرية ، وبعض انواع الصابون .

وتستورد فرنسا بالمقابل : القطن بنوعيه (الخام والمغزول)
والنسيج ، وجوز العفص ، والنحاس ، والصوف ، والجلود ، والشرانق
وخيوط الحرير الطبيعي^(١٥) ومن خلال المبادلات التجارية ايضا والقائمة
بين دمشق وبلاد الشام من جهة ، ودمشق والدول العربية والاجنبية
من جهة أخرى ، يتضح لنا أن اوسع تبادل تجاري في منتصف القرن
التاسع عشر كان بين مصر وسوريا . وقد احتلت مصر المكان الاول
بالنسبة للتجارة الخارجية ، ثم جنوب سوريا ، وتركيا ، والعراق ،
بالدرجة الثانية .

وفي الجهة الشرقية فقد كانت بغداد ، والبصرة ، تستوردان
تشكيلة متنوعة من منتجات الهند وفارس ، والجزيرة العربية ، ومعظم
هذه المواد كانت تصل الى دمشق . وسببت تجارة الواردات الهندية ،
والتوابل ، والبن ، والمواد المستوردة من الجزيرة العربية نزفا في
العملات الذهبية والفضية من كل من مصر وسورية ، والعراق ، حيث
كانت صادرات كل من هذه المناطق الثلاث ، تعتبر قليلة بالنسبة
للواردات . وكان يتم تمويض هذا النقص عن طريق التجارة مع أوروبا ،
والصادرات الى الدول المجاورة الى حد ما حيث كان اكثر التجار
يتعاملون معها ، وكانت التجارة العالمية في سنة ١٨٣٤ تقدر ب ١٨٨ مليار
دولار .

وفي سنة ١٨٤٠ تقدر ب ٣٧٧ مليار دولار .

وفي سنة ١٨٥٠ تقدر ب ٥٦٠ مليار دولار .

وفي سنة ١٨٦٠ تقدر ب ١٠٥٠ مليار دولار .

ومن دراسة الجدول يتبين أن التجارة العالمية قد ازدادت ما بين عام ١٨٤٠ - ١٨٦٠ الى ثلاثة امثال تقريبا . وهذه الظاهرة تدل على ازدياد العرض والطلب العالميين على التجارة التي انخرطت دمشق في لجتها .

وكانت المصنوعات التي تعتمد على الزراعة تتصف بجودتها ، وكانت العناية بتصديرها الى الخارج تزيد من اتقانها فيكثر الطلب عليها ، وتزداد شهرتها عالميا وبلغت نسبة الصادر منها ٥٠٪ من مجموع الصادرات العثمانية ، ولهذا كان للانتاج الزراعي المتنوع كالقمح والشعير ، والتبغ ، والعنب ، والذرة والارز ، والزيتون واللوز ، والحمضيات ، والحريز ، والكتان ، والماشية ، والماعز ، والاغنام مدلولات اقتصادية هامة . فالقمح والشعير ، يشغلان مساحة واسعة من الارض ، ومع أن الدولة العثمانية كانت تصدر القمح الا أنها كانت تستورد الدقيق نظرا لصعوبة النقل بين القرى المنتجة والمدن المستهلكة وكان استيراد الدقيق عن طريق البحر أكثر سهولة ويسرا . وكانت كثرة البضائع الواردة من اوربا الى دمشق في القرن التاسع عشر سببا في إنشاء ميناء جديد لاتساع السفن الكبيرة فأقامت ميناء بيروت ، هذا الميناء التجاري تطلب بالضرورة طريق صالحة من الداخل فأقيم طريق دمشق - بيروت لتصرف البضائع من الداخل مما يسهل عملية التجارة الخارجية ، وزاد من كميات المواد المصدرة .

القوافل التجارية :

امتازت دمشق بموقع جغرافي هام ، فهي ضمن غوطتها الغناء تعتبر مركزا للانتاج الزراعي ، ومكانا للمبادلات التجارية بين البدو والحضر . وهي نقطة اتصال بين الطرق البرية ، والممرات التي تخترق المنطقة الجبلية . ودمشق التي لم تكن تعرف سوى الحياة الرغيدة كان

حري" بها أن تفرض على المناطق المجاورة دورها الحضاري ، والاقتصادي المدني ، والتجاري . فقيام المبادلات التجارية بين الاقاليم ذات الموارد المختلفة جعلت من دمشق سوقا اقتصاديا رائجا ، فهذا الموقع جذب التجار للعمل ، والاقامة . وكذلك نرى أن دمشق استمدت مكانتها وأهميتها من اطارها الطبيعي . فهي السوق ، وهي الممر الالزامي ، وهي الحياة السعيدة المستقرة ، وهي الامان ، وهذه الصفات صبغت بطابعها الذي يتفق مع موقعها المتميز . فالطرق والدروب ، تتجه الى دمشق ، والقوافل التجارية تقصدها وتأمها ، والحركة التجارية دائبة نشيطة جعلت منها مركزا اقتصاديا مزدهرا ، وادت كثرة المبادلات التجارية الى نشوء الاسواق ، والمراكز التجارية داخل دمشق للتصدير والاستيراد ، والاستهلاك المحلي . وبازدياد العمليات التجارية ، والمبادلات ، بدأت الحاجة الملحة لانشاء الطرق ، واصلاح القديم منها . فالقوافل التجارية التي كانت تتجه من دمشق باتجاه بيروت ، وبغداد ، وحلب ، والقدس ، والى مصر برا ، كانت تسير على الدروب الطويلة باعداد كبيرة ، لتسهل على المسافرين عملية السفر ، وتقلل من رهبة الارتحال ، وامكانية التصدي لقطاع الطرق ، وايجاد الامان لدى المسافرين . والتأمين على بضائعهم ، فكانوا يتكتلون جماعات ، ويسرون معاً ليلاً نهراً .

وقد اعتاد التجار ، والمسافرون ، في نقل السلع والمواد التجارية ، طريق القوافل التي تعتمد بالدرجة الاولى على الحيوانات كالبعال ، والخيول ، والحمير ، والجمال . وكانت الطرق الوعرة تعيق سير القوافل ، وكان اصحاب القوافل يجدون مشقة زائدة من وعورة الطرق ، ووجود البرك ، والوحل ، وفي الشتاء اثناء هطول الامطار يتعذر السير نظرا لعدم وجود خنادق لتصريف المياه على جانبي الطريق . كما ندر وجود الجسور على الانهار ، والوديان ، وان وجدت فهي قليلة بدائية .

ونظرا لهذه الحالة ، وتعذر السير شتاء ، كانت القوافل تبدأ رحلاتها في فصول الجفاف وعلى الاخص في الصيف . والانتقال بين

المدن مقتصر على عدد محدود جداً من الناس ، وبعد دخول الرساميل التجارية ، وازدياد الطلب على المنتجات ، والمواد الأولية من دمشق ، وداخل بلاد الشام ، بدأ التفكير في إقامة الطرق . وقد بذل الراسمال الاجنبي اموالاً طائلة - وخاصة الفرنسي - في هذه الناحية من اجل توطيد نفوذه ، وتعميق تغلفله . وباشرت شركة فرنسية بشق طريق بين دمشق وبيروت عام ١٨٥٧ (١٦) لمسافة قدرها ١١٢ كم ، وبدا العمل به عام ١٨٥٨ . وشهدت البلاد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر شبكة مواصلات ، تمتد من غزة وبئر السبع جنوباً ، الى اقصى الشمال في الاسكندرية مارة بالمدن الرئيسية ، القدس ، دمشق ، حمص ، حماه ، حلب ، انطاكية ، وكان الطريق الهام لمرور القوافل التجارية ، واعمالها ، طريق دمشق - بيروت .

وكانت القوافل الخارجية تعتمد على الابل بشكل خاص واهمها : قافلة الحج الشامي الى الحجاز لاداء فريضة الحج . وعلى الابل أيضاً يتم نقل المتاع المعد للتجارة بين المدن الشامية البعيدة ، والمصرية ، او العراقية . وكذلك نقل الحبوب ، والاغذية من الاقطار الاخرى .

وكان هناك وسيلة اخرى للنقل تشاهد بين دمشق والقنيطرة ، وهي عبارة عن عربة طويلة تجرها الثيران .

أما واسطة النقل بين دمشق والقرى المحيطة ، فكانت عربات تجرها الخيول ، وتنقل القرويين وحوائجهم للمدينة (دمشق) ، وبعض الناس الفقراء يتنقلون سيراً على الاقدام ، ويحملون حوائجهم فوق ظهورهم .

أما قوافل الابل ، فكانت اهم هذه القوافل ، فهذه عماد الانتقال في بر الشام . وقد سمي الجمل من قبل (سفينة الصحراء) وبواسطة الابل لعب البدو دورهما في الحياة الاقتصادية في جميع الولايات العربية فهم المنتجون للابل ، والمزودين قوافل التجار بجمالهم . كما

أن الأدلة (جمع دائل) لتلك القوافل انحصرت بهم ورافق القوافل عدد من الحراس المسلحين يمثلون العشائر التي ينبغي على القافلة المرور في حماها . وبهذا كان البدو مسؤولين عن حماية القوافل ، مقابل تقاضيهم اجورا وافية ، فالقوافل التي تنتقل من دمشق الى حمص ، وطرابلس ، كانت تتعرض لفارات قطاع الطرق ، والصوص ، في وقت عجزت الدولة عن حماية هذه القوافل ، وفرض الامن . كذلك ادى تأخر المواصلات الى تأخر الاعمال التجارية الخارجية .

وكانت الطرق التي تتبعها القوافل صعبة ، ومسافتها بعيدة ، وطرقها وعرة .

وازدادت اهمية موقع بيروت مع ازدياد التدخل الاجنبي ، والتجارة الاجنبية في منتصف القرن التاسع عشر ، واعتبرت بيروت مساندا حقيقيا لتجارة دمشق من حيث التصدير ، والاستيراد ، وكانت أكثر المبادلات التجارية القادمة والمغادرة تنقل بواسطة القوافل من دمشق الى بيروت ، ولما كانت هذه القوافل تتعرض لصعوبات الطرق ومخاطره ، وانعدام الامن ، واعتبار هذه الامور من السلبيات التي اثرت في اتساع التجارة وحدثت من نموها لذلك فان الحاجة استدعت انشاء الطرق واصلاحها . وكانت طرق التجارة بين دمشق والمناطق الأخرى ، وطرق القوافل على الطرق التجارية المتبعة ، ومدة سير هذه القوافل محددة على الشكل التالي :

من دمشق الى بيروت اربعة ايام . ومن دمشق الى يافا ١٠-١٢ يوما

وبين دمشق وصيدا اربعة ايام ، وبين دمشق وطرابلس ٦ ايام .

وبين دمشق وبغداد من ٣٠ - ٤٠ يوما .

وكان للقوافل التجارية التي تنقل البضائع والمسافرين عادات ، وتقاليد ، درجوا على اتباعها . فواسطة النقل هي حيوانات الجسر ،

والجمال حيث يحزم التجار امتعتهم ويركبون ، وعندما تكون القافلة من الابل يوضع عادة في عنق الجمل الاخير من القافلة جرساً لاعلام قائد القافلة او التجار الذين يسرون في المقدمة ويقطرون جمالهم خلف بعض ولا يرون القافلة خلفهم يتنبهوا لحسن سير القافلة بانها مازالت تسير بشكل متصل طالما يسمع رنين الجرس ، وعندما يتوقف الجرس عن الرنين يكون جزء من الجمال قد توقف او توقف الجمل حامل الجرس فقط ، اضافة الى كون الاجراس وسيلة لحث الدواب على النشاط ، والجد في السير . كما كان المسافرين يلقون من صوتها استئناساً ، ويعلم كل من يسير على الطريق ويسمع اجراس غيره انه ليس لوحده ، وان الطريق امان . وقد اقيمت الخانات على الطريق كأماكن للراحة ، فيضع التجار امتعتهم ، ويتزودون بالمواد الغذائية ، ويزودوا بحواناتهم بالعلف والماء اثناء الاستراحة . وكان هناك الحنتور يسير بين دمشق ، وبيروت في تلك الفترة . . اضافة الى البريد الذي تنقله الخيول ، وله اماكن استراحة لتبديل تلك الخيول .

ولعل من افضل حسنات الحكم المصري في بلاد الشام هو تأمين المواصلات طوال فترة حكمه ، ولكن الاضطرابات التي ظهرت بعد خروج الجيش المصري جردت المنطقة من هذه الهبة التي قدمها ابراهيم باشا في تأمين المواصلات الداخلية .

وكانت القوافل التجارية تستطيع التوجه من بغداد الى دمشق مباشرة عبر الصحراء محملة بالبضائع الهندية ، والفارسية . وتعود ومعها الاقمشة الانكليزية التي تصرف فيما بين النهرين ، والبحرين ، وجنوب فارس ، وفي عام ١٨٤٥ هاجم البدو قافلة كبيرة مؤلفة من ثلاثة آلاف جمل كانت في طريقها من دمشق الى بغداد ، ونهب البدو بضائع كثيرة قدرت بعدة ملايين (١٧) ، وافلس تجار دمشق من جراء ذلك ، وارغموا التجار على حصر الاتصالات ببغداد عبر طريق حلب ، والموصل ، بطريق أطول من الطريق المباشر من دمشق الى بغداد بثلاثة اضعاف ،

واصبح افضل من الطريق المباشر عبر الصحراء لانه اقل خطرا ، ولكن طول الطريق زاد ثمن البضائع في الاسواق لزيادة التكلفة وعناء السفر .

وقد بلغت تكاليف نقل الطن الواحد من البضائع بالعربات بين

دمشق وبيروت ٥٦ سنتيما اي — من الفرنك ، وبعد انشاء الخط

١٠.

الحديدي نقصت هذه الاجرة الى النصف تقريبا لنقلها بالقطارات . ومن جراء ازدياد حركة التصدير بين دمشق وبيروت أنشأ طريق دمشق - بيروت حيث كانت وعورة الطريق قد حالت دون الاستخدام الكثيف للتجارة . وفي السنوات الثلاثين بين ١٨٥٦ - ١٨٨٦ مدت السكك الحديدية بمقتضى امتياز صدر منذ ١٨٦٠ . وقد ظهر الوعد بمزيد من الطرق في الخط الهيمانيوني عام ١٨٥٦ ، وصدرت فرمانات عديدة لتحسين الطرق ، ولكن المباشرة الجدية بدأت بعد هذا التاريخ . وكانت الطرق السلطانية ، وطرق البريد ، وطرق الاسكندرونة - حلب ، أو بيروت - دمشق ، تفي بالفرض نظرا لعدم وجود عربات .

قافلة الحج الشامي :

لعل قافلة الحج الشامي ، وطريق الحج الخاص لنقل الحجاج يعد من أهم الطرق التجارية حتى تلك الفترة ، لان قافلة الحج الشامي بالضرورة كانت قافلة تجارية ايضا ، وتحمل البضائع من الحجاز الى دمشق وبالعكس (١٨) . فموسم الحج السنوي يتسم بمظاهرة تجارية واسعة يعتمد عليها كثير من السكان في تأمين موسم سنوي ، والارتباط بين الحج ، والتجارة كان ولا يزال وثيق الصلة بالعالم الاسلامي عامة حتى الان ، وكاننت دمشق مركزا هاما لتجمع الحجاج ، وكان منصب امير الحج تابع للوالي ، وتختار له الدولة رجلا شجاعا ، وعلى الوالي الذي اصبح (امير الحج) في دمشق القيام بالدورة السنوية في ولاية دمشق لجمع عائدات الحج . ونظرا لاهمية القافلة فقد كان امير الحج عندما يصل بقافلته الى المزيريب يبعث برسائل الى السلطان يبشره

بالعودة سالما ، وتنشر اخبارها ليطمئن السكان على القافلة وذويهم ، نظرا لما كانت تتعرض له القافلة من الاخطار ، وقطاع الطرق ، وغارات البدو بين المزيريب ، والمدينة المنورة .

وكانت قافلة الحج الذهبية من دمشق تعد من اكبر قوافل الحجاج سنويا ، وكان امداد الحجاج بالتموين لمدة الرحلة التي تبلغ ثلاثة اشهر ذهابا وايابا يتم في دمشق ، وتزويد هؤلاء بأدوات النقل والخيام ، وأدوات التجارة قد جعل من دمشق سوقا تجاريا رائجا ، وضع لها اسس الرخاء الاقتصادي ، وتمتعت به خلال الحكم العثماني . وقد احتوت سجلات المحاكم الشرعية على العديد من القضايا بنقل الحجاج واجورهم ، ومنها نستنتج القيمة التي يجنيها المتصرف بالحملة فمثلا : بلغ ما نقضاه شيخ حملة السخابة ٢٥٦٠٠ قرش ، وشيخ حملة التدامرة ٢٣١٥٠٠ قرش ، وشيخ القراونة ١٩٣٠٠ قرش ، وشيخ حملة الحماصنة ٩١٤٠٠ قرش ، ومن هذه الارقام نستدل على مقدار ما ينتجه هؤلاء من اجور الجمال ، واجرة النقل ، والخدمة ، وهذه الاجور للذهاب والاياب معا .

وقد ذكر علي الحسيني ماييلي : بلغ عدد الحجاج عام ١٨٥١ حوالي ٤٠ الف شخص ،

وباعت دمشق لقافلة الحجاج ٢٤٩٥ قطعة قماش انكليزي

و ٢٧٠٠ رزمة خيوط قطنية ،

و ١٢٠٠٠ رطل سكر فرنسي ،

و ٨٠٠٠٠ رطل سكر انكليزي ،

وكان الناس يسافرون للحج في منتصف شوال ضمن احتفال كبير ، ويعود الحجاج في النصف الثاني من صفر باحتفال ايضا (١٩) ،

وعموماً فإن الدولة العثمانية اهتمت بقافلة الحج على الرغم من انه لم يقم أي من السلاطين بإداء فريضة الحج سوى السلطان عبد الحميد الثاني الذي أعلن نفسه خليفة المسلمين . وربما يعود ذلك لأسباب أمنية .

ومع ذلك فقد أمن السلاطين سلامة قافلة الحج بوصفهم حماة الحرمين الشريفين طوال القرون الأربعة التي حكموا فيها بلاد الشام .

البيوتات التجارية :

في منتصف القرن التاسع عشر كانت سورية ، ولبنان ، وفلسطين غارقة بتوسع الرأسمال الاجنبي ، وبدرجة أولى الرأسمال الانكليزي ، يليه الفرنسي بالدرجة الثانية . وقد تفسخت العلاقات الاقتصادية في المنطقة ، وتطورت العلاقة بين النقد ، والسلع نسبياً . هذه التغيرات لم تكن كافية لحدوث نمو حقيقي يكمن في كونها غارقة في نطاق السيطرة الاستثمارية التامة على الاقتصاد والدولة ، ولم يقتصر ذلك على دمشق وحدها ، بل في سائر الامبراطورية العثمانية ككل . ففي سورية كانت المنشآت (كالمصارف والمصانع والموانئ وخطوط التجارة) خاضعة لرقابة ، وتحكم الرأسمال الاجنبي (١٩) . وكان هدف المصالح الأوروبية تحقيق أكبر كمية من الربح ، ليتراكم هذا الربح في مراكز الرأسمالية التي كانت تنمو على حساب البلدان الخاضعة لاستغلالها ، وكانت المنافسة الأوروبية فيما بينها داخل الامبراطورية تحميها دولها لدى الباب العالي ، وبواسطة القناصل ، والعلماء في المدن السورية ، وجميعها تهدف الى اقتسام الغنيمة العثمانية . فالخلل الأساسي الحاصل داخل الاقتصاد السوري بوجه عام ، إضافة الى ضالة كمية الانتاج ، وحركة النمو الصناعي الضعيفة ، أدت الى تبعية اقتصادية كاملة للرأسمال الاجنبي . فالخدمات ، والأرباح الكبيرة ، تخرج من البلاد لدفع أجور النقل البحري ، وخدمات التجارة ، والمصارف ، والتأمين . كل هذه الصور تعطي الصورة الواضحة للتبعية تجاه المراكز الرأسمالية

المهيمنة (٢٠) ، وتكشف المدى الذي بلغه التجار الاجانب ، والفوائد التي جنتها الدول الاجنبية بواسطة التجارة . وكان القناصل يحمون رؤساء الطوائف ، أو بعض افرادها ، من دفع الاموال الميرية المترتبة عليهم .

وتخلّى بعض الافراد عن جنسيتهم العثمانية ، وانضموا الى الجاليات الاجنبية لمساعدة القناصل . وعملت بعض الطوائف اليهودية في الامور المالية ، وعمل أفراد اغنياء كمصرفيين لباشوات دمشق المتعاقبين ، واشتغل الكثير منهم في أعمال الصيرفة على نطاق واسع (٢١) ، فاشترى الاغنياء منهم سندات مالية بأثمان بخسة ، واستغلوها في ظروف مناسبة ، وتمتعوا بنفوذ واسع في دوائر المال ، والجباية .

كما جنى المرابون منهم مالاً وفيراً جراء القروض التي استوفوها بأضعاف مضاعفة .

هذه الاوضاع ساعدت في نشوء طبقة نشيطة من التجار ، ومقرضي النقود ، والوسطاء الماليين ، والعاملين في التجارة الخارجية، والداخلية، خاصة بعد ما فتح الباب على مصراعيه أما المؤثرات الخارجية في أيام الحكم المصري . وتدققت بذلك البضائع الاجنبية ، وكثر العاملون بالتجارة ، وتصريف تلك البضائع . وقد بلغ عدد الدكاكين التي تبيع البضائع الانكليزية في دمشق عام ١٨٣٩ (مئة وسبعة دكاكين) ويقدر مجموع رؤوس اموالها بمبلغ يتراوح ما بين ١٦ مليون الى ٢١ مليون قرش (٢٢) ، وجنى المتعاملون مع التجار الاجانب اموالا طائلة . وازداد الرأسمال الاجنبي ، وتطورت التجارة العالمية ، ولعبت الاسواق دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية للدول الرأسمالية ، فازداد بذلك الرأسمال الاجنبي ، وتزايدت معه المعاملات التجارية ، ونشأت البنوك (المصارف) ، ودخلت القروض كعامل هام في توطيد السيطرة الاجنبية على تجار الامبراطورية . ومع مطلع النصف الثاني للقرن التاسع عشر

أخذ الرأسمال الاجنبي يفتتح فروعاً لفزو الامبراطورية العثمانية .
فأصبح الرأسمال الاجنبي يلعب الدور الاساسي في حياة دمشق
الاقتصادية ، والاجتماعية ، وحتى السياسة (٢٣) .

كانت العلاقات التجارية ، والمالية بين دمشق ، والخارج ، تتم
من خلال البيوتات التجارية التي كانت تمويل التجارة . وهذه البيوتات
تعتمد الرساميل التي كانت بالاصل من الدول الاجنبية . ففي نهاية
حرب القرم ١٨٥٦ راجت أعمال تجارية في دمشق ، وكثر بيع الاهالي
القائمين بهذه التجارة ، وذلك بسبب الاموال الاجنبية التي اقترضتها
كل من فرنسا ، وانكلترا للدولة العثمانية . فالبيوتات التجارية التي
اسسها البريطانيون في دمشق تبعها زيادة ضخمة في الطلب على
المصنوعات البريطانية ، وكانت سوق دمشق بحاجة الى المزيد من
البضائع ، وتغيرت المبادلات التجارية بشكل ملحوظ عن سابق عهدها
اثناء حرب ابراهيم باشا ضد الامبراطورية العثمانية ، واصبح ميزان
التجارة يميل بعد عام ١٨٤١ لصالح بريطانيا ، واصبحت البيوتات
التجارة تقدم الى العاملين بالتجارة (عملاء بريطانيا) المقيمين بدمشق
كدفع سلفة للتحويل الى بريطانيا فيما بعد ، واصبحت المبادلات التجارية
أكثر تنظيماً (٢٤) ، وزادت بالتالي التجارة العالمية ، واخذت الاسواق
الخارجية في البلدان المختلفة تلعب دوراً في الحياة الاقتصادية لصالح
الدول الرأسمالية المتطورة ، وكان الرأسمال الاجنبي التجاري المتزايد
طوال هذه الفترة مع البنوك ، والقروض ، يوطد السيطرة الاستعمارية
على التجارة في تلك البلدان .

وفي تلك الاحوال نجد : انه لم يكن في سورية كلها بنوك بمعناها
الحرفي للتعامل ، والتمويل المالي ، بل كل ما كان فيها هو عبارة عن
بيوتات تجارية فردية قليلة العدد ، ضئيلة الرساميل ، بدائية التنظيم ،
وهي اقرب الى المؤسسات الربوية منها الى البنك الحالي . وربما مرد
ذلك الى عدة مفاهيم اجتماعية ، ودينية ، وسياسية ، واقتصادية

ايضا . فالاسلام حرم الربا والتعامل به ، وايداع الاموال في البنوك ، وجني الارباح . والفوائد في نظر الاسلام محرمة ، لذلك اتجهت اموال المسلمين الى شراء الاراضي ، والبساتين ، والمساكن ، والتجارة ، والصناعة . كما ان ضعف الحالة الاقتصادية لبعض السكان ، وقلة المداخيل الفردية ، لم تشجع الكثيرين على استثمار الاموال على شكل ودائع . ونجد معظم الذين يدخرون الاموال فهم يدخرونه على شكل حلي ، ونقود ذهبية . وظهر ذلك من خلال دراسة صكوك الوفاة عند حصر إرث المتوفين (٢٥) . وجاءت الرساميل الاجنبية لتجد الساحة خالية فملأتها بالبنوك الاجنبية وارتبطت البلاد بالمؤسسات الاجنبية من بنوك ، وبيوتات تجارية ، وغيرها . وقد بلغ مجموع البيوتات التجارية التي يملكها مسلمو دمشق ، وتتعامل مع أوربة ، ستة وستين بينا يتراوح مجموع رؤوس أموالها ما بين ٢٠ - ٢٥ مليون قرش (٢٦) .

كما اقيم اول بنك عثماني في استنبول ، وأسسته بريطانيا عام ١٨٥٦ ، ومركزه الاساسي لندن . وكان ليهود دمشق ٢٤ بيتاً تجارياً ، ورأسمال يعادل اربعة ملايين ونصف مليون فرنك ، فالرأسمال الاجنبي كان بشكل عام هو الغالب ، وساعد على انحلال الاسلوب الاقطاعي للانتاج في سورية عامة ، كما ان اقتصاد دمشق بدأ يتخذ وجهة جديدة تحت تأثير الرأسمال الاجنبي الذي اقام منشآت اقتصادية بهدف السيطرة على اقتصاد البلاد ، وكان له تأثير سلبي في استقلال الثروات الطبيعية ، وامتصاص الفائض الاقتصادي بشكل عام ، وبطرق ووسائل متنوعة ، كالارباح ، والفوائد . وكان له نتائج مدمرة ايضاً على الصناعة الحرفية . هذه الآثار أدت فيما بعد الى دفع البلاد في طريق التخلف ، ومنعتها من تحقيق النمو الاقتصادي ، وبقيت شبه مستعمرة تابعة مباشرة للمراكز الرأسمالية العالمية .

٢ - نقابات التجار

كان الحرفيون والمهنيون ينتظمون في طوائف حرفية تشمل جميع فروع الصناعة ، وتتضمن التجار من كل الانواع . وقسمت الطوائف

الى تجار من جهة ، وحرفيين من جهة أخرى ، وكان معظم الحرفيين في السوق التجاري لهم طوائفهم ، ورؤسائهم .

وكان تجار السوق المحدودة المندمجون في طائفة واحدة ، يتعاملون بنفس البضائع ، ويتمركزون في سوق مخصصة تحمل اسم الحرفة ، او الفرع المعين للتجارة . وكان مجلس شيخ الطائفة ، او النقيب ، يضم ثلاثة معلمين من كل طائفة(٢٧) .

وكان التحكم بجودة البضائع المصنعة ، أو المباعية من قبل الحرفيين، والتجار ، هي احد المهام الرئيسية لشيوخ الطوائف . وكانت الدولة تستغل نظام الطائفة كأداة فعالة للإشراف على تنفيذ تعليماتها . فالانظمة المتعلقة بالجودة ، والمقاييس ، والمكايل ، والمعايير للبضائع المتنوعة ، والخدمات . كانت منوطة بشيوخ الطوائف ، حيث يشرفون عليها بأنفسهم كتنشيت العلامة المطبوعة على الاوزان ، والمنسوجات ، ومنع الاوزان المغشوشة ، والتأكد من سلامة التبغ ، ومنع الغش الذي كان يقدم عليه التجار ، وخاصة (التجار اليهود) (٢٨) .

وعلى أية حال كان اشراف الشيوخ على الطوائف يتطلب المحافظة على الجودة في الصناعة ، أو البيع . وعلى هؤلاء اليقظة في تحري ممارسي الاحتيال ، وضبط البضائع المغشوشة ، والمتدنية الجودة . ومن مهام شيخ الطائفة : التبليغ عن المجرم الى السلطات التي تترك العقاب للقاضي ، فهو الذي يفرض العقوبة على مستحقيها . وقد تعددت أشكال هذه العقوبات ، بين الزجر ، أو تعهد الجاني بعدم العودة الى مثل هذه الاعمال ، أو اتلاف المادة المصنعة . فالقاضي هو الذي ينفذ الانظمة المتعلقة بجودة البضائع المصنعة ، أو المباعية من قبل الحرفيين والتجار . وتظل الطائفة تشرف على تنفيذ تعليمات السلطات الرسمية ، وتبلغ عن المسيئين ، والذين يبيعون بأسعار أعلى . وهناك مفتش رسمي للسوق يقوم بضبط المخالفات ، وتلقي الشكايات من الطوائف ، حيث

كان في مصلحة الطائفة الا يرتكب أحد أفرادها او حتى القلة منهم ، غشا في المواد المصنعة من قبلهم ، او انتاج ، او بيع البضائع بجودة متدنية ، او ممارسة الاحتيال . وكان الامر بالدرجة الاولى في مصلحة السلطات باعتبارها حماة الشعب المستهلك ، فاحتكار الطائفة أيضاً يجب الا يساء استعماله برفع أسعار المواد التي يحتاجها الشعب ، فالتسعيرة تضعها السلطات ، وكان يضطلع بها القاضي ، وآغا الاحتساب (المحتسب) ، وتنقل قائمة الاسعار المحددة الى الطوائف على شكل أوامر .

وعلى هذا الاساس فان السلطات كانت تعاقب مخالفتي التسعيرة ، حيث لم تكن بحاجة الى تدقيق معين . وعلى سبيل المثال : كانت الشروط المرسومة للعقوبات الجزائية لعام ١٨٤٠ - ١٨٥٤ من المادة ١٩ لقانون ١٨٥١ تقول : ان من يرتكب مخالفة زيادة الاسعار للمرة الرابعة ، يطرد من الطائفة (٢٩) ، وكانت التسعيرة تثبت من قبل القاضي ، وآغا الاحتساب (المحتسب) ، وبحضور شيخ الطائفة . وكان شيوخ الطوائف يطالبون القضاة لتعريف الاسعار القصوى للمواد المقدمة من قبل باعة الجملة ، او الناقلين لهذه البضائع ، وفي منتصف القرن التاسع عشر كان هنالك صلة غير مباشرة بين الطوائف ، وواضعي الاسعار . وقبل ذلك التاريخ لم تكن كل النشاطات الرسمية المتعلقة بتثبيت الاسعار مستحيلة عمليا دون عمل الطوائف ، باعتبارها صلة الوصل الادارية ما بين الحكومة ، والشعب . وكانت السلطات تجد المتاعب في تنفيذ التسعيرة ، ومعاقبة المخالفين في حال غياب شيوخ الطوائف . وكانت مستلزمات تثبيت الاسعار ، وتنفيذ التسعيرة ، تتبع احتكارات الطوائف لانتاج ، وبيع بضائع محددة ليتمكنوا من ضبطها . ويهدد بالعقوبة الشديدة كل من لم ينصع للأوامر ، ويتعهد هؤلاء بعدم المطالبة بزيادة الاجور مستقبلاً . وهذا يدل على ان وظيفة شيوخ الطوائف هي تنفيذ أوامر الحكومة الصادرة من السلطة ، والمتعلقة بالاجور ، وهم بنفس الوقت مسؤولين عن تنفيذ الانظمة المتعلقة بالجودة ، والاوزان ، ومقاييس البضائع (٣٠) .

وبما أن التجارة أصبحت الميدان لاوسع ، وذات الربح الوفير ، خاصة بعد التدخل الأجنبي ، وبدخول البضائع الأجنبية ، وانتقال الكثير إلى العمل بالتجارة ، فقد تسرب بعض الاغوات إلى نقابات التجار والحرفيين ، طلبا للربح والثروة . ففي الميدان أصبح بعض الاغوات من كبار تجار الحبوب ، وحماة لبعض النقابات .

٣ - العملات النقدية والحالة الاقتصادية

كان التعامل بالنقود والدرهم عديد الوجوه ، والأشكال . وكانت أنواع العملات المستعملة كثيرة منها : المحلية ، والأجنبية ، خاصة بعد الغزو التجاري ، والصناعي الأوربي الغربي لدمشق في تلك الفترة ، فهناك الليرة الذهبية بأنواعها العديدة : كالعثمانية ، والانكليزية ، والفرنسية . وهذه الأنواع الثلاث وجدت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وكانت بقية الليرات (الذهبية - الأجنبية) قليلة التعامل نسبيا كالليرة الروسية ، والألمانية ، والإيطالية ، والنمساوية . أما الليرة العثمانية فكانت أكثرها شيوعا في التعامل بين الناس ، ومنها : الممدوحية ، والمحمودية ، والعثمانية التي ضربت أيضا في عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) ، واسمها المجيدية ، وكان للنقد العثماني سمران ، الأول : ميري (من أميري) أي الدولة ، ويسمى صاغ ، أو صحيح وهو سعر الخزينة ، والثاني : سوقي ، ويقال له شورك ، أي غير سليم ، ويسمى أيضا دارجا ، أو مفشوشا .

وكانت الليرة الذهبية تساوي مئة قرش صاغ والقرش = ٤٠ بارة (٢١) وهناك عملات نقدية من المعادن المختلفة ، كالفضية ، والنحاسية ، والنيكل . وهناك أيضا الليرة وأجزاؤها ، كالنصف ، والربع . وقطع نقدية بليرتين ذهبيتين تسمى (المجوز) ، وقطعة بخمس ليرات تسمى : (الخمسة) .

أما أكثر أنواع النقد تعاملا في تلك الفترة (المجيدي) وهو : عبارة من قطعة فضية مستديرة الشكل ، ويدل اسمها على اسم السلطان الذي ضربت في عهده (عبد المجيد ١٨٣٩ - ١٨٦١) وقيمتها تساوي ١٩ قرشا صافيا وكسور قليلة ، وتستعمل في التعامل اليومي في الاسواق أما في معاملات البيع الرسمية كانت تدون الاسعار بالقروش الفضة الصاغ الميري .

وهناك اجزاء أصغر للمجيدي ، كالربع والعشر المسمى (بشلك) الذي يقسم أيضا الى عشرة متاليك (والمتليك) يساوي خمس نحاسات حمراء صغيرة ، والمتليك مع ثلاث نحاسات ويساوي نصف قرش ويسمى (القمري) . وهناك قطع نقدية نحاسية تساوي القطعة منها بارتان ونصف البارة ، وأم الخمسة أي (خمس بارات) . ومن النقود الفضية أيضا (الزهراوي) وهو مقعر في الوسط ويساوي بشلكين ، أو أكثر قليلا .

ومن العملات أيضا (ابو المية) ويساوي قرشان ، وأبو الخمسين ويساوي اربعة متاليك . وعملات اجنبية مثل : (ريال فرانسة عامود ، ويساوي ٣٢ قرشا ، وان كان مخروما فسعره ٣١ر٥ قرشا ، وهو ما يعرف بالاصل باسم (ريال ماريا تيريز) ، وعرف هذا في دمشق باسم عامود ، وسعره ٢٧ر٧٥ قرشا عام ١٨٦٠ . وكذلك (ريال شوشه) ، وسعره بين عامي ١٨٥٧ - ١٨٦١ قد هبط من ٦٥ر٥ قرشا الى ٢٥ر٧٥ قرشا .

أما الغازي الذهبي القديم كان سعره ٣٧ قرشا عام ١٨٦٠ . ونقدا نحاسيا اسمه (الفنس) ، وسعره بين عام ١٨٥٧ - ١٨٦١ قرشا . والجهادي ، ويساوي ١١٢ قرشا في تلك الفترة .

وكان للجهادي تسميات : كنصف جهادي يابس ، ويساوي ٣٩ قرشا ، ونصف جهادي طري ويساوي ٥٠ قرشا ، وكذلك جهادي

قديم = ٦٥ قرشا ، وجهادي جديد = ٢٦ر٢٥ قرشا . وكان هناك نقد آخر اسمه (عادلي) ، وهناك ليرات ذهبية كالمسكوبية نسبة الى موسكو ، وسعرها ٩٧ر٥٥ قرشا عام ١٨٦٧ ، اصبح ١٠٠ عام ١٨٦١ .

كذلك المجري عام ١٨٦١ كان سعره ٥٦ر٥٥ قرشا . واشارات المحكمة الشرعية بدمشق (٢٢) الى وجود ليرات ذهبية : كالليرة الفرنسية وسعرها ٩٥ر٥٥ قرشا عام ١٨٥٧ ، و ٩٨ر٥٥ قرشا عام ١٨٦١ ، والليرة الانكليزية ، وسعرها ١٢٠ قرشا عام ١٨٥٧ ، و ٩٨ر٥٥ قرشا عام ١٨٦١ . والليرة المصرية ، وسعرها ٨٠ قرشا عام ١٨٦١ .

وكذلك أشير الى وجود (دبلون) ، وسعره ٤٠٠ قرشا عام ١٨٦١ وقرانيسة ، سعرها عام ١٨٦٠ ، ٥٧ر٥٥ قرشا . وقرانيسة مربع ، وسعرها ٢٥٠ .

كما عرفت عملات أخرى مثل : (ثلاثين مصرية) ، وتساوي متليكين او (أم الخمسة) ، أو (شبه مصرية) ، وتساوي قرش ونصف . وهذه التسمية عرفت في دمشق بعد دخول الحملة المصرية ، وعرفت بالنقود باسم (مصاري) منذ ١٨٣١ .

ومن العملات أيضا (الفازي الذهبي) ، ويساوي ٦٠ قرشا ، والقمري الكبير) ويساوي ٥ر٤ قرشا ، و (ربع فندقلي) ، ويساوي ٩ قروش ، و (اسكان) ، ويساوي ٢٦ر٢٥ قرشا ، و (ربعية ظريف) ، تساوي ٣ قروش .

ومن أقسام العملة النقدية أيضا : (البارة) ، وتساوي ٣ اقجة وتساوي أيضا ٤٠ قرشا و (الكيس) ، يساوي خمسمائة قرش ذهبا ، أو فضة .

والقرش يساوي خمس فرنكات في القرن الثامن عشر ، وفي القرن التاسع عشر ، يساوي ٤ قروش وخمس مصري .
اما (الريال الالماني) كان وزن ٩ دراهم ، ويساوي ٨٠ اقجة .

الاسعار :

كانت اسعار الحاجيات ضئيلة تتناسب مع اجرة العامل اليومية ، فالعامل يتقاضى ٥ - ١٠ قرشا في اليوم . ولو احصينا ما يصرفه العامل في اليوم مقابل اجرته اليومية لوجدنا ان العامل يمكنه ان يوفر من اجرته دخلا لا بأس به ، فالبارة الواحدة تشتري رزمتين من البقدونس ، او صحن لبن ، او قطعة من الجبن ، او رغيفا من الخبز .
وقد ورد في قاموس الصناعات الشامية بعض اسعار المواد المختلفة ، ونوعية العمل ، واجرة العامل نقطتف منه ما يلي :

الاسم ا المادة	السعر	اسم الحرفة	الاجرة اليومية
رطل عنب	١ - ٣ قرش	دبّاح	١٥٠ بارة
رطل عوامة (٢٢ كغ)	٩ - قروش	ساعي بين دمشق وطرابلس	٢٢ مجيدي
		ذهابا وارجابا	
رطل كشك	٥ - ٦ قروش	البرالك	٢٠ - ٣٠ بارة
رطل فحم	١٠ - ٢٠ قرش	الطحان	٢٠ - قرش
رطل قشقة	١٠ - ٤٠ قرش	طيان ، معلم	٢٠ - قرش
رطل كمك	٤ - ٥ قروش	طيان ، صانع	١٥ - قرش
ذراع شال	٦٠ - ١٠٠ قرش	عريجي	٨ - قروش
جزء صوف	٧ - ١٢ قرش	غسالة	٣ - ٦ قروش
قطعة قماش مطبوعة	٣ - قروش	عامل بناء	٧ - قروش
		« فاعل »	
قنطار قطن	١٠٠٠ - ١٣٠٠ قرش		
		قنواطي	١٥ - قرش
		كناس	٤ - قروش
		مزين (حلاق)	١ - مجيدي

كما ورد في وثائق المحكمة الشرعية بدمشق ، قيمة نفقة القاصر لطعامه ، وشرابه ، وحمامه ، وكسوته ، وزينته ، وصابونه ، واجرة حضانتها ، ولساير لوازمه الشرعية التي لا بد له ولا غنى عنها في كل يوم قرش واحد صاغ ميري ، حسابا عن كل شهر ثلاثون قرشا صاغ ميري (٢٢) . وفي مكان آخر ، وقبل ذلك التاريخ ، كانت هذه النفقة أكثر من ذلك ، ومقدارها قرش ونصف عن كل يوم . وفي تواريخ أخرى أقل حيث بلغت ٣٠ مصرية وثلاث عن كل يوم ، بمعدل ٢٥ قرشا فضة صاغ ميرية عن كل شهر .

واختلفت نسبة اجور الحضانة للقاصر حسبما يراه القاضي ، ودرجة الحاضنة والقاصر معا . فقد نجد نفقة لثلاث أخوة قاصرين بلغت ١٢ قرشا لكل يوم .

وان اجرة عامل النسيج تتراوح بين ٨ - ١٥ قرش يوميا ، أما العمال الذين يتقاضون أجرا مقابل الانتاج فقد يصل اجرهم اليومي الى ١٥ قرشا (٢٤) .

ومن علاقة الاسعار ، والاجور ، وتأثير أحدهما بالآخر نجد ان الاسعار في تلك الفترة قليلة نسبيا ، ومتناسبة مع الاجور . أما في الازمات التي تعرض لها الحرفيون بسبب منافسة البضائع الاجنبية للصناعة المحلية فقد أدت في الغالب الى افلاس الكثير من الحرفيين ، حتى ان المحاكم القضائية كانت تجري جردا على المدين المفلس ، وتوزع ممتلكاته بين الدائنين ، وبعض المفلسين من هؤلاء عجزوا عن وفاء دينهم ، فاستعاض الدائن كميات قليلة ، حتى بلغت أقل من الربع ، وسامح بالباقي ، وذلك بعد التأكد من ان المدين لا يملك شيئا من السداد (٢٥) . وبالمقابل نجد هناك أثرياء ، وذوي دخل كبير بين عامة الشعب ، وتبين ذلك من عمليات حصر الارث، وجرد الممتلكات ، أو شراء بساتين وقرى بكاملها ، أو نصفها ، أو بناء دار فخمة ، أو التحكم بتجارة ، أو احتكار

مادة ، أو ما الى ذلك من أعمال تجارية ، تدل على الحالة الاقتصادية المزدهرة في تلك الفترة . وقد ذكر كرد علي (٣٦) : (ان المسنين ذكروا ان عهد السلطان عبد المجيد ١٨٣٩ - ١٨٦١ وعهد السلطان عبد العزيز كان سعيدا على بلاد الشام عامة . . .) كما أن الباعة الذين يتعاملون مع المواطن (المستهلك) فهم يحكم عملهم يتعاملون مع التجار ، والحرفيين من جهة أخرى . وكانوا في بحبوحة من العيش ، ووفروا الأرباح ، والاموال . اما التجار الكبار فقد كانوا من طبقة خاصة مميزة لسعة ثرائهم ، واتصالهم بالحكام بسبب عملهم التجاري ، وضمان حمايتهم على حساب عامة الناس .

وكان بعض هؤلاء التجار من يهتم بالتجارة الداخلية ، واحتكار البضائع ، وتخزينها ، لتحقيق أرباح باهظة . ومنهم من تعامل مع المنتجين الحرفيين ، وسيطر على صناعتهم ، ومنهم من تعامل بالتجارة الخارجية ، وكسب مالا وفيرا . وهؤلاء التجار يعتبرون من طبقة متميزة عن بقية فئات الشعب .

وكمحصلة لما تقدم :

فقد اعتبرت طبقة التجار من طبقة الاميان ، واحتلوا المركز الاجتماعي الثالث من الطبقة الاجتماعية العليا بعد الاشراف والعلماء . ولوحظ تداخل ملموس بين فئة التجار ، والفئتين السالفتين ، وتمكن هؤلاء من ان يلعبوا الدور المهم في داخل المجتمع الدمشقي نظرا لاهمية التجارة التي عملوا بها ، واصبح من الممكن القول ان سبب الازدهار في دمشق مرده بالدرجة الاولى الى ازدهار تجارتها .

وشملت فئة الاميان أيضا افرادا آخرين ذوي رصيد مالي ملحوظ جعلهم موضع الاحترام ، واوصلهم الى هذا المجد ذلك الدور التاريخي الذي لعبته دمشق ، ورغب هؤلاء التجار بتعزيز نجاحهم الاجتماعي ، فتحول عدد منهم الى علماء ، واتى بعدهم في السلم الاجتماعي فئة

الحرفيين الذين كان لهم ارتباطات اجتماعية هامة ، جذبت حضورا كبيرا من المجتمع الدمشقي قبيل الغزو الاقتصادي الاوربي الذي أدى الى تدمير الحرف الدمشقية . أما الفلاح فكان على درجة أقل من هؤلاء ، ويعتبر في المرحلة الثالثة من حيث السلم الطبقي .

والى جانب هذه الطبقات الاجتماعية نجد طبقة دنيا في المجتمع الدمشقي عانت من الضائقة المادية ، وعاشت حياة بائسة . ويمكن ان نستدل على هؤلاء من أسماء الطوائف التي كانوا ينتمون اليها : كاللصوص والمجرمين ، والشحاذين ، والمومسات ، والمتسكمين في الازقة ، والغرباء العاطلين عن العمل ، والمهرجين ، والراقصات .

وهذه الشرائح لعبت دورا في الحياة الاقتصادية السلبية لا مجال لذكرها(٣٧) .

الحواشي :

- ١ - محمد كرد علي ، خطط الشام ج ٤ ، ص ٢٤٩ .
- ٢ - علي الحسني ، تاريخ سورية الاقتصادي ، ص ٢٠٤ .
- ٣ - ليندا شليشر ، المؤتمر الثاني لتاريخ بلاد الشام ج ١ ، ص ٢٤٠ .
- ٤ - قساطلي ، الروضة الغناء ، ص ٩٧ .
- ٥ - المصدر نفسه ، ص ٩٩ .
- ٦ - المصدر نفسه ، ص ١١٠ .
- ٧ - بدر الدين السباعي ، الراسمال الاجنبي ، ص ١٩ .
- ٨ - جيب هاملتون ، وبوون هارولد ، المجتمع الاسلامي والغرب ، ج ٢ ص ١٥٩ .

- ٩ - محمد كرد علي ، خطط الشام ج ٤ ، ص ٢٤٩ .
- ١٠ - قساطلي ، الروضة الفناء ، ص ٨ .
- ١١ - الحصني ، محمد اديب آل نقي الدين ، منتخبات التواريخ لدمشق ص ١١٤٩ .
- ١٢ - المصدر نفسه ص ٢١٤ .
- ١٣ - الفرنك يساوي أربعة قروش وخمس مصاري ، انظرو وناقى المحكمة الشرعية بدمشق سجل رقم ٤٢١ ، ٢٨ أيار ١٨٥٠ م .
- ١٤ - رؤى الله هيلان : الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية ، ص ٣٠ .
- ١٥ - بدر الدين السباعي ، الراسمال الاجنبي ، ص ١٧ .
- ١٦ - المصدر نفسه ، ص ٤٧ .
- ١٧ - قسطنطين بازيلى ، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني ص ٢٨٣ .
- ١٨ - عبد الكريم رافق ، غزة ، دراسة عمرانية ، ص ٥٢ .
- ١٩ - قساطلي ، الروضة الفناء ، ص ١٣٠ .
- ٢٠ - بدر الدين السباعي ، الراسمال الاجنبي ، ص ١٩ .
- ٢١ - رؤى الله هيلان ، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية ، ص ٣٠ .
- ٢٢ - عبد الكريم رافق ، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام ص ٤٢٥ .
- ٢٣ - بدر الدين السباعي ، الراسمال الاجنبي ، ص ١٥ .
- ٢٤ - هرشلاغ ، ز . ي ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الجديد للشرق الاوسط ، ص ٥٣ .
- ٢٥ - وناقى المحكمة الشرعية بدمشق ، سجل رقم ٣٦٤ ص ١٦١١ تشرين الثاني ١٩٤١ .
- ٢٦ - بدر الدين السباعي ، الراسمال الاجنبي ، ص ١٥ .
- ٢٧ - غابرييل بيير ، ص ١٥١ .

- ٢٨ - المصدر نفسه ، ص ١٥٦ .
- ٢٩ - المصدر نفسه ، ص ١٥٩ .
- ٣٠ - المصدر نفسه ص ١٥٩ .
- ٣١ - البارة : كلمة فارسية تعني الجزء .
- ٣٢ - سجل رقم ٥٠٠ ص ٧٤ - ربيع الثاني ١٢٧٧ هـ .
- ٣٣ - سجل رقم ٣٦٢ ص ١٩٢ ١٩ شعبان ١٢٥٧ هـ .
- ٣٤ - شارل بيساوي ، ص ٤٢٥ .
- ٣٥ - عبد الكريم رافق ، بحوث في تاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام ، ص ٩٧ .
- ٣٦ - خطط الشام ج ٣ ، ص ٩٧ .
- ٣٧ - عبد الله حنا ، تحركات العامة ، ص ٥١٤ .

★ ★ ★

ملحوظات

حوادث عام ١٨٦٠

كان لسياسة المساواة بين الطوائف في مدينة دمشق ، والتي اقترتها الدولة العثمانية في عهد الاصلاحات : كخط كلخانة ١٨٣٩ ، وخط شريف همايون ١٨٥٦ ، وقانون الاراضي عام ١٨٥٨ ، اثار سلبية على مشاعر المسلمين تجاه الطوائف الاخرى في مدينتهم التي يعتبرونها مقدسة ، وبستان الجنة ، وبوابة مكة ، ومجمع الحجاج الخ . . وزاد من هذا الشعور تلك الامتيازات التي منحها ابراهيم باشا للمسيحيين اثناء حكم الادارة المصرية بدمشق ما بين ١٨٣١ - ١٨٤١ حيث حقق لهم حرية تجديد معابدهم ، واديرتهم في كل مكان ، وبناء الجديد منها دون اذن المحكمة الاسلامية كما كان سائدا . وعاقب كل من اهان مسيحي بالجلد (١) ، واصبح المسيحي الذي كان يترجل عن دابته اذا ما صادف مسلما ، يمتطي جواده علنا في مدينة دمشق ، وعلى مرأى الجميع . وكان لا يرتدي الا السواد من الثياب فاصبح يلبس الازياء الملونة ، ويحضر في المحكمة التي كان ، حرام عليه الشهادة فيها . وهذه الامتيازات التي منحها ابراهيم للمسيحيين اعتبرها العامة تدنيس للحقوق الغالية لمدينة دمشق المباركة . وعندما سئل ابراهيم عن الفرق بين السلم ، والمسيحي . اجاب : (خارج المسجد ، والكنيسة ، لا فرق بين مسلم ، ومسيحي ابدا . . .)

وكان شعور الغالبية التي استاءت من هذه الاوضاع ، ان ابراهيم باشا ساعد هؤلاء لانهم كانوا عماد جيشه ، واعطاهم مناصب ، والقب

واعتمدتهم في الخدمة العسكرية ، والادارية (٢) ، ويقول بازيلي (٣) : ان ابراهيم باشا لم يمس قانون الامبراطورية الديني ، ولكنه على الاقل خفف العبء عن المسيحيين بتحريمه الاهانات التي لا ينص عليها القانون ولكن التسهيلات التي منحهم اياها اسبغت عليهم حياة جديدة في الزراعة ، والتجارة ، والصناعة . وكانوا قبل ذلك العوبة بيد الباشوات الاتراك ، ومحط سخرة تعصبهم وانانيتهم ، حتى انهم كانوا يصبون جام غضبهم على المسيحيين حينما تهيج القبائل الاسلامية ، وكانوا يفرضون عليهم الغرامات حينما يحتاجون الى النقود . وكان الباشوات يرمون من وراء ازدراء ، واضطهاد المسيحيين ، كسب ود الاهالي المسلمين وثقتهم . (فالحرص على الاسلام يتجلى دوما في كره الاديان الاخرى) (٤) . وقد بادل المسيحيون ابراهيم باشا الولاء ، وباركوا دخوله دمشق ، وساندوه ضد الثورات الشعبية التي قامت ضده وقاومها حتى رحيله عام ١٨٤١ . وبعد خروجه اصبحت الفرصة سانحة بنظر البعض لتخطيم هؤلاء ، واعادة الامور الى مجاريها ، ولكن ليس من قبل الجميع ، واصبح ظل المسيحيين ثقيل على المسلمين واصبح من غير الممكن العودة الى الوراء ، اذ شعر المسيحيون لأول مرة بحريتهم ومعاملتهم كما يجب من قبل الدولة .

ولما كان من مصلحة الدولة العثمانية استمرار الفتن ، فقد مارس رجالها سياسة ايقاد جذوة التعصب الديني بين الاهالي ، ليسهل عليهم انتزاع الحكم من ارباب الاقطاعات والمتنفذين . وظهر ذلك جليا في لبنان حيث كثرت الفتن ، والمناوشات التي حرضت عليها الدولة بين النصاري ، والدروز بادىء الامر (٥) ، ثم تلتها فتن اخرى متفرقة بين الطوائف الدينية المختلفة في لبنان ، وسورية . حتى الف الاهالي حالة التعصب ، وكان اكثرها بروزاً حادثة عام ١٨٦٠ في لبنان . وقال بازيلي (٦) : (لم تكن العداوة الدينية بين الدروز ، والمسيحيين ، سبباً للحرب ، بل نتيجة لها) . فقد اوغر الاتراك صدور الطائفتين ، واثاروا الاحقاد والضعف بينهما .

أما في دمشق فقد استقوى المسيحيون ، وتمصبوا بقوة الاجانب الفرنسيين الذين قدموا لهم المساعدات ، ومنحوهم الامتيازات (٧) .
وان جهلة النصارى أوّلوا (فسروا) مساواتهم التي حصلوا عليها بموجب قانون ١٨٥٦ بانهم اصبحوا بموازاة عظماء المسلمين ، ولم يفهموا ان المساواة هي في الحقوق ، والشرعية ، واعتبار اهل الاعتبار بالدرجة الثالثة . فاستاء بعضهم ، وزاد عن حده المألوف - وهم الجزء الاصغر ، والاخفض في المدينة - ولم يحافظوا على احترام كبار المسلمين . فزاد ذلك من النقمة ، والانقسام ، والتعصب . وشعر معظم السكان بالاستياء الشديد إزاء هذا التطور الخطير ، خاصة وإن بعض المسيحيين وصل الى درجات هامة في السلم الاجتماعي من حيث الفنى ، والجاه ، والمراكز الادارية ، ونافسوا المسلمين في الثروة . فكان الحق :
والتعصب الذي اثار رجال الدولة العثمانية قد اخذ مأخذه في نفوس العامة ، حتى ان الانفجار الذي حدث في تموز ١٨٦٠ قد اشمله بعض العلماء المستائين الذين ارتبطوا بالجمعيات الرافضة للاصلاحات في استنبول (٨) ، فان هؤلاء الذين رفضوا التنظيمات الجديدة - التي منحت المسيحيين حق المساواة - وجدوا الآن عاملا مشجعا لمشاعر الهياج ضد المسيحيين (٩) .

ولعل أهم الاسباب التي قادت الى تفجير الاحداث ؛ هو الحالة الاقتصادية التي كان لها الدور الاكبر في هذه الفتنة . فقد عاش المسيحيون في هذه الفترة حالة اقتصادية جيدة حيث استفادوا من المزايا ، والامتيازات الاجنبية التي منحتها الدولة للتجار الاجانب ، وكانت حديثة العهد على السكان المحليين ، ولم يالفوها من قبل ، واستغلها المسيحيون احسن استغلال حيث عملوا لدى التجار الاجانب، وقناصل الدولة الاوربية كتراجمة ، وعملاء تجاريين ، ووكلاء ومقاولين ، كما استفادوا أيضا من المنح ، والبراءات التي منحهم اياها القناصل . ونعموا ايضا بالرعاية الاجنبية في ظل الامتيازات الممنوحة لهم من الدولة . فمن خلال عمل المسيحيين بالتجارة التي قويت بسبب اتصالهم بالتجار

الاجانب ، ومشاركتهم بالمزايا الممنوحة ، وتخلصهم من الخضوع لسلطة الباشاوات ، وعدم انتظامهم في سلك الطوائف الحرفية ، واعفائهم من الضرائب . فقد مكّنهم ذلك من ممارسة المضاربات التجارية ، وباعوا بضائعهم بأسعار ارخص من زملائهم المسلمين المحليين . فزادت ثرواتهم ، وتحسنت حالتهم الاقتصادية ، واجتماعية . فزاد ذلك من نفمة زملائهم المسلمين ، ليس لانهم حرموا من هذه الامتيازات ، بل تضرروا بسببها ، وزادت فقرهم ، وافلاسهم ، وصل الى درجة عدم قدرة المدين على سداد دينه (١٠) ، كما تحدث البعض عن حدوث مجاعات ، واوبئة (١١) . وكان اكثر المتضررين من الشعب المسلم . وازداد الامر سوءا عندما شعر المسلمون ان زمام التجارة الذي ملكوه على مدى السنين الطويلة افلت من ايديهم لصالح التجار الاجانب ، وعملاتهم المسيحيين . وعمت نفمة العامة لتشمل الاثنيين معا ، (الاجانب - والمسيحيين) .

وقد استفل القناصل هذه الاحداث المخيمة على الواقع الدمشقي ، فاتصلوا بالاهالي لاثارة الدسائس ، واضطراب الامن ، مما اعاد الى الازهان جوادث لبنان التي جرت في نفس العام في لبنان ، وكانت بسبب التدخل الاجنبي ، وبتحريض فرنسا ، ووقوفها الى جانب محمد علي ، وقامت بالدعاية له ضد الدولة العثمانية . بينما التزمت انكلترا جانب الدروز ، ووجدت فرنسا ارضا خصبة لدسائسها لدى الموازنة ، وانتقل الصراع بين فرنسا وانكلترا الى نزاع محلي بين الدروز ، والموارنة (١٢) . وسرت هذه الاحداث بالعدوى الى دمشق ، فكانت احداث دمشق عام ١٨٦٠ حصيلة للصراع بين القوى الرجعية المتمثلة في اجهزة الدولة القديمة ، وما يلحق بها من تقاليد ، حيث قاومت عهد التجديد والاصلاح ، محاولة دفنه في مهده . وبين القوى التقدمية الناشئة المتمثلة بالعناصر المتطلعة الى البرجوازية . ولعل عدم اشتراك جميع الاهالي بهذه الاحداث يدل ان الفئات الفنية والمتطورة ساءها هذا التصرف الاهوج ، فلجا المتضررون المسيحيون الى بيوت هؤلاء للاحتماء من غوغاء الشائرين . وقد دامت هذه الاحداث ثمانية ايام ،

من ٩ تموز ، الى ١٧ منه عام ١٨٦٠ ، وعجزت الدولة العثمانية عن وقفها ، أو أنها تراخت امعاناً منها في ازدياد الهوة بين السكان المحليين لتقوية نفوذها وبسط سيطرتها . وقد دان سواد الشعب والمتنورون في دمشق هذه الاحداث بدليل ان ييوتهم كانت ملاذاً للمسيحيين المتضررين .

ومن هنا يتضح : ان الفتنة لم تكن طائفية دينية كما تصورها البعض ، او اقتتال بين المسلمين ، والمسيحيين كما وصفها الآخرون ، ولكن معظم الاسباب تعود الى الحالة الاقتصادية المتردية للعمال الحرفيين المتضررين من كساد صناعتهم بدخول البضائع الاجنبية الرخيصة الاسعار ، العالية الجودة . يقابل ذلك الفنى ، والتطلعات البرجوازية ، والترقي في المناصب والجاه ، والامتيازات ، والمساواة التي حصل عليها المسيحيون . فهذه الاسباب مجتمعة دفعت بالعمال المتضررين بفقدان حرفهم ، ولقمة عيشهم ، داخل مدينتهم ، وفوق اراضيهم ، فشاركوا في اشغال الفتنة عام ١٨٦٠ .

الحواشي :

- ١ - دى درويش مسلم مسيحي بالقادورات لانه لم يحترمه فجلده ابراهيم باشا مئة جلدة علناً .
- ٢ - احمد فسان سبانو . مذكرات تاريخية ص ٦٧ .
- ٣ - قسطنطين بازيلى ، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني ، ص ١٦٣ .
- ٤ - نفس المصدر ص ١٦٢ .
- ٥ - احمد فسان سبانو مذكرات تاريخية ، ص ٧٤ .
- ٦ - قسطنطين بازيلى ، ص ٢٨٧ .
- ٧ - محمد كرد علي ، خطط الشام ج٣ ، ص ٨٧ .
- ٨ - فيليب خوري - المؤتمر الثاني لتاريخ بلاد الشام ، ج١ ص ٤٥١ .
- ٩ - كرد علي ، خطط ، ج٣ ، ص ٨٧ .
- ١٠ - عبد الكريم دافق ، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام ، ص ٥٤ .
- ١١ - محمد اديب الحصني . منتخبات التواريخ لدمشق ، ج١ ، ص ٢٦٥ .
- ١٢ - قسطنطين بازيلى ، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني ، ص ١٦٤ .

فهرس أسماء الاعلام

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
ت		ث	
الترزي « عائلة » ١٠٥		الاثراك ١٨٦	
الترك ١٤٥		الاصفر عبد المجيد ١٠٤	
		الأرمن ١٠٨	
		الأوربيون ٤٥	
ج		ب	
جزائري « عائلة »		الباب العالي ١٦٩	
الجزائري عبد القادر ٨		باشا ، ابراهيم ٨ - ١٢ - ٣١ -	
		٩٢ - ٩١ - ٣٣	
جومسقي ، سليمان ١١٤		١٢٧ - ١٤٥ -	
		١٥٤ - ١٦٦ -	
		١٧١ - ١٨٥ -	
		١٨٦	
		باشا ، محمد علي ٩ - ١٦ - ١٩	
		٩٢ - ٩٣ -	
		١٨٨	
		باشوات دمشق ١٧٠	
		بصمجي « عائلة » ١٠٥	
		بني العجلان ١١٧ - ١١٨	
ح			
الحسيبي ، احمد ١١٣			
الحائل « عائلة » ١٠٥			
خ			
الخانجي حسن ١٠٤			
خمخم أمين آغا ١٢٤			

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
د		ص	
الدروز ١٨٦ - ١٨٨		الصباغ « عائلة » ١٠٥	
الدولة العثمانية ٨ - ٩ - ١٥ -		الصدر الأعظم ٢٢	
١٧ - ٢١ - ٩١			
٩٦ - ٩٦ - ١٠٦			
١٥٤ - ١٥٦ -			
١٦٩ - ١٨٦ -			
١٨٧ - ١٨٩			
ر		ط	
الرسول «ص» ٢٤ - ٦٠		الطباع « عائلة » ١٠٥	
الروماني درويش ١٠٤		الطوا « عائلة » ١٠٥	
س		ع	
سبانج جبران ١٢٤		العثمانيين ١٧ - ٤٦	
سليم الثالث ١٦		المطار علي ٢٤	
السلطان عبد الحميد ٨ - ١٩ -		العقاد « عائلة » ١٠٥	
٢١			
السلطان محمود الثاني ١٦		غ	
ش		الغزّال « عائلة » ١٠٥	
شاتيلا يوسف ١٢٤		الغزّولي « عائلة » ١٠٥	
شريف كلخانه ٩ - ١٩ - ٢١ -		ف	
٢٢ - ٩٢		الفتال « عائلة » ١٠٥	
شريف همايون ٢٠ - ٨٥		الفرّا « عائلة » ١٠٥	
شمدين سعيد ٢٤		الفرس ١٤٥	
		الفرنسيين ١٥٦	

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
باب مصلى ٧٨ - ٨٩		ت	
باريس ٢١		تركيا ١٤٠ - ١٦١	
بيلا ٣٩ - ٤٠ - ٨٩		تريسته ١٠٠	
البحر الاسود ١٢٦		تونس ١٥٩	
بردى ٣٦ - ٥٣ - ٦٧ - ٦٩ -			
٧٤ - ٧٨ - ٧٩ - ٨١ -			
٨٩			
برزه ٤٧ - ٧٤ - ١٨		ج	
بريطانيا ١٠٦ - ١٧١ - ١٧٢		جادة الخراب ٨٩	
البصره ١٦١		الجامع الاموي ٤٨ - ١٠٩ - ١٥٢	
بفداد ١٥٣ - ١٥٨ - ١٦٠ -		جامع السنانية ١٥٠	
١٦١ - ١٦٣ - ١٦٥ -		جامع تنكز ٧٨	
١٨٨ - ٢٠١ -		جامع المولوية ٧٨	
البقاع ١٦٦		جبل سنير ٥٥	
بلاد الشام ١٧ - ٢١ - ٩١ -		جبل العرب ٤٨	
١٠٥ - ١٠٩ - ١١٠ -		جرمانا ٣٩ - ١٢٩	
١٢٥ - ١٤٥ - ١٤٩ -		الجزيرة العربية ١٣٧ - ١٦١	
١٦١		جسرين ٢٤	
البلاد العربية ١٢٥ - ١٣٢		جوبر ٤٠ - ٤٥ - ٧٩	
بلاد فارس ١٣٩ - ١٤٥ - ١٦١		الجولان ٣٩ - ١٤٩ - ١٥٠ -	
١٦٦ -		١٥٢	
بلجيكا ١٦٩		جيروود ٥٣	
البلقان ١٧			
بيت سحم ٣٩ - ٤٠		ح	
بيت المقدس ١٣٧		حارة الذهبين ١٠٥	
بئر السبع ١٤٠		الحجاز ٥٤ - ١٣٩ - ١٤٠ -	
بيروت ٥٥ - ١٣١ - ١٣٩ -		١٥٧ - ١٦٧	
١٤٠ - ١٥٩ - ١٦٠ -		حريستا ٣٩ - ٥٠	
١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ -			
١٦٥ - ١٦٧ -			

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
سوق الاروام ١٤٨ - ١٥٢		سوق السنائية ٥٠ - ١٣٨ -	
سوق باب البريد ١٥١		١٥٢	
سوق باب الجابية ١٥٠ - ١٥١		سوق شبعاء ١٣٨	
سوق باب القلعة ١٥١		سوق الصاغة ١٥٩	
سوق البزورية ٤٨ - ١٣٨ -		سوق الصوف ١٣٨	
١٥١ - ١٥٢		سوق صيدا ١٣٨	
سوق البهرامية ١٥١		سوق ضمير ١٣٨	
سوق التبن ٥٠ - ١٥١		سوق طرابلس ١٣٨	
السوق الجديد ١٣٨ - ١٥١		سوق العجبة ١٥١	
سوق الجزماتية ١٣٨		سوق العجم ١٣٨	
سوق جقمق ١٥١		سوق عذرا ١٣٨	
سوق الجمال ١٣٨ - ١٥٢		سوق العسرونية ١٣٨ - ١٥١	
سوق الجمعة ٥٠ - ١٤٨		سوق العقادين ١٣١ - ١٥١	
سوق الحبالين ٥٠ - ١٥١		سوق العلبة ١٣٨ - ١٥١	
سوق الحرير ٤٨ - ١٣٨ - ١٥١		سوق العمارة ١٥٢	
سوق الحميدية ١٣٨ - ١٥١		سوق عين التينة ١٣٨	
سوق الحمير ٥٠ - ١٣٨ - ١٥٢		سوق عين الفيحة ١٣٨	
سوق الخضريه ٤٧ - ٤٨ - ٥٠		سوق الغزولية ١٥١	
١٤٨ - ١٥٢ -		سوق الغنم ٤٨ - ١٣٨ - ١٥٢	
سوق الخميس ٥٠ - ١٤٨		سوق غوطة دمشق ١٣٨	
سوق الخياطين ١٣٨ - ١٥١		سوق القباقيب ١٣٨ - ١٥١	
سوق الخيل ٤٨ - ٥٠ - ١٣٨ -		سوق القماحين ١٥١	
١٥٢		سوق القمح ٤٨	
سوق الدرويشية ١٣٨ - ١٥٢		سوق القميلة ١٣٨ - ١٥٢	
سوق الدقاقين ١٥١		سوق القلقجية ١٥١	
سوق الزبداني ١٣٨		سوق القوافين ١٥١	
سوق الزرابلية ١٥٢			
سوق السروجيه ٥٠ - ١٣٨ -		سوق المحايرية ٥٠ - ١٣٨ - ١٥٢	
١٥٢		سوق مدحت باشا ٤٨ - ١٥٢	
سوق السكرية ١٣٨		سوق المردانية ١٣٨	
سوق السلاح ٥٠ - ١٥١		سوق المسكية ١٣٨	

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
ك	٣٩ - ٤٠ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٩ - ٥٣ ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧١ - ٧٥ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٤٨ - ١٤٩	ل	لبنان ١٢ - ٥٣ - ١٠٥ - ١٣٩ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٨٦ - ١٨٨ لندن ١٨٠
ف	فرنسا ١٣٧ - ١٣٨ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٧١ - ١٨٨ فلسطين ٥١ - ٥٦ - ١٣٩ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩	م	متحف دمشق ١٠٨ المحكمة الشرعية ١٢ - ١٣ - ١٢٧ - ١٢٩ محطة الحجاز ٧٨ مخا ١٥٩ المدينة المنورة ١٦٨ المرج ٢٤ - ٣٣ - ٤٣ - ٦٨ المزة ١٨ - ٤٣ - ٥٤ - ١٦٧ - ١٦٨ مشفى الزهراوي ٨٠ مصر ٩٢ - ٩٣ - ١٠٥ - ١٣٧ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٥٧ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٣ معربا ٥٢
ق	قابون ٣٩ قاسيون ٣٦ القاهرة ١٥٧ قبر السيدة زينب ٣٨ قبر عاتكة ٧٨ - ٧٩ قبرص ١٥٧ القدس ٤٥ - ١٣٦ - ١٦٣ القدم ٤٣ - ٧٨ القرم ٢١ - ١٢٦ القسطنطينية ١٣٦ القصاع ٨١ القلمون ١٣٩ - ١٤٩ القنوات ٤٣ ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ القنيطرة ١٦٤ القيصرية ٨١		

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
المغرب العربي ١٦٠		نهر العقرباني ٨٩	
مكة ١٥٨ - ١٥٩ - ١٨٥		نهر القنوات ٨٠ - ٨١	
منين ٨١		نهر المراز ٨٩	
موسكو ١٧٧		نهر مشينة ٨٩	
الموصل ١٥٨ - ١٦٦		نهر المليحي ٧٩	
مثلثة الشحم ٨١		نهر منين ٦٩	
الميدان ٧٩ - ١٥٥		نهر بزييد ٦٨ - ٧٣ - ٧٩	
ن		هـ	
نبح أم القلوس ٨٠		الهند ٥٤ - ١٤٠ - ١٤٥ -	
نبح الخميس ٨٠		١٦١	
النمسا ١٣٧		هولاندا ١٦١	
نهر الابيض ٨٩		و	
نهر الاردن ١٣٧		وادي بردى ١٤٩	
نهر الاسود ٨٩		وادي العجم ٢٤	
نهر الأعوج ٤٩ - ٦٩ - ٨١		الوطن العربي ٩١ - ١٥٧	
نهر بانياس ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ -		الولايات المتحدة ١٣٧	
٨٠ - ٨١ - ٨٩		ي	
نهر بردى ٤٩		يلدا ٣٩ - ٤٠ - ٨٩	
نهر تور ٧٣ - ٧٧ - ٧٩ -		اليونان ١٦٠	
٨٠ - ٨١			
نهر الداعياني ٧٩			
نهر الديرائي ٧٩			

فهرس أسماء الوظائف والحرف

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
٤	١٧٣ - ١٨٠	ج	
اجراء ٩١	تجار اجانب ١٢٦ - ١٢٧	جزارين ١٥٢	
اجير ١٠٢	١٢٨ - ١٥٤	جليلاتيه ١١٨ -	
الاجير ١١٦	١٥٧ - ١٧٠	جنود ٩١	
اطباء ١١٧	١٨٨ -		
اغا الاحتساب ١٧٤	تجار الحبوب ١٢٦		
امير الحجج ١٦٧	التجار اليهود ١٧٣	ح	
		الحداد ١١٣	
		الحداده ١٠٢ - ١٠٨ - ١٣٢	
		الحراس ٥٩	
		الحرفه ١٠١ - ١٠٣	
		حرفه البنائين ١١٥ - ١٢٤	
		حرفه القفيلاتيه ١١٨	
		حرفه النحاتين ١٢٤	
		ب	
		بناء ١٠٢	
		البائع ٥١	
		البدو ٤٩ - ١٠٦ - ١٤٩ -	
		١٥٠ - ١٦٢	
		البستاني ٢٧ - ٤١	
		براك ١٧٨	
		ت	
		تجار ٢٢ - ٤٨ - ٥٦ - ١٤٦ -	
		١٦١ - ١٦٣ - ١٧٠ -	

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
ف		مبيض المنازل ١١٣ - ١١٥	
فلاح ٢٩ - ٣٠ - ٣٢ - ٣٤		مجلى ١١٣	
٣٥ - ٣٧ - ٤١ - ٤٦		محاربون ٩١	
٥١ - ٥٧ - ٩٢ - ٩٣		محاماة ١٠١	
٩٩ - ١٠٠ - ١١٩		محامون ١١٧	
١٣٥ - ١٤٦		محتسب ١١٤	
فلاحين ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠		مرابع ٢٧ - ٣٢	
٣٢ - ٣٤ - ٣٦ - ٥٧		مرابين ٢٣ - ٢٦ - ١٤٧ - ١٧٠	
٥٨ - ٧٥ - ٩٢ - ٩٧		مزارع ٦١ - ٩٣	
٩٨ - ١١٢		مستاجر ٣٠ - ٣١ - ٥٧	
ق		مسخنين ١٢٤	
القاده ٩١		مطرز ١٠٧	
القاضي ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٩		المعلم ١١٣ - ١١٩ - ١٢١	
القاضي الحنفي ١١٤		١٢٣ - ١٢٤	
القنصل ١١٦ - ١٨٧ - ١٨٨		المعلمون ١١٥ - ١١٦ - ١٢٩	
القنصل ١٣٦ - ١٤٠		مفتشوا الاوقاف ٢٦	
ك		مقرضو النقود ١٢٦ - ١٧٠	
كتبة ١١٧		ملتزمون ١٨ - ٩٢	
كفيل ١٢٢ - ١٢٣		ممولين اوروبيين ١٧٥	
كمريجيه ١١٨		منظمات الحرفيين ١١٦	
كناس ١٧٨		مهرجين ١٢٤	
م		ن	
مبتدئ ١١٩ - ١٢٠		نجار ١١٣	
مبتدون ١١٩		النجارون ١١٠ - ١١١	
		النساج ١١٣	
		النسيج ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣	

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
	١٠٤		
	نقابات التجار ١٧٢ - ١٧٥		
	نقاش ١٠٩		
	النقيب ١١٨ - ١٢٠ - ١٢٢		
	نقيب الاشراف ١١٣		
	نقيب النقباء ١١٨		
و			
الوالي ١١٦			
وزراء ٩١			
وسطاء ٤٨ - ١٢٨ - ١٣٥			
وسيط ١٤٦			
وكلاء ١٥٤			

المصادر العربية

- ١ - البيطار ، عبد الرزاق : حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر تحقيق بهجة البيطار ، دمشق ١٩٦١ .
 - ٢ - بلزيلي ، قسطنطين : سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني ، ترجمه عن الروسية طارق معصراني ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٩ .
 - ٣ - بدير ، جان : الثورة الصناعية ١٧٨٠ - ١٨٨٠ : ترجمة ابراهيم خوري دمشق ، ١٩٧٥ .
 - ٤ - جب هاملتون ، وبوون هارولد : المجتمع الاسلامي والغرب ، جزءان ، ترجمة عبد الرحيم مصطفى ، مصر ، بدون تاريخ .
 - ٥ - حنا ، عبد الله : تحركات العامة في دمشق وحلب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بحث في كتاب المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، جزءان ، دمشق ١٩٧٩ .
 - ٦ - حنا ، عبد الله : القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان ، ١٨٢٠ - ١٩٢٠ قسمان ، بدون تاريخ .
 - ٧ - الحسني ، الأمير علي : تاريخ سورية (الاقتصاد روح الحرية والاستقلال) دمشق ١٣٤٢ هـ .
 - ٨ - الحصني ، محمد اديب ال تقي الدين : منتخبات التواريخ لدمشق ، ٣ اجزاء ، دمشق ١٣٤٦ هـ ١٩٢٧ م .
 - ٩ - الحكيم ، يوسف : سورية في العهد العثماني ، بيروت ١٩٦١ .
- ٢٠٩ - الحياة الاقتصادية م-١٤

- ١٠ - خوري ، فيلب شكري : طبيعة السلطة وتوزعها في دمشق ، ١٨٦٠ - ١٩٠٨ بحث في كتاب المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام جزءان ، دمشق ١٩٧٩ .
- ١١ - خير ، صفوح : غوطة دمشق ، دراسة في الجغرافية الزراعية ، دمشق ١٩٦٦ .
- ١٢ - خير ، صفوح : مدينة دمشق ، دراسة في جغرافية المدن ، دمشق ١٩٨٣ .
- ١٣ - السباعي ، بدر الدين : أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية، ١٨٥٠ - ١٩٥٨ ، مصر ١٩٦٧ .
- ١٤ - السباعي ، بدر الدين : أضواء على قاموس الصناعات الشامية ، دمشق ، بدون تاريخ .
- ١٥ - سعيدوني ، ناصر الدين : نظرة في الأراضي الميري ببلاد الشام أثناء العهد العثماني ، بحث في كتاب المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، دمشق ١٩٧٦ .
- ١٦ - دروزه ، محمد عزة : نشأة الحركة العربية الثورية ، بدون تاريخ .
- ١٧ - الدمشقي ، محمد حسين العطار : علم المياه التجارية في مدينة دمشق ، أو رسالة في علم المياه تحقيق وتقديم أحمد غسان سبانو ، دمشق ١٩٨٢ .
- ١٨ - الدوري ، عبد العزيز : مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، بيروت ، بدون تاريخ .
- ١٩ - رافق عبد الكريم : غزة ، دراسة عمرانية والاجتماعية، واقتصادية من خلال الوثائق الشرعية ١٢٧٣ - ١٢٧٧ هـ ١٨٥٧ - ١٨٦١ م،

- بحث أعد بمناسبة المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام
وفلسطين دمشق ١٩٨٥ .
- ٢٠ - رافق ، عبد الكريم : بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي
لبلاد الشام في العصر الحديث ، دمشق ١٩٨٥ .
- ٢١ - رفق ، عبد الكريم : مظاهر من التنظيم الحربي في بلاد الشام في
العهد العثماني ، دراسة في مجلة دراسات تاريخية ، مجلة علمية
تعنى بالدراسات حول تاريخ العرب العدد الرابع ، دمشق ،
ييسان ١٩٨١ .
- ٢٢ - الزعبي ، احمد محمد : التحويل الاشتراكي الزراعي في سورية ،
دمشق ١٩٦٦ .
- ٢٣ - زكريا ، احمد وصفي : الريف السوري ، جزءان ، دمشق ١٩٥٧ .
- ٢٤ - الشطي ، محمد جميل : روض البشر في اعيان دمشق في القرن
الثالث عشر ، دمشق ١٩٤٦ .
- ٢٥ - الشطي ، محمد جميل : تراجم اعيان دمشق في نصف القرن
الرابع عشر الهجري ، ١٣٠١ - ١٣٥٠ ، دمشق ١٩٤٨ .
- ٢٦ - شليشر ، ليندا : بعض مظاهر الاعيان بدمشق في اواخر القرن
الثامن عشر واولائل القرن التاسع عشر ، بحث في كتاب المؤتمر
الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام دمشق ١٩٧٩ .
- ٢٧ - طربين ، احمد : الحياة العلمية - بلاد الشام في القرن الثالث
عشر الهجري من خلال حلية البشر ، بحث في كتاب المؤتمر الدولي
الثاني لتاريخ بلاد الشام ، دمشق ١٩٧٩ .
- ٢٨ - عباس ، عبد الهادي : الارض والاصلاح الزراعي في سورية ،
دمشق ١٩٦٢ .

- ٢٩ - عزيز ، أحمد : الحركة العمالية في سورية ، نشرة قدمت للمعهد النقابي المركزي بدمشق ، بدون تاريخ .
- ٣٠ - العظم ، عبد القادر : علم الاقتصاد ، ثلاثة أجزاء ، مطبعة الجامعة ، دمشق ١٩٣١ .
- ٣١ - الملاف ، أحمد حلمي : دمشق في مطلع القرن العشرين ، تقديم علي جميل نعيسه ، دمشق ١٩٧٦ .
- ٣٢ - عوض ، عبد العزيز محمد : الادارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ - ١٩١ ، تقديم أحمد عزة عبد الكريم ، مصر ، بدون تاريخ .
- ٣٣ - غرابية ، عبد الكريم : سورية في القرن التاسع عشر ، ١٨٤٠ - ١٨٧٦ ، القاهرة ١٩٦١ .
- ٣٤ - فائر شيري : وثائق البيع المثبتة في المحاكم الشرعية كمصدر لتاريخ القرن التاسع عشر في دمشق ، ترجمة عفاف سكر ، بحث في كتاب المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، دمشق ١٩٧٩ .
- ٣٥ - فخري ، ماجد مصطفى شاكر : بهجة المعرفة ، موسوعة علمية مصورة ، مجموعتين ، عشرة أجزاء في عشرة مجلدات ، طرابلس ليبيا ، ١٩٨٣ .
- ٣٦ - القاسمي ، محمد سعيد ومحمد جمال الدين : قاموس الصناعات الشامية ، جزءان ، الجزء الثاني بالاشتراك مع خليل العظم ، تحقيق ، ظافر القاسمي ، دمشق ١٩٦٠ .
- ٣٧ - القدسي ، الياس بن عبده بك : نبذة تاريخية عن الحرف الدمشقية ، بحث قدم للمجمع العلمي الشرقي في لندن ١٨٨٣ ، تقديم كارلو لندبرج ، دمشق ١٨٨٣ .

- ٣٨ - قسطلبي ، نعمان افندي : الروضة الفناء في دمشق الفيحاء ، بيروت ١٨٧٦ .
- ٣٩ - كرد علي ، محمد : خطط الشام ، ستة جزاء ، دمشق ١٩٢٥ .
- ٤٠ - كرد علي ، محمد : دمشق ، مدينة السحر والشعر ، سلسلة اقرأ (١٦) القاهرة بدون تاريخ .
- ٤١ - كرد علي ، محمد : غوطة دمشق ، ط ١ ، ١٩٤١ .
- ٤٢ - المحافظة ، علي : الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ، ١٧٩٨ - ١٩١٤ - بيروت ١٩٧٥ .
- ٤٣ - المحبي ، محمد الأمين : خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، أربعة أجزاء - القاهرة ١٣٠١ هـ .
- ٤٥ - مردم بك ، خليل : أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع ، بيروت ١٩٧١ .
- ٤٦ - مسعود ، محمد : الوطن العربي ، دراسة الملامح الجغرافية ، بيروت ، بدون تاريخ .
- ٤٧ - المنجد ، صلاح الدين : فضلاء الشام ودمشق ، تحقيق ونشر أبو الحسن علي بن محمد الربيعي ، دمشق ، ١٩٥٠ .
- ٤٨ - نسكايا ، ايرين سيميليا : البنى الاقتصادية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث ترجمة يوسف عطا الله ، دار الفارابي ، بيروت ١٩٨٩ .
- ٤٩ - هرشلاغ ، زئي : مدخل الى التاريخ الاقتصادي الجديد للشرق الاوسط ، بيروت ١٩٧٣ .

- ٥٠ - الهلالي ، عبد ارزاق : قصة الأرض والفلاح ، والإصلاح الزراعي
في الوطن العربي ، ط١ ، بيروت ، ١٩٦٧ .
- ٥١ - هيلان ، رزق لله : الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلاد
المتخلفة ، دمشق ، ١٩٦٧ .
- ٥٢ - وزان : صلاح : من التخلف الى التطور الاشتراكي في القطاع
الزراعي ، دمشق ، ١٩٦٧ .
- ٥٣ - وهبي ، محمد : أزمة التمدن العربي ، بيروت ١٩٥٦ .
- ٥٤ - مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سورية : مؤلف
مجهول تحقيق أحمد غسان سبانو ، دمشق ، بدون تاريخ .



المصادر باللغة الاجنبية

- 1 — André Latron, Lavie Rural en Syrie et Liban. Beyrouth, 1963.
- 2 — André Raymond, Artisans et commercant ou Cairescian XIIIe Siecle Damas, 1973-1974.
- 3 — André Raymond. Crand Villes Arabes à L'epequ Ottomane Sindbad, Paris 1985.
- 4 — Gabriel Dier, Fellah And Townsman in the Middle East. London, 1982.
- 5 — Charles Issawi, The Economic History of the Middle East, 1800-1914, University of Chicago Press, 1966.
- 6 — John Bowring. Report on the Commercial of Syria. London, 1840.
- 7 — Lowis Girard, Collection d'Histoir 1848-1914, Leiden, Brill, 1964.
- 8 — Moshe Mao'z, Ottoman Reform in Syria and Palestine, Oxford, 1840-1861.
- 9 — Roger Owen. The Middle East in the Worlde Economy 1800 - 1914, London and Newyork, 1981.
- 10 — Z. Y. Herchlag, Introduction to the Modern Economic History of the Middle East Leiden, Brill, 1964.

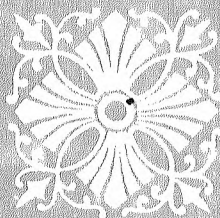
الفهرس

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
الاهداء	٥	الخضروات	٤٠
مقدمة	٧	أنواع أخرى	٤٢
الفصل الأول		الأشجار المثمرة	٤٣
الزراعة		تصريف المنتجات الزراعية	٤٥
لمحة تاريخية عن نشوء		التسويق	٤٧
الملكية الزراعية	١٥	الأسواق الدورية	٥٠
نوع الملكية	١٥	الأسواق المحلية	٥٠
الإصلاحات	١٩	الباعة الجواله	٥١
الخط الهمايوني ١٨٥٦	٢١	الصناعات الزراعية	٥١
طريقة حيازة الأرض	٢٢	الاقطاع، الأوقاف، الاستيلاء	٦٠
طريقة استغلال الأراضي	٢٦	الشيوع ، الربا	٦١
طريقة الإيجاز	٣٠	هوامش الفصل الأول	٦٢
التضمين ، المفارسة	٣١	الفصل الثاني	
الاستثمار الشخصي	٣٢	المياه	
بعض المظاهر الاقتصادية	٣٥	السقاية	٦٧
أنواع المزروعات	٣٦	تصريف مياه الري	٦٩
الحبوب	٣٩	مصطلحات الري	٧١

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
	الفصل الثالث	٧١	الماصية
	قانون الأراضي	٧٢	السبيل ، المزار ، البسط
٩١	قانون ١٨٥٦	٧٣	الحالول، السكر، حرمة النهر
٩٣	الأراضي المملوكة ، الميرية	٧٤	تسميات أخرى
٩٤	الأوقاف، المتروكة، الموات	٧٤	الحصص المائية
١٠٠	هوالمش الفصل الثالث	٧٤	القيراط
	الفصل الرابع	٧٥	العرف والعادة
	الصناعة	٧٦	العرف والعادة في توزيع المياه
١٠١	مقدمة	٧٧	توزيع المياه
١٠٢	الصناعات المحلية	٧٩	المياه الجوفية
١٠٣	الغزل والنسيج	٨١	مصطلحات مياه الشرب
١٠٨	الحداثة والمعادن		الانواء ، الاكار ، الطالع
١٠٩	الزجاج ، الدهان	٨١	أو المقسم
	الرخام ، النجولة وصناعة		الماخذ، القسطل، الاماية،
١١٠	الآخشاب	٨٣	البلوعة ، الاكره
١١٢	الطوائف الحرفية	٨٤	البحرة ، البركة
١١٧	شيخ المشايخ	٨٤	البسط ، الجرن ، الارتفاق
	النقيب ، شيخ الحرفة ،	٨٥	جاري ، حاوية ، ساعة الماء
١١٨	الشاويش		المصراع ، الكتف ، الكف
١١٩	المبتدىء ، الصانع	٨٦	الكباشات الماصية
١٢٠	مراسم شد الصانع		السبيل ، العدان ، صعود،
	المنافسة الأجنبية وتأخر	٧٨	سواط
١٢٥	الصناعة	٩٠	هوالمش الفصل الثاني

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٧٢	نقابات التجار	١٣٧	تصريف المنتجات الصناعية
	العلاقات النقدية والحالة	١٤٠	هوامش الفصل الرابع
١٧٥	الاقتصادية		الفصل الخامس
١٧٨	الأسعار		التجارة
١٨١	هوامش الفصل الخامس	١٤٦	التجار المحليون
١٨٥	ملحق حوادث علم ١٨٦٠	١٥٠	مراكز التجارة داخل دمشق
١٨٩	هامش الملحق	١٥٣	طرق المتاجرة
١٩١	فهرس الاعلام	١٥٤	التجار الأجانب
١٩٥	فهرس الأماكن والبلدان	١٥٦	التجارة الخارجية
٢٠٣	فهرس الوظائف والحرف	١٥٧	أنواع السلع
٢٠٩	المصادر العربية	١٦٢	القوافل التجارية
٢١٥	المصادر الأجنبية	١٦٧	قافلة الحج الشامي
		١٦٩	البيوتات التجارية

۱۹۹۵ / ۱۰ / ۱۵۲...



طبع في مطابع وزارة الثقافة

دمشق ١٩٩٥

في الاقطار العربية كما يبادل
٢٦ ل. س

سما النخلة داخل القطر
١٣ ل. س